دراسة مقارنة لآليات تحقيق الرفاهية التعليمية في كل من كوريا الجنوبية والسويد وإمكان الإفادة منها في مصر

إعداد

(د/ إيمان أحمد حسن همام)

(مدرس التربية المقارنة والإدارة التعليمية، كلية التربية جامعة الزقازيق)

القسم الأول: الإطار العام للبحث:

مقدمة:

يمثل التعليم فى عالمنا المعاصر الذى يقوم على العلم والمعرفة، أفضل استثمار يمكن للدول أن تقوم به من أجل بناء مجتمعات تتمتع بالرفاهية والازدهار والصحة الجيدة، فهو يطلق كل طاقات البشر، ويحسن سبل معيشة الأفراد والأجيال القادمة.

فالتعليم فى حد ذاته لم يعد هدفاً، بل وسيلة وضرورة لتحقيق جودة الحياة وما يستوجبه من مهام فى تلبية متطلباتها، وأنه قوة دافعة فى عملية تغيير القيم والاتجاهات، كما تقع مسئولية تحقيق هذه الأدوار على مؤسساته بصفة خاصة، حيث يعد الأداة التى تسهم فى تكوين الفرد والمجتمع وهو مطلب ضرورى لكل منهما، فهو مطلب بالنسبة للفرد لكونه حقاً من حقوق الإنسان والحصول عليه يساعد فى الحصول على الحقوق الأخرى ويحسن من نوعية الحياة، كما إنه ضرورى لأى مجتمع لتحقيق التنمية بجوانبها المختلفة والعمل على استدامة هذه التنمية. (وضيئة محمد أبو سعدة وإلهام محمود مرسى إبراهيم وأمين مهرى دياب، ٢٠١٣: ١٠١)

والتعليم يحقق الرفاهية والإحساس بقيمة الحياة لأنه يزيد فرص التوظيف للفرد ومن ثم زيادة موارده الاقتصادية التى تزيد من الشعور بالسيطرة على الحياة، وكذلك التمتع بعلاقات اجتماعية سليمة متمثلة فى الزواج والاستقرار الأسرى، ويقلل التعليم أيضاً من مستويات القلق والاكتئاب والغضب لدى الأفراد مقارنة بغير المتعلمين، مما يجعلهم يحسون بجودة الحياة. (أحمد غنيمي مهناوي، ٢٠١٥: ٤١٦)

حيث تتمتع الشعوب المتعلمة بالأمن والاستقرار وبمستوى عال من الرفاهية الاجتماعية، وهى انعكاسات مباشرة للتعليم وبما يحقق المزيد من الأمن والاستقرار والحرية والمساواة، وقيم العدل، والتسامح. (نزار عبد المجيد رشيد البرواري، ٢٠١٠: ٧٤١)

وينظر للرفاهية على أنها الرقى فى المستوى الاقتصادى والاجتماعى والثقافى للفرد، كما أنها مفهوم شامل يرتبط بالشعور بالرضا والارتياح النفسى الناجم عن إشباع الرغبات المادية والمعنوية، ونقطة الارتكاز فى الرفاهية هو المستوى المعيشى الذى من شأنه أن يضمن تحقيق السعادة للفرد والمجتمع فى ظل توزيع عادل للدخل. (بشير هادي عودة، ٢٠٠٤: ٧٧)

ويمكن تقسيم مؤشرات الرفاهية إلى: مؤشرات اقتصادية: تعكس نوعية الحياة الاقتصادية، المتمثلة فى تحسين مستوى الدخل، تحسين مستوى المعيشة، توفير فرص عمل، ومؤشرات اجتماعية: تعبر عن الأوضاع الاجتماعية السائدة فى المجتمع والخدمات الاجتماعية المقدمة لأفراد المجتمع وتشمل: تحسين مستوى التعليم ومستوى الصحة، والسكن والشعور بالأمان، ومؤشرات بيئية تتمثل فى: التمتع بملامح البيئة النظيفة وتوافر المرافق العامة فى المجتمع.(وضيئة محمد أبو سعدة وإلهام محمود مرسى إبراهيم وأمين مهرى دياب، ٢٠١٣: ٧)

وتعتبر الرفاهية من الأمور المهمة في مجال التعليم، حيث تسعى الكثير من الدول للرقي بمستوى أبنائها التعليمي واشباع رغباتهم التعليمية، ويتضح ذلك من خلال عدة آليات منها: الاهتمام بمرحلة رياض الأطفال، توفير تعليم إلزامي مجاني عالي الجودة، نشر التعليم مدى الحياة، نشر العلم وتوظيف التكنولوجيا في التعليم، تطبيق اللامركزية والحكم الذاتي في التعليم، تحسين نظام تمويل التعليم.

ففي كويا الجنوبية كان التعليم هو الطاقة التي دفت كوريا إلى أن تصبح دولة متقدمة، على الرغم من مرورها بالعديد من الأزمات الوطنية، فقد نمت بشكل مثير للدهشة منذ استقلالها عام ١٩٤٥، فكان وراء هذا النجاح شغف الناس واستثمار الدولة

في التعليم، واستمرت الحكومة الكورية منذ استقلال كوريا في توسيع نطاق توفير التعليم المجاني لجميع الطلبة خطوة بخطوة، بدءاً من التعليم الإبتدائي المجاني في عام ١٩٥٩، ثم الوصول إلى التعليم المجاني في المدارس المتوسطة عام ١٩٨٥ ثم التعليم الثانوي. (Ministry of Education Republic of Korea, Education, the driving force for the development of Korea, 2015: 4,5)

كما تم الاعتراف في كوريا الجنوبية على نطاق واسع بأهمية التعليم مدى الحياة، ويعرف التعليم مدى الحياة في كوريا بأنه: جميع أنواع التعليم المنهجي والأنشطة بخلاف التعليم المدرسي العادي، بما في ذلك القدرة المدرسية التكميلية للتعليم، محو الأمية وتعليم الكبار، التعليم من أجل تعزيز القدرات المهنية، التعليم للإنسانيات والفنون الليبرالية، التعليم للفنون الثقافية، التعليم الشامل لجميع مجالات التعليم مدى الحياة. (Romee LEE and Jinhee KIM, 2016: 9)

بالإضافة إلى ما سبق عملت الحكومة الكورية الجنوبية بجد لتوسيع تمويلها التعليمي والحفاظ على النسبة المخصصة للتعليم من ميزانية الحكومة، وحصة تكلفة التعليم في مقابل الناتج المحلي الإجمالي وذلك من خلال فرض (ضريبة التعليم) واصدار قانون (المنح المالية من أجل التعليم المحلي)، ولكي تلبي حكومة كوريا الجنوبية مطالب الناس ورغبتهم في توسيع نطاق التعليم، بتعليم أكبر عدد ممكن من الطلبة بتكلفة منخفضة، عملت بنظام النوبات المدرسية من ٢-٣ نوبات ومدارس ليلية، ومن خلال هذه الطريقة منخفضة التكلفة استطاعت ان تواجه الطلب المتزايد على التعليم. (Ministry of Education Republic of Korea, Education, the driving force for the development of Korea, 2015: 9)

وتعتبر السويد دولة للرفاهية حيث استطاعت أن تزيل الطبقية بحيث يحظى جميع الأطفال السويديين بالفرص المتساوية لبدء حياتهم، وأن يحصل جميع أبناء البلاد ليس فقط على فرص متساوية لاكتساب معيشة لائقة، بل أيضاً على كل ما يثرى الحياة.

حيث يحقق النظام التعليمي السويدي أداء جيداً في العديد من المجالات، وتشمل هذه المجالات تعليم ورعاية الطفولة المبكرة، والمعرفة المدنية للطلبة والكفاءة اللغوية في

اللغة الإنجليزية كلغة أجنبية، ومعدلات التحصيل العلمي العالي، ومشاركة الكبار في التعلم مدى الحياة، وقد واصلت السويد الاستثمار بكثافة في التعليم والتدريب، فالانفاق السنوي لكل طالب في السويد من أعلى انفاق ما بين دول الاتحاد الأوروبي. (European Union, 2015:3)

وتتمتع السويد بمعدلات تسجيل عالية في التعليم وذلك بمرحلة الطفولة المبكرة، والتعليم الإلزامي، فإلزامية التعليم مقرره لجميع الطلبة من سن ٧ سنوات إلى ١٦ سنة، كما أن السويد لديها معدلات قليلة من الشباب الذين تتراواح أعمارهم ما بين ١٥ و٢٩ سنة ولم يلتحقوا بالتعليم أو بسوق العمل أو بالتدريب وذلك مقارنة بدول منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. (Judith Peterka, Diana Toledo Figueroa, Gillian Golden and Manon Giovinazzo, 2017:4)

ويحقق تمويل التعليم في السويد المتمثل في حجم الانفاق على كل طالب أعلى المعدلات بالمقارنة بدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ويأتي الجزء الأكبر من التمويل المدرسي من عائدات الضرائب البلدية التي يتم تخصيصها في إطار نماذج تمويل مختلفة تعتمد على البلدية، ومع توفير امكانية اختيار المدرسة لكل طالب تأثر التمويل المدرسي بذلك حيث أصبح التمويل مقترناً بالطلاب أنفسهم بدلاً من تمويل المدارس، بالإضافة إلى ذلك فإن التعليم العالي مجاني لجميع الطلبة، باستثناء الطلبة القادمين من خارج الاتحاد الأوروبي/المنطقة الاقتصادية الأوروبية وسويسرا. (Judith Peterka, Diana Toledo Figueroa, Gillian Golden and Manon Giovinazzo, 2017:4)

وعلى الصعيد المحلي قامت الحكومة المصرية بالعديد من الجهود والإصلاحات والمشروعات للوصول إلى آليات لتحقيق الرفاهية التعليمية في الدولة، فقامت وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني بوضع الخطة الإستراتيجية للتعليم قبل الجامعي ٢٠١٤/٢٠٣٠ والتي تضمنت العديد من البرامج لاصلاح التعليم قبل الجامعي، ومنها برنامجاً لمرحلة رياض الأطفال يسعى إلى التوسع في مرحلة رياض الأطفال كما وكيفاً لضمان تقديم تعليم عالي الجودة لتنمية الطاقات الإبداعية والمعرفية والبدنية للأطفال في الشريحة

العمرية ٤-٥ سنوات، وخاصة في المناطق المحرومة.(الخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعي ٢٠١٤/٢٠٣٠: ٦٨)

كما سعت الدولة لتطوير وإصلاح التعليم الأساسي من خلال مجموعة من الجهود التربوية التي حددت ملامح السياسة التعليمية، فقد نص الدستور المصري ٢٠١٤ في مادته (٢٣٨) التزام الدولة بمد التعليم الالزامي حتى تمام المرحلة الثانوية بطريقة تدريجية تكتمل في العام الدراسي ٢٠١٦/٢٠١٧.(الدستور المصري، ٢٠١٤: ٧، ٣٩)

بالإضافة إلى قيام الدولة بمشروع اصلاح التعليم في مصر الذي يدعمه البنك الدولي وتبلغ تكلفته الإجمالية ملياري دولار أمريكي، وتتمثل إحدى فوائد برنامج الاصلاح هذا في انشاء بنك المعرفة المصري، والتعليم الإلكتروني، وخدمة الواي فاي المجانية في المدارس وغيرها.(أحمد عبد الوهاب، ٢٠١٨ : ٢١، ٢٢)

مشكلة البحث:

بالرغم من الجهود والمبادرات والمشروعات التي قامت بها الحكومة المصرية في سعيها للوصول إلى بعض آليات تحقيق الرفاهية التعليمية في الدولة فنجد أنها تعاني من العديد من المعوقات التي تحول دون ذلك ومنها: ضعف نسبة الاستيعاب والقبول بمؤسسات رياض الأطفال في مصر، حيث تشير أحدث احصائيات وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني إلى أن ٧٢.٣٪ من أبناء الدوله في عمر رياض الأطفال لم يتمكنوا من الالتحاق بالتعليم قبل المدرسي.(وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني، احصاء ٢٠١٨/٢٠١٩)

أما في مدارس التعليم الأساسي فقد أدت زيادة معدلات القيد عاماً بعد عام دون أن يقابل ذلك زيادة في عدد المباني المدرسية إلى ارتفاع الكثافة الطلابية بحجرات الدراسة، وتعددت الفترات الدراسية وتدهورت حالة البنية التحتية والتجهيزات في المدارس، فانخفضت بالتالي جودة العملية التعليمية وضعفت ثقة المجتمع في نوعية التعليم الذي يتلقاه أبناؤه فاتجه إلى السوق الموازية للتعليم من الدروس الخصوصية، وتشير الاحصاءات الصادرة عن وزارة التربية والتعليم إلى أن متوسط كثافة الفصول ارتفع من

٤٣.٧٤ تلميذ عام ٢٠١٨/٢٠١٧ إلى ٤٤.٨٩ تلميذ عام ٢٠١٩/٢٠١٨.(الكتاب السنوي ٢٠١٩/٢٠١٨)

وأكدت على ذلك العديد من نتائج الدراسات والتي أشارت إلى قصور القوانين والتشريعات التي تشجع مؤسسات المجتمع المدني على المشاركة في التعليم، وخاصة التعليم مدى الحياة.(عزام عبد النبي أحمد ومروة عزت عبد الجواد، ٢٠١٢: ١٧٢، ١٧٣)، كما أن تمويل التعليم في مصر ما زال يعتمد بصورة أساسية على التمويل الحكومي فمساهمة القطاع الخاص في تمويل التعليم مازالت محدودة.(علي صالح جوهر ووفاء محمد محمد الملاحي وعماد حمدي محمود الزيات، ٢٠١٨: ٢٢٥)

وعليه تم تحديد مشكلة البحث في السؤال الرئيس التالي:

كيف يمكن الإفادة من خبرتي كوريا الجنوبية والسويد في تطبيق آليات تحقيق الرفاهية التعليمية بمصر، بما يتناسب مع خصوصية الواقع المصري؟

وللإجابة على هذا السؤال الرئيس، أجاب البحث عن الأسئلة الفرعية التالية:

١- ما الأسس النظرية والفكرية لآليات تحقيق الرفاهية التعليمية في الفكر التربوي المعاصر.

٢- ما آليات تحقيق الرفاهية التعليمية في كوريا الجنوبية؟ وما القوى والعوامل الثقافية المؤثرة فيها؟

٣- ما آليات تحقيق الرفاهية التعليمية في السويد؟ وما القوى والعوامل الثقافية المؤثرة فيها؟

٤- ما الجهود المبذولة لتطبيق آليات تحقيق الرفاهية التعليمية في مصر وما المعوقات التي تحول دون تحقيقها؟

٥- ما أوجه الشبه والاختلاف بين آليات تحقيق الرفاهية التعليمية في كل من كوريا الجنوبية والسويد، وتفسيرها في ضوء العلوم الاجتماعية المختلفه؟

٦- ما الإجراءات المقترحة لتطبيق آليات تحقيق الرفاهية التعليمية في مصر من خلال الدراسة النظرية والمقارنة ونتائجها بما يتناسب مع خصوصية الواقع المصري؟

فرض البحث المبدئي:

يمكن صياغة الفرض المبدئي للبحث على النحو التالي:

أن تطبيق آليات الرفاهية التعليمية في كل من كوريا الجنوبية والسويد ساعد في تحقيق الرفاهية التعليمية في هذه الدول.

أهداف البحث:

هدف البحث بشكل أساسي إلى:

وضع اجراءات مقترحة لتطبيق آليات تحقيق الرفاهية التعليمية في مصر في ضوء خبرة كل من كوريا الجنوبية والسويد.

وذلك من خلال عدة أهداف فرعية منها:

١- استعراض الأسس النظرية والفكرية لآليات تحقيق الرفاهية التعليمية في الفكر التربوي المعاصر.

٢- وصف وتحليل آليات تحقيق الرفاهية التعليمية بكوريا الجنوبية، والقوى والعوامل الثقافية المؤثرة فيها.

٣- وصف وتحليل آليات تحقيق الرفاهية التعليمية بالسويد. والقوى والعوامل الثقافية المؤثرة فيها.

٤- استعراض الجهود المبذولة لتطبيق آليات تحقيق الرفاهية التعليمية في مصر والمعوقات التي تحول دون تحقيقها.

٥- استعراض أوجه الشبه والاختلاف بين آليات تحقيق الرفاهية التعليمية في كل من كوريا الجنوبية والسويد، وتفسيرها في ضوء العلوم الاجتماعية المختلفه؟

أهمية البحث:

تجلت أهمية البحث الحالي في النقاط التالية:

١- انه تناول آليات تحقيق الرفاهية التعليمية باعتبارها أحد التحديات التي تواجه المجتمعات في ظل المنافسة العالمية.

٢- انه تزامن مع اهتمام الحكومة بتطوير نظام التعليم المصري.

٣- توجيه اهتمام المعنيين بالتعليم وقياداته إلى أهمية آليات تحقيق الرفاهية التعليمية بمصر بالصورة التي تتفق مع الامكانيات المتوفرة، من خلال الإجراءات المقترحة التي قدمها البحث.

٤- ساعد البحث في التعرف على الجهود المبذولة والمعوقات التي تواجه آليات تحقيق الرفاهية التعليمية بمصر، ومن ثم العمل على تذليلها.

حدود البحث:

أولاً:الحدود الموضوعية: اقتصر البحث على بعض آليات تحقيق الرفاهية التعليمية وهي:

١- الإهتمام بمرحلة رياض الأطفال.

٢- توفير تعليم إلزامي مجاني عالي الجودة.

٣- نشر التعليم مدى الحياة.

٤- نشر العلم وتوظيف التكنولوجيا في التعليم.

٥- تطبيق اللامركزية والحكم الذاتي في التعليم.

٦- تحسين نظام تمويل التعليم.

ثانياً: بالنسبة لدول المقارنة: اقتصر البحث على دولتي كوريا الجنوبية والسويد، وذلك للأسباب الآتيه:

١- تعتبر السويد دولة حيادية ولا يوجد لديها تاريخ استعمارى مع العالم العربى، كما أنها استطاعت أن تبنى رفاهيتها ونهضتها من دون موارد أولية ومن دون نفط أو غاز.(محمد حامد ديويدار ودلال عبد الهادي، ٢٠٠٥: ١٣٧)

٢- كما تعتبر السويد دولة للرفاهية حيث استطاعت أن تزيل الطبقية بحيث يحظى جميع الأطفال السويديين بالفرص المتساوية لبدء حياتهم، وأن يحصل جميع أبناء البلاد ليس فقط على فرص متساوية لاكتساب معيشة لائقة، بل أيضاً على كل ما يثرى الحياة.

٣- استطاعت كوريا الجنوبية بعد نصف قرن من الزمان التحول من أفقر دول العالم إلى تحقيق نمواً اقتصادياً هائلاً من خلال التصنيع والتنمية الاجتماعية لتصبح أكبر معقل اقتصادي عالمي في القرن الخامس عشر، ويرجع كثير من الخبراء هذا النمو والتطور الاقتصادي والاجتماعي السريع الذي لم يسبق له مثيل إلى نظام التعليم الكوري الممتاز أو ما يسمى ب (حمى التعليم الكوري) والذي أفرز قوى عاملة متعلمة ممتازة وفقاً لمتطلبات العصور المختلفة. (Ministry of Education Republic of Korea, Education, the driving force for the development of Korea, 2015 :4)

مصطلحات البحث:

الرفاهية:

تعرف الرفاهية في **المعجم الوسيط** بأنها: "رغد العيش وسعة الرزق والخصب والنعيم"، (المعجم الوسيط، ط٤: ٣٦٣) ويعرفها **القاموس المحيط** بأنها: "الرفاهة والرفاهية: رغد الخصب، ولين العيش، رفه عيشه، فهو رفيه ورافه ورفهان ومترفه: مستريح متنعم"، (القاموس المحيط، ط٦: ١٢٤٦) ويعرف **قاموس Merriam Webster** الرفاهية بأنها: "حالة السعادة، الصحة، النجاح، أو الرخاء" (Merriam Webst, 2019: https://www.merriam-webster.com/dictionary/)

وتعرف أحد الأدبيات الرفاهية بأنها: طريقة مستدامة وايجابية للوجود، مما يسهل ازدهار الأفراد والجماعات والمجتمع من خلال التعلم والتطوير التكيفي، وتشترك الرفاهية في إيجاد الاكتفاء والمعنى النشط والعادل، ورعاية وتوسيع نطاق الموارد النفسية والاجتماعية مثل قبول الذات وقبول الآخرين والمرونة والآصالة وإدارة الشعور، وتحدد الرفاهية بأنها: مشاعر الناس عن أنفسهم، والاعدادات التي يعيشون فيها ويعملون فيها. (Ray Rumsby, 2007: 3,4)

وتعرف **دولة الرفاهية** بأنها: "دولة إيجابية ومستدامة تسمح للأفراد والجماعات والأمم بالإزدهار" (Ray Rumsby, 2007: 2)

فدولة الرفاهية هي دولة تلبي الاحتياجات الانسانية الاساسية لمواطنيها كجزء من إحقاق حقوقهم السياسية, وبشكل اكثر تحديدا إن دولة الرفاهية تسعى الى ضمان الامن الاجتماعي لمواطنيها, وتوفير دخل ثابت وتغذية ورعاية طبية وتعليم وسكن وعمل وخدمات رفاهية خاصة لكل مواطنيها, وكذلك تقليص الفجوات الاجتماعية الى حد معين, ويتم تحقيق هذه الاهداف بواسطة فعاليات تبادر إليها الدولة بعدد من الطرق, تشمل مدفوعات مباشرة لمخصصات التقاعد, تزويدا مباشرا للخدمات الاجتماعية, ضمان تقاعد غير مباشر بواسطة نظام الضرائب, وكذلك عمليات تدخل مختلفة في الاقتصاد وسوق العمل.(Jochen Clasen, 1999 :601)

ويعرف عبد الوهاب الكيلاني في موسوعته للسياسة **دولة الرفاهية** بأنها: "مصطلح يشير الى قيام الدولة بتقديم خدمات, وتأمينات اجتماعية, ومعونات الى افراد المجتمع بما يحقق ارتفاع مستوى المعيشة أو ضمان حد أدنى لها، وينطلق هذا المفهوم من حق كل انسان في الحياة الكريمة, ومن نظرة اجتماعية وانسانية قوامها وجود رابطة قوية بين رفاهية (طيب العيش) الافراد ورفاهية المجتمع, وتشمل الخدمات والتأمينات في دولة الرفاهية: التعليم والصحة, ومستوى من الدخل, وتوفير العمل, والتأمين ضد العجز والشيخوخة على سبيل المثال لا الحصر، ولا تعتبر دولة الرفاهية دولة اشتراكية بالضرورة على الرغم من وجود سمات مشتركة. (عبد الوهاب الكيلاني، موسوعة السياسة: ٧١٣)

ومن الجدير بالذكر أنه لا يوجد تعريف محدد لمصطلح الرفاهية التعليمية وعليه سوف يلقي البحث الحالي الضوء على مجموعة من المصطلحات الموازية له في مجالات مختلفة، وذلك لمحاولة الوصول إلى تعريف محدد لمصطلح الرفاهية التعليمية والمرتبط بطبيعة البحث فيما يلي:

الرفاهية الإجتماعية Social welfare : "هي مجموعة من الأنشطة والبرامج الموجهة اجتماعياً والهادفة إلى تحسين مستوى الفرد والمجتمع"، فهي أسلوب منظم، من الخدمات والمؤسسات الاجتماعية، يستهدف مساعدة الأفراد والجماعات على الوصول إلى مستويات ملائمة للمعيشة والصحة، كما يتوخى تنمية قدرات الأفراد، وتحسين الحياة

الإنسانية، بما يتفق مع حاجات المجتمع. (الانطولوجيا العربية، ٢٠١٨: ontology.birzeit.edu/images/ao-logo.png)

الرفاهية الإقتصادية: Economic Welfare تجدر الإشارة إلى أن الرفاهية الاقتصادية هي الغاية الرئيسة للتنمية الاقتصادية في أي مجتمع متقدم أو نامٍ وتتجسد بالمستوى المعيشي اللائق الذي يفي بالاحتياجات المادية والمعنوية للإنسان وتحقيق الرضا الاجتماعي وذلك بالاستناد إلى توزيع عادل للدخل بين مختلف مناطق البلاد وبين مختلف شرائح المجتمع، وعليه يمكن تعريف **الرفاهية الاقتصادية:** على أنها مقدار المنفعة والسعادة التي تمكن وتساعد الفرد على الشعور بالرضا والاكتفاء والإشباع من استهلاك مجموعة من السلع والخدمات التي تؤدي إلى إشباع رغباته المتنوعة والمتزايدة. (منى يونس حسين،٢٠١٠: ٤٠)

وتعرف **الرفاهية الإقتصادية** أيضاً بأنها: الوفرة في جميع السلع والخدمات التي من المعتاد مبادلتها بالنقود، ويعتبر الفراغ أحد عناصر الرفاهية الاقتصادية، ومن ثم يفترض أن زيادة الرفاهية الاقتصادية تؤدي إلى زيادة مناظرة في الرفاهية العامة. (أحمد زكي بدوي، ١٩٨٢: ١٢٤، ١٢٥)

كما يمكن تعريف **الرفاهية الاقتصادية** بأنها: "الحالة التي تمس حياة الفرد والجماعة والتي تعمل على إشباع الحاجات الأساسية للفرد من مأكل وملبس ومسكن والحاجات التي تتطلبها الحياة الاجتماعية، مثل الخدمات التعليمية والصحية والثقافية والأمنية والبيئية. (أحمد جاسم محمد ومحمد حسن عودة، ٢٠١١: ٨٥)

وترتبط الرفاهية الاقتصادية بالدخل الاقتصادي فكلما زاد الدخل الاقتصادي كلما كان هناك رفاهية، ويعتقد البعض أن دراسة الرفاهية الاقتصادية يجب ان تشمل وضع السياسة التي يجب ان تتبع لتحقيق الرفاهية. (عبد الرازق محمد صالح الساعدي، ٢٠١٢ : ١٠٨)

الرفاهية النفسية/ الذاتية: تعني الشعور بصحة نفسية وعقلية جيدة كأساس لجودة الحياة، ومن هذا المنظور فإن الرفاهية النفسية تشمل الطريقة التي اعتاد الأشخاص

عليها في تقييم حياتهم في الماضي والحاضر، (تقييمات الأفراد لأنفسهم، ونوعية حياتهم) وهذه التقييمات تشمل ردود الأفعال العاطفية للأشخاص تجاه الأحداث الحياتية والحالات المزاجية والأحكام المتعلقة بالطريقة التي يعيش بها الأشخاص حياتهم الخاصة، ومن ثم فالرفاهية النفسية تشتمل على ثلاث أبعاد هي البعد الجسدي، والبعد النفسي، وأخيراً البعد الاجتماعي.(Mónica María Novoa Gómez, 2010: 70)

وباستقراء التعريفات السابقة يمكن تعريف الرفاهية التعليمية اجرائياً بأنها: قيام الدولة بتحمل مسئولية رسمية واضحة نحو تقديم مستوى تعليمي لائق لجميع أفراد المجتمع بما يحقق اشباع حاجاتهم التعليمية المتنوعة، من خلال توفير كافة الفرص والخدمات اللازمة للتعليم الجيد، وتوفير الامكانات التعليمية اللازمة لذلك، وبتوزيع عادل ومتساو بين جميع أبناء المجتمع، تشعرهم بالرضا والسعادة والاكتفاء.

منهج البحث:

يعتبر هذا البحث بحكم طبيعته، من البحوث التربوية المقارنة، ويقدم جورج بيريداي (G.Bereday) معالجته المنهجية لهذه البحوث في أربع خطوات كما يلي: (شاكر محمد فتحي أحمد وهمام بدراوي زيدان، ٢٠٠٣: ١٤٢، ١٤٣)

١- خطوة الوصف: وتتضمن هذه الخطوة جمع البيانات والمعلومات التربوية الوصفية والإحصائية المتعلقة بآليات تحقيق الرفاهية التعليمية في كل من كوريا الجنوبية والسويد والواقع المصري، وتستند هذه الخطوة على أساس وضع الفرض المبدئي للبحث.

٢- خطوة التفسير: وتتضمن الجانب التحليلي التفسيري لآليات تحقيق الرفاهية التعليمية في كل من كوريا الجنوبية والسويد وبيان القوى والعوامل الثقافية المؤثرة فيها.

٣- خطوة المناظرة أو المقابلة: وتهدف إلى وضع المادة العلمية في شكل مقابلة والتي تتعلق بآليات تحقيق الرفاهية التعليمية في كل من كوريا الجنوبية والسويد وإبراز العوامل المؤثرة فيها، وذلك بهدف التوصل لنقاط الشبه والاختلاف بين دولتي

المقارنة، وتعتمد على تصنيف المادة العلمية وجدولتها والموازنة بينها أي القيام بالمقارنة المبدئية، بهدف التوصل إلى الفرض الحقيقي للبحث.

٤- خطوة المقارنة: وهي الخطوة التي يتم فيها التأكد من صحة الفرض الحقيقي للبحث في ضوء الحقائق المتصلة بطبيعة المشكلة وتفسيرها في ضوء العلوم الاجتماعية، وذلك للخروج بتفسير حقيقي لأوجه الشبه والاختلاف بين دولتي المقارنة من أجل التوصل إلى وضع اجراءات مقترحة لتطبيق آليات تحقيق الرفاهية التعليمية في مصر من خلال الدراسة النظرية والمقارنة ونتائجها بما يتناسب مع خصوصية الواقع المصري.

خطوات البحث:

بناء على المنهج المستخدم فإن البحث الراهن سار وفقاً للخطوات التالية:

الخطوة الأولى: الإطار العام للبحث، ويشمل مقدمة البحث، مشكلته، أسئلة البحث، فرض البحث المبدئي، أهدافه، أهميته، حدوده، مصطلحاته، منهج البحث وخطواته.

الخطوة الثانية: الإطار النظري للبحث، ويشمل الأسس النظرية والفكرية لآليات تحقيق الرفاهية التعليمية في الفكر التربوي المعاصر.

الخطوة الثالثة: وصف وتحليل آليات تحقيق الرفاهية التعليمية في كوريا الجنوبية، والقوى والعوامل الثقافية المؤثرة فيها.

الخطوة الرابعة: وصف وتحليل آليات تحقيق الرفاهية التعليمية في السويد، والقوى والعوامل الثقافية المؤثرة فيها.

الخطوة الخامسة: الجهود المبذولة لتطبيق آليات تحقيق الرفاهية التعليمية في مصر والمعوقات التي تحول دون تحقيقها.

الخطوة السادسة: دراسة مقارنة لأوجه الشبه والاختلاف بين آليات تحقيق الرفاهية التعليمية في كل من كوريا الجنوبية والسويد، وتفسيرها في ضوء العلوم الاجتماعية المختلفه.

الخطوة السابعة: نتائج البحث، وصياغة الإجراءات المقترحة لتطبيق آليات تحقيق الرفاهية التعليمية في مصر من خلال الدراسة النظرية والمقارنة ونتائجها بما يتناسب مع خصوصية الواقع المصري.

وفيما يلي تفصيل للخطوات السابقة:

القسم الثاني: الإطار النظري للبحث ويشمل:

اجتمع رؤساء دول وحكومات وكبار المسؤولين في الأمم المتحدة وممثلون للمجتمع المدني، في نيويورك، في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، في إطار الدورة السبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة، بهدف اعتماد الأهداف الجديدة للتنمية المستدامة، وتشكل هذه الأهداف برنامجاً عالمياً وطموحاً للتنمية المستدامة، وشاركت اليونسكو في تصور هذا البرنامج ليكون "من الشعوب ولصالحها"، وهي ١٧ هدفا لتحويل العالم، وتعتبر أهداف التنمية المستدامة دعوة لجميع البلدان الفقيرة والغنية والمتوسطة الدخل للعمل لتعزيز الازدهار، مع الأخذ بالاعتبار حماية كوكب الأرض، وتدرك هذه الاهداف بأن القضاء على الفقر يجب أن يسير جنباً إلى جنب مع الاستراتيجيات التي تبني النمو الاقتصادي، وتتناول هذه الأهداف مجموعة من الاحتياجات الاجتماعية بما في ذلك التعليم والصحة والحماية الاجتماعية وفرص العمل مع معالجة تغير المناخ وحماية البيئة. (اليونسكو، ٢٠١٩: WWW.UNESCO.ORG)

ونجد ان ضمان جودة التعليم الشامل يكمن في صميم الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة (SDG4)، والذي يؤكد على "ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع"، بمعنى الحصول على تعليم جيد الأساس يرتكز عليه تحسين حياة الناس وتحقيق التنمية المستدامة، ولتيسير الحصول على التعليم الشامل، يمكن تزويد المجتمعات المحلية بالأدوات اللازمة لتطوير حلول مبتكرة تساعد في حل مشاكل العالم الكبرى. (اليونسكو، ٢٠١٩)

وينحو الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة إلى: (اليونسكو، ٢٠١٩)

١- ضمان أن يتمتع جميع البنات والبنين والفتيات والفتيان بتعليم ابتدائي وثانوي مجاني ومنصف وجيد، مما يؤدي إلى تحقيق نتائج تعليمية ملائمة وفعالة بحلول عام ٢٠٣٠.

٢- ضمان أن تتاح لجميع البنات والبنين فرص الحصول على نوعية جيدة من النماء والرعاية في مرحلة الطفولة المبكرة والتعليم قبل الابتدائي حتى يكونوا جاهزين للتعليم الابتدائي بحلول عام ٢٠٣٠.

٣- ضمان تكافؤ فرص جميع النساء والرجال في الحصول على التعليم المهني والتعليم العالي الجيد والميسور التكلفة، بما في ذلك التعليم الجامعي، بحلول عام ٢٠٣٠.

٤- الزيادة بنسبة كبيرة في عدد الشباب والكبار الذين تتوافر لديهم المهارات المناسبة، بما في ذلك المهارات التقنية والمهنية، للعمل وشغل وظائف لائقة ولمباشرة الأعمال الحرة بحلول عام ٢٠٣٠.

٥- القضاء على التفاوت بين الجنسين في التعليم وضمان تكافؤ فرص الوصول إلى جميع مستويات التعليم والتدريب المهني للفئات الضعيفة، بما في ذلك الأشخاص ذوي الإعاقة والشعوب الأصلية والأطفال الذين يعيشون في ظل أوضاع هشة، بحلول عام ٢٠٣٠.

٦- ضمان أن تلم نسبة كبيرة جميع الشباب من الكبار، رجالاً ونساء على حد سواء، بالقراءة والكتابة والحساب بحلول عام ٢٠٣٠.

٧- ضمان أن يكتسب جميع المتعلّمين المعارف والمهارات اللازمة لدعم التنمية المستدامة، بما في ذلك التعليم لتحقيق التنمية المستدامة واتّباع أساليب العيش المستدامة، وحقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسين، والترويج لثقافة السلام واللاعنف والمواطنة العالمية وتقدير التنوع الثقافي وتقدير مساهمة الثقافة في التنمية المستدامة، بحلول عام ٢٠٣٠.

٨- بناء المرافق التعليمية التي تراعي الفروق بين الجنسين، والإعاقة، والأطفال، ورفع مستوى المرافق التعليمية القائمة وتهيئة بيئة تعليمية فعالة ومأمونة وخالية من العنف للجميع.

٩- الزيادة بنسبة كبيرة في عدد المنح المدرسية المتاحة للبلدان النامية على الصعيد العالمي للبلدان النامية، وبخاصة لأقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان الأفريقية، للالتحاق بالتعليم العالي، بما في ذلك منح التدريب المهني وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والبرامج التقنية والهندسية والعلمية في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية الأخرى، بحلول عام ٢٠٣٠.

١٠- الزيادة بنسبة كبيرة في عدد المعلمين المؤهلين، من خلال التعاون الدولي لتدريب المعلمين في البلدان النامية، وبخاصة في أقل البلدان نموًّا والدول الجزرية الصغيرة النامية، بحلول عام ٢٠٣٠.

ومما سبق من عرض ما ينحو إليه الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة، يمكن تحديد بعض آليات تحقيق الرفاهية التعليمية في الفكر التربوي كما يلي:

١- الإهتمام بمرحلة رياض الأطفال.

٢- توفير تعليم إلزامي مجاني عالي الجودة.

٣- نشر التعليم مدى الحياة.

٤- نشر العلم وتوظيف التكنولوجيا في التعليم.

٥- تطبيق اللامركزية والحكم الذاتي في التعليم.

٦- تحسين نظام تمويل التعليم.

وما يلي شرح وتوضيح لهذه الآليات في الفكر التربوي المعاصر:

١- الإهتمام بمرحلة رياض الأطفال:

إن لمرحلة رياض الأطفال خصوصيتها التي تميزها عن مراحل التعليم قبل الجامعي، من حيث أهميتها، أهدافها، طبيعة المتعلمين بها، محتوى البرنامج التعليمي، أنشطتها، أساليب التعليم والتعلم، فهي اللبنة الأساسية للاهتمام بالنمو الإنساني فكريا،

جسمياً، وجدانياً واجتماعياً، فضلاً عن تنمية استعداد الأطفال للتعلم في المراحل التعليمية اللاحقة، وعلى ذلك فإن الاستثمار الناجح في هذه المرحلة يكون لصالح مستقبل الدولة.

قبل القرن السابع عشر، لم يكن هناك تمييز بين الطفل والبالغ، ولم يحصل الأطفال على تعليم خاص بهم، ولم يتم الاعتراف باحتياجاتهم، فكانوا نموذج مصغر من البالغين يقومون بالمساهمة في أعمال الأسرة، وفي القرن السابع عشر تم تعريف (الطفولة)، ومن المسلم به أن الطفل يحتاج إلى التعليم والحماية، حيث يبقى الطفل في بيئة المنزل حتى عمر ٤ سنوات ثم إلى روضة الأطفال، لذلك من الواضح أن المكان الذي يتم استضافة الأطفال فيه ليس مجرد مكان للبقاء، ولكنه أيضاً مكان يساهم بشكل كبير في تكوين شخصياتهم ويؤثر على اندماجهم في المجتمع، وينظر إلى مرحلة ما قبل المدرسة على أنها الوقت الذي ينمو فيه الأطفال النمو الاجتماعي والفكري ليصبحوا مشاركين واثقين ومسئوليين في مجتمع ديموقراطي. (KonstantinaK Vasilopoulou, Argyris Kyridis, Sofia Nalbantoglou and Zoe Konstantinidou, 2016: 231)

فالتعليم قبل المدرسي يؤهل الطفل لترك المنزل والانضمام إلى شبكة اجتماعية أوسع، ويتلقى تعليماً عالي الجودة يسهم في تنميته من الناحية الفكرية والاجتماعية والجسدية والنفسية والروحية، حيث يكتسب الأطفال معظم مهاراتهم وقدراتهم الحركية الأساسية كجزء من التطور البدني في فترة ما قبل المدرسة، ففي هذه الفترة تبدأ تكوين الشخصية والقدرة الذاتيه والعلاقات الاجتماعية والمهارات والمعرفة والابداع، ومن الجدير بالذكر أن عملية التطوير التي تحدث للطفل في هذه المرحلة تؤثر بشكل كبير على السنوات اللاحقة، وأن من ٦٠ – ٧٠٪ من القدرة على التعلم يحدث في فترة ما قبل المدرسة. (B. Ece Şahin and Neslihan Dostoglu, 2012: 302)

فتعتبر السنوات الأولى أهم سنوات للنمو البشري والتنمية والتعليم لجميع الأطفال بما في ذلك ذوي الاحتياجات الخاصة، وقد أبرزت الأبحاث التي اجريت على علوم الأعصاب أنه في هذه المرحلة ينمو الدماغ بشكل سريع ومتكامل، وأن الظروف البيئية المحيطة بالطفل خلال السنوات المبكرة تؤثر بشكل كبير على نمو المسارات العصبية

للأطفال، ويعتبر توفير تحفيز أمثل في الوقت المناسب، هو مفتاح التواصل من خلايا المخ، والتي تشكل الطريقة التي يتصرف بها الأفراد والطريقة التي يفكرون ويتعلمون بها لبقية حياتهم، فالقدرات الشاملة التي تظهر عند الأطفال في الفئة العمرية من ٣ إلى ٦ سنوات، هي التي تستمر طوال فترة المدرسة وفي الحياة، ومن خلال اللعب الابداعي يمكن تنمية هذه القدرات.(Hrushikesh Senapaty, 2019:1)

كما ان للتعليم قبل المدرسي مجموعة من الفوائد منها ماهو قصير الأجل ومنها ماهو طويل الأجل، فتتمثل الفوائد قصيرة الأجل للطفولة المبكرة في أولاً: النمو العقلي من حيث ارتفاع معدل الذكاء والتفكير العملي والتفكير النقدي واتخاذ القرارات، والتنسيق اليدوي والاستعداد للقراءة وغيرها، ثانياً: الرعاية الصحية من حيث التعرض لمخاطر مرضية أقل، اضطرابات هضمية أقل، تثبيط نمو أقل، نظافة ورعاية صحية أفضل، ثالثاً: التنمية الاجتماعية من حيث إدراك الشخصية والتعبير عن أنفسهم وبناء الثقة بالنفس، انخفاض العدوانية، اللعب التفاعلي واستكشاف العالم من حولهم، علاقات أفضل للأطفال مع الأقران وأولياء أمورهم، وتوافق اجتماعي أكبر، وتنظيم السلوك والعواطف، أما الأثار طويلة الأجل فتتمثل في المكاسب الواقعة على المجتمع وتشمل التنمية البشرية، النمو الاقتصادي، وغيرها، وعليه يمكن القول بأن جودة التعليم قبل المدرسي تضع أساساً قوياً للتعلم مدى الحياة، وتربية الأطفال كمتعلمين مدى الحياة. (B. Ece Şahin and Neslihan Dostoglu, 2012: 303)

وقد ازداد الطلب على توفير التعليم والرعاية في مرحلة الطفولة المبكرة على مدى العقود الماضية نتيجة زيادة مشاركة النساء في سوق العمل، ورغبة الأسر لتوفير بداية جيدة لأطفالهم في المدرسة وفي الحياة، بجانب التغيرات التكنولوجية والديموغرافية والاقتصادية المتسارعة التي تفرض دائماً وجود التعليم على رأس جدول الأعمال في أي دولة. (Michel Vandenbroeck, Karolien Lenaerts and Miroslav Beblavý, 2018: 11)

ونجد أن جودة التعليم قبل المدرسي تضع أساساً قوياً للتعلم مدى الحياة، فالتعليم مستمر وتراكمي يبدأ عند الولادة ويستمر مدى الحياة، ويتم ذلك من خلال الحواس والتحفيز واللعب والتنمية والممارسات المناسبة، وتحسين الموقف الصحي فهذه المرحلة هي الأساس السليم لصحة جيده، والعادات الغذائية الصحية والنظافة والرفاهية وتعلم القيم الجيدة ومهارات التفكير النقدي والتعاون والتواصل والابداع والتكنولوجيا ومحو الأمية والتنمية الاجتماعية والعاطفية، ويضمن سلاسة الانتقال من مرحلة ما قبل المدرسة إلى المدرسة الابتدائية وبالتالي تمكين الأطفال من حياة منتجة في المستقبل. (Hrushikesh Senapaty, 2019:2)

كما تبين أن البيئة المادية المتمثلة في المباني التعليمية لها تأثير كبير على سلوك الأطفال، فالتفاعل مع البيئة المادية مهم لتعلم الأطفال بقدر أهمية الأشخاص الذين يحيطون بالأطفال في حياتهم اليومية، فالتصميم الناجح لمرافق الأطفال هو تصميم يمنح الطفل فرص للاكتشاف والتطوير والتعلم، فالأماكن المجهزة تجهيزا جيداً توفر مساحة لنمو الأطفال من خلال توفير مناطق داخلية وخارجية لدعم الأنشطة المختلفة. (B. Ece Şahin and Neslihan Dostoglu, 2012: 302)

ومن الجدير بالذكر أن الأطفال يتعلمون بشكل أفضل من خلال، أولاً: حواسهم، وبالتالي فإن تعليمهم يتطلب توفير الكثير من الفرص للمشاركة الحسية مع بيئاتهم فالأطفال دائماً متحمسون للألوان والأشكال والأصوات والأحجام، ثانياً: وجود بيئة تسمح لهم بالاكتشاف والتجربة من خلال حرية التنقل والاختيار من بين البدائل الحقيقية ومتابعة الأنشطة، ثالثاً: عن طريق العمل والتفاعل مع الأشياء الملموسة في البيئة، رابعاً: من خلال اهتمام الأطفال بما يتعلمونه وأن يكونوا قادرين على اختيار ومتابعة أنشطة اللعب والتعامل والتعبير عن أنفسهم ومشاعرهم وتعلم المشاركة والتعاون مع الأقران، خامساً: بيئة يشعرون فيها بالأمان النفسي، سادساً: التعلم في الأماكن غير الرسمية، سابعاً: خبرات التعلم المبكر عن طريق انتقال الأطفال من البسيط إلى المعقد في المعرفة والمهارات، ثامناً: عندما يكونوا قادرين على نقل التعلم المكتسب إلى مكان أخر. (Paula Hennessey, 2016: 8,9)

ومما سبق يتضح أهمية التعليم بمرحلة الطفولة المبكرة، والآثار المترتبة عليه على المدى القريب والمدى البعيد، وانعكاساته الواضحة على مستقبل الدوله واستثماراتها ووعيها وصحتها العامة، وبذلك كان الاهتمام بمرحلة رياض الأطفال آلية من آليات تحقيق الرفاهية التعليمية في أي دولة تتحمل مسئولية رسمية واضحة نحو تقديم مستوى تعليمي لائق لجميع الأطفال في مرحلة الطفولة المبكرة من خلال اتاحة فرص للإلتحاق بالتعليم في هذه المرحلة وزيادة نسب القيد بها بما يحقق اشباع حاجاتهم التعليمية المتنوعة، وتوفير كافة الفرص والخدمات اللازمة للتعليم والرعاية الجيدة.

٢- توفير تعليم إلزامي مجاني عالي الجودة:

تحتل مرحلة التعليم الأساسي مكان الصدارة بالنسبة لمراحل التعليم المختلفة، فلا يعتبر التعليم الأساسي غاية في حد ذاته ولكن يعتبر الأساس لمراحل التعليم التالية، ونمو الشخصية الإنسانية وتشكيل سماتها وتطويرها، كما تعد مرحلة عامة ملزمة لكل أبناء المجتمع، يحصل التلميذ من خلالها على الحد الأدنى من المعارف والمهارات الذي لا يمكن الاستغناء عنه، إضافة إلى أنها الأساس للتعلم مدى الحياة والتنمية البشرية التي يمكن للبلدان أن تبني عليها بشكل منهجي مستويات وأنواع أخرى من التعليم والتدريب.

ويتوافق التعليم الأساسي مع السنوات التسع الأولى من التعليم الرسمي، ويتكون من مستويين، المستوى الأول هو التعليم الابتدائي عادة ما يكون ٦ سنوات والمستوى الثاني يشير إلى المرحلة الثانوية الأولى عادة ما تكون ثلاث سنوات تشمل الصفوف من ٧ الى ٩ ، كما يغطي الأنشطة الرسمية وغير الرسمية التي تهدف إلى تلبية الاحتياجات التعليمية الأساسية للأشخاص من جميع الأعمار. (اليونسكو،WWW.UNESCO.ORG)

وتتبع الدول المختلفة طرق فعالة لاصلاح التعليم الأساسي تنبع من المسئوليات الاستراتيجية المتعددة لوزارات التعليم نحو التعليم الاساسي، تشمل الاهتمام بما يلي: (Education Learning and Development Module, 2017: 6)

- الإدارة المؤسسية وتنمية الموارد البشرية.

- السياسة والتخطيط الاستراتيجي والتشغيلي وأنظمة الإدارة المالية والميزانية.
- مراقبة النظام، بما في ذلك نظم معلومات إدارة التعليم، والتقييمات والبحوث.
- نظام الاتصالات بالكامل، بما في ذلك البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- الاهتمام بتحقيق الإلتحاق، العدالة، الجودة والكفاءة.

ومن بين المنظمات التي ساهمت في الاهتمام بالتعليم الأساسي منظمة اليونسكو ومنظمة العمل الدولية والمجلس الدولي لتنمية التعليم وبرامج الأمم المتحدة، وكان لها العديد من الجهود والمحاولات التي تنظر إلى التعليم على أنه عنصر اساسي من عناصر التنمية وتحرير الفرد، منها مبادرة "التعليم أولاً" في عام ٢٠١٢، تهدف المبادرة إلى مطالبة دول العالم بالالتزام بأولويات ثلاث تتمثل في: تحسين جودة التعليم، تعزيز المواطنة العالمية، ضمان التحاق جميع الأطفال بالمدارس. (اليونسكو ٢٠١٢).

كما اتفق المجتمع الدولي في المنتدى العالمي للتربية بدكار عام ٢٠٠٠ من أجل تحقيق التعليم للجميع، وتعد مبادرة التعليم للجميع أهم مبادرة دولية لتعزيز تكافؤ الفرص في التعليم، لذا فالتعليم الإبتدائي الإلزامي المجاني حق والتزام أساسي من التزامات الدول بموجب المعاهدات الدولية لحقوق الانسان، وقد زادت عملية التعليم للجميع من الاعتراف العالمي بواجب ضمان تلقي كل طفل للتعليم الابتدائي الأساسي المجاني دون تمييز أو اقصاء.(الأمم المتحدة ٢٠١١: ٦-١٦)

وكان هناك وعي كبير بأهمية التعليم الأساسي ظهرت في المناقشات التي دارت في مؤتمر جومتيين بتايلاند عام ١٩٩٠ لتعزيز التعليم الأساسي لكل المجتمعات وفقاً لطرائق ومضامين مختلفة مما يتطلب تنمية النظم التعليمية القائمة، فقد جاء في الإعلان العالمي حول التربية للجميع أن المدرسة الإبتدائية هي النظام التربوي الرئيسي الذي يوفر التربية الأساسية للأطفال خارج نطاق الأسرة، ولذلك ينبغي تعميم التعليم الإبتدائي وضمان تلبية حاجات التعلم الأساسية لكل الأطفال ومراعاة ثقافة المجتمع المحلي واحتياجاته والامكانات التي يوفرها، وفي الوقت ذاته يمكن للبرامج التعليمية الإضافية أن

تسهم في تأمين حاجات التعلم الأساسية لأولئك الأطفال الذين تكون فرص التحاقهم بالمدارس النظامية محدودة أو غير متوافرة شريطة أن يكون لهذا البرامج نفس معايير ومستويات التعلم المطبقة في المدارس وأن تحظى بدعم كاف.(الإعلان العالمي حول التربية للجميع، ١٩٩٠: ٦)

وعليه نجد اهتمام كبير بمرحلة التعليم الأساسي من الدول والمنظمات الدولية المعنية بشئون التعليم والمنتديات والتقارير المحلية والدولية، لما لهذه المرحلة من تأثير بالغ الأهمية على حياة الشعوب وتحقيق رفاهيتهم، وبذلك كان الاهتمام بتقديم تعليم أساسي عالي الجودة وزيادة الانفاق عليه لاحداث تحسين مستمر آلية من آليات تحقيق الرفاهية التعليمية في أي دولة، من خلال توفير تعليم إلزامي مجاني عالي الجودة، وتوفير الامكانات التعليمية اللازمة لذلك، وبتوزيع عادل ومتساو بين جميع أبناء المجتمع، تشعرهم بالرضا والسعادة والاكتفاء.

٣- نشر التعليم مدى الحياة:

يعتبر التعليم مدى الحياة مشروع تعليمي متواصل باستمرار مع الفرد في حياته، وهو نشاط تلقائي يعتمد على رغبات كل فرد، ويمارس عن طريق اختيار الوسائل والأساليب المناسبة له، ويشمل التعلم مدى الحياة كلاً من التعلم الرسمي وغير الرسمي، فهو البناء المستمر للمهارات والمعرفة طوال حياة الفرد، وينظر إليه في بعض البلدان على أنه حجر الزاوية لدولة الرفاهية. (Zhiwei Chen, 2015: 2611)

ويعتمد مفهوم التعلم مدى الحياة على فكرة إنشاء التعلم في جميع مراحل الحياة، وفي جميع الأشكال من تعلم رسمي وغير رسمي، فالتعلم مدى الحياة عملية مستمرة حيث تكون نتائج ودوافع الفرد للتعلم في فترة زمنية معينة مشروطة بالمعرفة والعادات وخبرات التعلم المكتسبة في سن أصغر. (Marko Šostar, Berislav Andrlić and Ana Marukić, 2017: 3)

فالتعلم الرسمي هو التعلم الذي يحدث في سياق منظم، بما فيه التدريب الذي يحدث داخل المؤسسة، وينتهي بحصول الفرد على اعتراف رسمي أو شهادة، حيث

يضمن التعلم الرسمي التسلسل الهرمي من خلال نظام مدرسي منظم يمتد من المدرسة الإبتدائية إلى الجامعة ينظم برامج شبيهة بالمدرسة تم انشاؤها في الأعمال التجارية للتدريب التقني والمهني، بينما يكون التعلم غير الرسمي عملية مستمرة مدى الحياة يكتسب فيها الأفراد القيم والمهارات والمعرفة من خلال الخبرة اليومية والتأثيرات والموارد التعليمية في البيئة المحيطة أو العائلة والجيران أو العمل واللعب أو السوق والمكتبة ووسائل الاعلام، لم يتم تحديدها بشكل صريح للتعلم، ولكنها تحتوي على عنصر تعليمي مهم (Soni Stella, 2012: 2),

ويتمثل الفرق بين التعليم مدى الحياة والتعلم مدى الحياة في أن التعليم مدى الحياة يعتبر كيان جماعي أو التزام من الدولة بتوفير تعليم لأفراد الشعب مدى الحياة، أما التعلم مدى الحياة فهو بمثابة كيان فردي وواجب شخصي. (Barros, Rosanna, 2012: 120)

ولا يقتصر التعلم مدى الحياة على الطفولة أو الفصول الدراسية، ولكنه يحدث طوال الحياة، فهو يغطي جميع مراحل التعليم والتدريب الذي يحصل عليها الفرد طوال حياته، بما في ذلك التعليم الابتدائي والتدريب وتعليم الكبار، ويغطي أيضاً التعلم في المؤسسات والأسر والمجتمعات وأماكن العمل، وبهذا يعتبر التعلم مدى الحياة استثمار في قدرات الناس، وتمكينهم من اكتساب المهارات، ودعمهم من مختلف التحولات التي سيواجهونها خلال حياتهم، ويعرف التعلم مدى الحياة بأنه كل نشاط تعليمي تم اجراؤه طول الحياة، بهدف تحسين المعرفة والمهارات والمؤهلات. (International Labour Organization (ILO), 2019: 6),

وهناك من يعرف التعلم مدى الحياة بأنه شكل من أشكال التعليم الذاتي الذي يركز على التنمية الشخصية، وهو يحدث خارج معهد تعليمي رسمي مثل المدرسة أو الجامعة أو تدريب الشركات، ولكن لم يقتصر التعلم مدى الحياة على هذا التعريف فالتعلم مدى الحياة لا يقتصر بالضرورة على التعلم غير الرسمي، فيمكن ان يؤدي وسائل تحقيقه إلى تعليم غير رسمي أو رسمي، وبهذا المفهوم للتعليم مدى الحياة يتغير دور المدرسة

تماماً، وينظر للتعليم الأساسي الذي يحصل عليه الانسان بأنه مجرد مقدمة للتعليم، فالتعليم مدى الحياة. (Valamis Group, 2020: 1)

ويهدف التعليم مدى الحياة إلى تزويد البالغين بأفضل الوسائل للتواصل مع بعضهم البعض، وذلك لتعزيز القدرة على الحصول على المعلومات بشكل مستقل، ولخلق مجتمع أكثر تماسكاً حيث يمكن للأفراد التواصل والعمل والعيش بشكل تعاوني مع بعض. (Barros, Rosanna, 2012: 122)، كما أن التعليم مدى الحياة يساعد الناس على القيام بدور نشط في الحياة المدنية، مما يؤدي إلى نمط حياة أكثر استدامة، وتحسين صحتهم ورفاهيتهم، كما يفيد المجتمع من خلال الحد من الجريمة وتشجيع الأنشطة المجتمعية. (Marjan Laal, Peyman Salamati, 2012: 400)

ويبين التقرير العالمي الثالث بشأن تعلّم الكبار وتعليمهم أن تعلّم الكبار وتعليمهم يعود بمنافع جمة في شتى الميادين، وقد أفادت بلدان كثيرة بوجود شواهد متزايدة تدل على أن لتعلّم الكبار وتعليمهم أثراً إيجابياً على الصحة والرفاهية، والعمالة وسوق العمل، والحياة الاجتماعية والمدنية وحياة المجتمعات المحلية، فهو يساعد الأفراد على التمتع بصحة أفضل والمحافظة عليها، وتحسين الإمكانيات الاقتصادية المتاحة لهم، وعلى أن يكونوا مواطنين أكثر اطّلاعاً وفعالية بغض النظر عن مكان إقامتهم، ولتعلّم الكبار وتعليمهم كبير الأثر على حس المواطنة الفاعلة، والخطاب السياسي، واللحمة الاجتماعية، والتنوع والتسامح، وبالتالي له منافع على حياة المجتمع والمجتمعات المحلية.(معهد اليونسكو للتعلم مدى الحياة، ٢٠١٦: ٥،٦)

وقد تعهد زعماء العالم في إطار خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ بتوفير "فرص التعلّم مدى الحياة للجميع"، وتحسين القرائية لدى الكبار وتعزيز المهارات والمعارف الأساسية الأخرى. وسيسهم تعلّم الكبار وتعليمهم في تحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة، انطلاقاً من مكافحة الفقر وصولاً إلى معالجة التدهور البيئي، ويوفر إطار عمل بيليم وتوصية اليونسكو بشأن تعلّم الكبار وتعليمهم ٢٠١٥ وسائل مهمة

للنهوض بتعلّم الكبار وتعليمهم في السنوات القادمة. (معهد اليونسكو للتعلم مدى الحياة، ٢٠١٦: ٧)

ويمكن تحديد فوائد التعلم مدى الحياة في عدة نقاط كما يلي: (Marjan Laal, Peyman Salamati, 2012: 401,402)

- مواكبة آخر التطورات في التكنولوجيا والمعلومات، والتدريب في مكان العمل، والتكيف مع التغييرات في المجتمع، وبالتالي الحصول على الترقيات الوظيفية.
- تعزيز احترام الذات، وتحقيق الذات وبناء الثقة بالنفس عند الوصول إلى آفاق جديدة، وقبول التحديات الصعبة والوصول إلى مستوى جيد بها.
- الحرية الممنوحة للمتعلمين الكبار، حيث يشاركون الأفكار ويعلمون بعضهم البعض وقد يقومون بمشروع أو برنامج جماعي بدلاً من امتحان، من خلال البحث على الانترنت.
- يمكن لأي شخص يرغب حقاً في مواصلة التعليم القيام بذلك من خلال التعليم باستخدام المسافات الطويلة أو عبر الانترنت، وهذا يتيح للمتعلم البقاء في المنزل والدراسة دون أن يأخذ وقتاً في الذهاب إلى الحرم الجامعي، عن طريق ازالة قيود الوقت والمساحة.
- يصبح التعليم عادة وطبيعة ونمط حياة يتيح للمتعلمين العيش لمدة أطول وبصحة أفضل، ويكون المتعلمين مساهمين نشطين في المجتمع، من خلال المشاركة المجتمعية.
- يساعدنا التعلم مدى الحياة في تكوين صداقات جديدة وإقامة علاقات قيمة، والاستمتاع بحياة اجتماعية نشطة، فهو وسيلة رائعة للبقاء على اتصال مع الناس، والتعرف على أصدقاء جدد، كما انه يزيد من حكمتنا ونظرتنا الى الحياة.

ومما سبق يتضح أن التعليم مدى الحياة لا ينتهي بحصول المتعلم على شهادات عليا، بل أنه منظومة مستمرة ترافق الإنسان في حياته المهنية والاجتماعية والثقافية، تتنوع فيها الوسائل التعليمية والطرق التدريسية للتعامل مع الحياة الحديثة، من خلال القدرة

على التعلم والتكيف مع المهارات الجديدة المطلوبة، وهو بذلك يعتبر آلية من آليات تحقيق الرفاهية التعليمية في أي دولة.

٤- نشر العلم وتوظيف التكنولوجيا في التعليم:

ساهم استخدام أجهزة الكمبيوتر وأنواع التقنيات الأخرى في تنفيذ المهام والأنشطة المختلفة، وتمكين الأفراد من تحقيق الأهداف المرجوة، فمن خلال استخدام التقنيات يكون الأفراد قادرون على التواصل مع الآخرين مهما بعدت المسافات، فقد يتعين على الأفراد في بعض الحالات القيام بالعمل الميداني كجزء أصيل من واجباتهم الوظيفية، لذلك عند تنفيذ العمل الميداني والحاجة للحصول على معلومات من الميدان، يتم استخدام التقنيات المختلفة للحصول على هذه المعلومات، بالتالي فإن استخدام التكنولوجيا أثبت أنه مفيد للأفراد في إعداد التقارير والمقالات والعروض التقديمية والمشاريع والواجبات والمستندات، ودفع الفواتير وعمليات الشراء والبيع، وتوليد المعلومات في المجلات المختلفة، وأغراض الترفيه والتسلية، ومشاهدة الأفلام، والاستماع الى الموسيقى وما إلى ذلك، ولكي يتم الاستفادة من التكنولوجيا بطريقة مناسبة من الضروري أن يمتلك الأفراد المعرفة والمهارات الأساسية.(Radhika Kapur, 2019: 1)

وبعد صدور تقرير الأمم المتحدة المتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية، في عام ٢٠٠٨ الذي أشار إلى أن القدرات التكنولوجية المحلية لم تؤد بعد دورا كبيرا للغاية، سلطت اللجنة الضوء على بعض التقدم المحرز في عدد من مجالات الأهداف الإنمائية للألفية عن طريق العلم والتكنولوجيا والابتكار، تناولت اللجنة بالبحث واحدة من أهم الروابط في نظام الابتكار، وهي الرابطة بين التعليم من جانب والبحث والتطوير من جانب آخر . وتؤدي المؤسسات التعليمية، لا سيما مؤسسات التعليم العالي، دورا مهما في البحث والتنمية الاقتصادية، فهي تمثل ملتقى الباحثين والتقنيين المحليين، ومنتدى لإجراء البحث والتطوير، وبالإضافة إلى ذلك، يتزايد اضطلاع العديد من المؤسسات في البلدان النامية بمسؤوليات تحسين الأداء الاقتصادي على الصعيدين الإقليمي أو الوطني. (الأمم المتحدة، اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، ٢٠١٤: ١٢)

وتشير تكنولوجيا التعليم إلى استخدام التكنولوجيا لدعم التدريس، أو دمج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التدريس والتعلم في المدارس، مما يزيد من فعالية المؤسسات التعليمية، وتشمل تكنولوجيا التعليم أجهزة الكمبيوتر والانترنت، وأجهزة الكمبيوتر المحمولة، والأجهزة الرقمية الأخرى، بالإضافة إلى الموارد الرقمية والبرامج والخدمات التي تقدم المساعدات وتلبي الاحتياجات المحددة، والمساعدة في الإدارة اليومية للمؤسسات التعليمية من خلال نظم معلومات الادارة ومنصات تبادل المعلومات وأدوات الاتصال. (Damian Hinds, 2019: 5)

ومن دواعي استخدام التكنولوجيا في مجال التعليم، التواجد الواسع لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المجتمع والمستخدمة في أنشطة العمل والترفيه اليومية، والمتمثلة في أجهزة الكمبيوتر والانترنت، بجانب العدد المتزايد من السلع والخدمات التي يعتمد انتاجها على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وزيادة الطلب على الكفاءات الرقمية، بالإضافة إلى سد الفجوة بين الأغنياء والفقراء من خلال ضمان أن كل شخص يمكنه استخدام هذه التقنيات والاستفادة منها، وأخيراً الرغبة في تقليل التكاليف الإدارية، في حالة نقص المعلمين، والعمل على جذب المعلمين والاحتفاظ بهم في المهنة، ويعتمد استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بشكل واضح على توافر البنية التحتية المناسبة، وتزويد المدارس بمزيد من موارد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتوفر السياسات الخاصة بالمعلم والمناهج. (OECD, 2016: 68. 69)

وهناك ثلاث عناصر أساسية مطلوبة لدمج الابتكار التكنولوجي في مدارس القرن الحادي والعشرين، أولاً: المعلمون وثقتهم في استخدام التقنيات الرقمية بطريقة ذات معنى تربوي، ثانياً: استعداد المعلمون للابتكار من خلال هذه التقنيات، ثالثاً: قادة المدارس الأقوياء وقدرتهم على تهيئة البيئة المدرسية المناسبة لاستخدام التكنولوجيا في التعليم. (Johannes Conrads, Morten Rasmussen, Niall Winters, Anne Geniet, Laurenz Langer, 2017: 15)

ومن المبادئ الرئيسية لاستخدام التكنولوجيا في التعليم: توفير وسائل متعددة للتكنولوجيا بحيث يمكن للطلاب التعامل مع المعلومات بأكثر من طريقة واحدة، مثل الكتب الرقمية، والبرامج المتخصصة، والمواقع الالكترونية، واجهزة قراءة الشاشة التي تتضمن ميزات مثل تحويل النص إلى كلام، وتباين الألوان القابل للتغيير، وحجم النص القابل للتغيير، واختيار مستويات القراءة والكتابة المختلفة، بالاضافة إلى ذلك توفير وسائل متعددة للتعبير حتى يتمكن جميع الطلاب من التعبير عن ما يعرفونه، وتشمل الكتابة، رسم الخرائط، الترجمة، وغيرها، وأيضاً من المبادئ توفير وسائل متعددة للمشاركة وزيادة الدافع للتعلم مثل توفير خيارات بين العديد من أنشطة التعلم المختلفة أو المحتوى الخاص بكفاءة أو مهارة معينة، وتوفير أدوات مثل سرد القصص الرقمي، وأدوات التعلم الرقمية مثل أجهزة الكمبيوتر المحمولة والهواتف المحمولة والانظمة المتصلة بالشبكة، والألعاب، ومواقع الويب.(Office of Educational Technology, 2017: 21,22)

وفي الدورة الخامسة عشرة، أجرت –اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية– استعراضا للتقدم المحرز في تنفيذ ومتابعة نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات على الصعيدين الإقليمي والدولي، وبالإضافة إلى ذلك، نظرت اللجنة في موضوعين ذوي أولوية هما الابتكار، والبحث، ونقل التكنولوجيا تحقيقاً للمنفعة المتبادلة، وتنظيم المشاريع والتنمية القائمة على التعاون في مجتمع المعلومات والوصول المتاح للجميع، والمكتبات الإلكترونية للعلوم، والتحليلات الجغرافية المكانية وغيرها من الأصول التكميلية في مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والعلم والتكنولوجيا، والهندسة، والرياضيات، لمعالجة قضايا التنمية مع إيلاء اهتمام خاص للتعليم. (الأمم المتحدة، اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، ٢٠١٢: iii)

ويتمثل دور التكنولوجيا في البيئة المدرسية التقليدية في تيسر تعليم المعرفة والمهارات من خلال زيادة الكفاءة والفعالية، وتعرف الكفاءة بأنها: السرعة التي نحصل بها على المعرفة، أما الفعالية فإنها كمية المعرفة المنقولة التي تتقن، وعندما يتم تطبيق التكنولوجيا مباشرة على بيئة تعليمية مثل المدرسة فيمكن اعتبار كل من الطلاب

والمدرسين كمتعلمين، وبالتالي يمكن العمل على افتراض أن أي زيادة في معرفة المعلم واستخدامه للتكنولوجيا له تأثير في زيادة التعلم لدى الطلاب، فيجب أن تعمل التكنولوجيا على زيادة تحصيل الطلاب في المدارس، ويمكن أن تساعد التكنولوجيا في التحصيل العلمي لدى الطلاب من خلال طريقتين أساسيتين وهما: إزالة الحواجز المادية أمام التعلم مثل التكاليف المالية والقيود الجغرافية من خلال التكنولوجيا التي تسهل التعلم عن بعد، والطريقة الثاني: هي استخدام الانتشار المتزايد لقواعد البيانات للمساعدة في الأداء الوظيفي، وتغيير الطريقة التي يتعلم بها الطلاب من خلال الانتقال من التركيز على الاحتفاظ بالمعرفة إلى استخدامها وتنمية المهارات اللازمة لاستخدام المعرفة المتوفرة في مهامهم التعليمية المختلفة. (Keith Courville, 2011: 3)

وتعزز تكنولوجيا المعلومات والاتصالات سبل تقديم التدريب عن بعد للمدرسين والعاملين، ويساعد هذا التدريب على تحقيق تعميم التعليم الابتدائي، ويمكنه أن يساعد أيضا في تخفيض معدَّل وفيات الأطفال وتحسين الصحة النفسية ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا وغيرهما من الأمراض. (الأمم المتحدة، اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، ٢٠١٤: ٨)

بالإضافة إلى ذلك تسمح التكنولوجيا القائمة على الانترنت للمعلمين بتكوين مجتمعاتهم التعليمية الخاصة التي لا تقتصر على موقع المدرسة المحلي، ويمكن للمدرسين من خلالها تطوير محتوى ومشاركة معلوماتهم بين أقرانهم، وهذا يؤدي إلى حالات التدريس المتبادل والارشاد التي تشكل جزءاً من مجتمع تعليمي غير رسمي أكبر، وعليه يمكن ان تزيد التكنولوجيا من تحصيل الطلاب من خلال تطوير معلم ذي مهارات عالية. (Keith Courville, 2011: 5)

كما يمكن أن تساعد التكنولوجيا الطلاب في تصور محتوى غير مألوف سابقاً بطريقة تساعد في التعلم، حيث يمكن مثلا استخدام العروض التقديمية متعددة الوسائط والتي تستخدم تنسيقات متعددة مثل الصور والسرد والنص، وتنسيقات أخرى مثل المحاكاة والألعاب لمساعدة الطلاب في تصور المفاهيم، وتمثل مستوى اضافي من التفاعل بين

الطالب والمحتوى، مما يحول العملية التعليمية من السلبية إلى كونها عملية نشطة، ويمكن للطلاب أيضاً الاستفادة من التعلم عن بعد، حيث يمكن استخدام التكنولوجيا في الفصول للتواصل مع المواقع المدرسية الأخرى، والسماح لعدة فصول داخل عدة مدارس من حضور المؤتمرات والندوات المستضافة على شبكة الانترنت. (Keith Courville, 2011: 6)

كما تتيح تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أيضاً للطلاب البحث عن المعلومات والحصول عليها من خلال أجهزة الكمبيوتر وشبكة الانترنت، وأيضا تتيح لهم ممارسة عدة مهارات مثل الحفاظ على صفحة ويب شخصية، أو النشر على الانترنت، وبرمجة أجهزة الكمبيوتر، والتحدث والاستماع إلى الناطقين في حالة تعلم لغة أخرى، أو اعداد عروض تقديمية متعددة الوسائط، وغيرها. (OECD, 2016: 68. 68)

وبهذا يكون الاهتمام بنشر العلم وتوظيف التكنولوجيا في التعليم آلية من آليات تحقيق الرفاهية التعليمية، لأن استخدام تكنولوجيا التعليم لها دور مهم في نجاح العملية التعليمية، حيث أن استخدام الأساليب التعليمية الحديثة يحقق الكثير من الأهداف المرجو تحقيقها في العملية التعليمية لما لها من مميزات وخصائص تنعكس ايجاباً علي رفع درجة الكفاءة عند المعلم بالإضافة لتحسين العملية التعليمية للمتعلم وتحقيق الرفاهية التعليمية.

٥- تطبيق اللامركزية والحكم الذاتي في التعليم:

تمثل اللامركزية انتقال السلطة من المستوى الاعلى إلى المستوى الأدنى من الحكومة، أو بشكل عام من المستوى الوطني إلى المستوى الإقليمي، وتؤدي اللامركزية إلى إدارة أفضل من خلال زيادة كفاءة التوزيع بسبب تقارب أفضل بين الخدمات العامة والمحلية والكفاءة الفنية عن طريق الحد من البيروقراطية ومعرفة أفضل بالتكاليف المحلية.(Cristi Iftenea, 2014: 50)

وهناك من يرى أن اللامركزية السياسية أو ما يطلق عليه أحياناً باللامركزية في صنع القرار هي نقل سلطة اتخاذ القرار من المركز (على سبيل المثال وزارة التعليم) إلى القاعدة الشعبية (أصحاب المصلحة مثل الطلاب أو المدرسين أو مديري المدارس، أو

أولياء الأمور أو مجالس المدارس، أو المنظمات غير الحكومية أو الشركات أو أعضاء المجتمع) لتمكنهم من اتخاذ قراراتهم الخاصة حول العديد من جوانب السياسة والممارسة، فهي تشجع على ايجاد الهياكل الديموقراطية والمجالس المنتخبة لتمثيل المصالح المختلفة واتخاذ القرارات الجماعية. (Michael Gessler and Iman K Ashmawy, 2016: 186)

وتعرف اللامركزية التعليمية بأنها نقل سلطة اتخاذ القرار في العديد من المجالات من سلطة وزارة التعليم المركزية إلى إدارات التعليم المحلية، أو حتى على مستوى المدرسة نفسها. (Xiang QI, 2017: 448)

وعند تنفيذ السياسة التعليمية فإن الهدف الأكثر أهمية يتمثل في نقل القرار المتعلق بقطاع الموارد المالية والبشرية في إدارة المدارس، واشراك المجالس المحلية والبلديات ولجان الآباء وشركاء من المجتمع المدني في صنع القرار في هذه المجالات، وتشمل الأهداف أيضاً تحسين قدرات الإدارة على المستوى المحلي، والتي من الصعب تحقيقها وتقييمها. (Cristi Iftenea, 2014: 51)

ومن أهداف اللامركزية أيضاً تخفيف العبء المالي على الحكومة المركزية عن طريق السماح للمدارس بجمع الأموال، والحد من زيادة التكاليف من خلال الاستجابة للاحتياجات المحلية المتباينة، وتحقيق شعور بالالتزام وملكية القرارات المتخذه من خلال اشراك مختلف أصحاب المصلحة في عملية صنع القرار . (Michael Gessler and Iman K Ashmawy, 2016: 184)

وللامركزية عدة نماذج تتمثل في: (Verity Donnelly, Edda Óskarsdóttir and Amanda Watkins, 2017: 8)

- التفويض: وهو نقل المهام والوظائف الإدارية المتعلقة بوظائف محددة، عادة ما تحددها السلطات المركزية، إلى السلطات المحلية، ولا تؤدي هذه العملية غلى تحول في السلطة، حيث يتعين على الوكلاء المحليين فقط تنفيذ القرارات المتخذة مركزياً، مثال: عندما تفوض وزارة التعليم السلطة إلى مجلس امتحانات وطني يقوم باعداد الاختبارات الوطنية وإدارتها ووضع علامات عليها.

- التركيز: وهو تحرك نحو نموذج أكثر ديموقراطية، حيث يتم تمرير بعض السلطة والمسئولية إلى مستويات النظام الأقل، ومع ذلك فإن هذا النموذج عادة ما يحتفظ بعمليات مركزية للغاية، قد تعمل الوحدات المحلية كوكلاء للحكومة المركزية وتكون مسئولة عن تنفيذ القواعد، ولكن ليس عن اتخاذ القرارات أو السياسات، مثال: يمكن للمكتب المركزي إنشاء مكاتب اقليمية للقيام بمهام مركزية نيابة عنه، لكن السيطرة العامة تظل مع الحكومة المركزية.
- نقل السلطة: ونقل المسئولية الحقيقية من المركزية إلى الهيئات المحلية، فإن نقل السلطة في مجالات صنع القرار الرئيسية مثل التمويل والتوظيف لديه القدرة على تمكين مجتمعات المدارس المحلية وتحسين نتائج المتعلمين.
- فك الارتباط: يعالج الفصل بين توجيهات السياسة والتنفيذ والنتائج، ويعمل هذا الفصل على حماية المدارس المحلية من الكثير من التدقيق الخارجي، ينتج عن هذا مزيد من الاستقلالية على المستوى المحلي.

ولكي يتم تحقيق اللامركزية في التعليم لابد من حدوث الاستقلال المدرسي، وهو قدرة المدارس على تقرير ما تراه مناسباً من الأهداف والأنشطة التي يتعين القيام بها في عدة جوانب كما يلي: (Michael Gessler and Iman K Ashmawy, 2016: 185)

- بيئة التدريس: وفيها يكون لقيادة المدرسة الحق في تعيين المعلمين للفصول، واختيار الكتب المدرسية والمواد التعليمية، وتنظيم الجداول الزمنية للتدريس، ووضع قواعد لتمييز الدرجات والطلاب وأساليب تقييم الانجاز، وتحديد حجم وعدد الفصول، وتعيين عدد الإجازات المدرسية.
- إدارة شئون الموظفين: وفيها يحق لقيادة المدرسة اختيار أعضاء هيئة التدريس بناء على ملفهم الشخصي وخبراتهم العملية، تحديد العدد المطلوب من أعضاء هيئة التدريس، توظيف أعضاء هيئة التدريس لفترة معينة وفقاً لميزانية خاصة، ومعالجة الشكاوى وتعيين رحلات عمل خاصة.

- الإدارة المالية: وفيها يحق لقيادة المدرسة تحديد ميزانيتها الخاصة وطلب زيادة الميزانيات القادمة لمزيد من شراء المواد والمعدات التعليمية، وقبول الرعاية والتبرعات، وتوفير المال من ميزانيتها، واجراء مشاريع لجمع التبرعات مثل أسواق المطبخ وأسواق السلع المستعملة.
- المباني المدرسية والأثاث: وفيها يكون لقيادة المدرسة الحق في تقييم وتمويل عمليات الشراء والصيانة والإصلاح.

وتستخدم استقلالية المدرسة كآداة يمكن استخدامها لتحسين جودة التعليم، حيث تعمل المدارس بشكل أفضل إذا كانت مستقلة وذات مسائلة، فالأفراد العاملين داخل المدرسة يكونون على علم ودراية بأفضل الطرق التي يمكن اتباعها لخدمة الطلاب، كما أنه سيحدث تحسن للمدارس التي تواجه صعوبات إذا كانت لديها المرونة اللازمة للقيام بتغييرات جذرية لمعلميها أو موظفيها، كما تكون القرارات المتعلقة بالمناهج والتقييم وتوظيف المعلمين وتنميتهم ومكافئتهم، قرارات جيدة وتقع على المستوى المحلي، كما تكون قدرة المدرسة على توفير ما هو مطلوب أحد أسباب زيادة أعداد الطلاب في المدارس، كما أن الحكم الذاتي للمدرسة سيعزز من الابتكار والتغيير. (Department of Education and Skills, 2015: 8)

٦- تحسين نظام تمويل التعليم:

يتم دعم التعليم في البلدان ذات الدخل المرتفع في الغالب من خلال الأموال الحكومية (المركزية والإقليمية والمحلية) التي يتم جمعها من الإيرادات المحلية، والتي تأتي إلى حد كبير من الضرائب والممتلكات والدخل والمبيعات، أما في البلدان منخفضة الدخل غالباً ما تكون مصادر الإيرادات المحلية غير كافيه حيث تكون قدرة الدول على تمويل التعليم محدودة، وهذه النظم غالباً ما تعتمد على مصادر إضافية لتمويل التعليم من خلال المنح الدولية أو القطاع الخاص، وغالباً ما تأتي مصادر التمويل الخاصة من الأسر، ويمكن أن تأتي أيضاً من الجهات المانحة أو المجتمعات أو منظمات المجتمع المدني أو قطاع الشركات، وتشكل الأسرة أكبر مصدر من مصادر التمويل الخاص،

حيث تتكبد التكاليف المباشرة الخاصة بالرسوم الدراسية والنقل من وإلى المدرسة والزي المدرسي وتدريس المواد وغيرها، أما المنح الدولية أو ما يطلق عليها المساعدات الدولية فهي الأموال التي تقدم من الوكلات الرسمية إلى البلدان النامية لمساعدتها على تحقيق الرفاهية الإقتصادية والتنمية الاجتماعية. (Kelsey Dalrymple for Save the Children & the Education Equity Research Initiative, 2016: 8)

ومن الأهمية بمكان أن تنفق الحكومات حصة كافية من الميزانية المحلية الشاملة على التعليم وذلك لضمان جودة التعليم لجميع المواطنين، وهناك إجماع واسع داخل المجتمع الدولي انه يتطلب من الدول انفاق ما لا يقل عن ٢٠٪ من ميزانيتها الاجمالية أو ٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي على التعليم، ونجد أنه غالباً ما تشكل رواتب المعلمين الحصة الأكبر من ميزانيات التعليم، دون النظر إلى الفئات الأخرى، ويجب أن يتخذ المجتمع المدني دوراً في الدعوة إلى تخصيص حصص كافية ومستمرة للفئات المهمشة التي غالباً ما يتم تجاهلها خلال عمليات وضع الميزانية، ويجب أيضاً على المجتمع المدني أن يسائل الحكومات عن الالتزامات التي يتخذونها لضمان انفاق الأموال وفقاً للميزانية. (Global Campaign for Education, 2016: 41)

وفي أعقاب منتدى داكار العالمي للتعليم في عام ٢٠٠٠، تم الغاء رسوم المدارس الابتدائية في كثير من البلدان، مما أدى إلى زيادة نسب التحاق الطلاب بالتعليم بشكل كبير، وهذه الزيادة لم تتوافق مع الميزانيات المخصصة للتعليم، وبالتالي انخفض الانفاق المحدد لكل طالب عن الحد الأدنى المطلوب لتحقيق جودة التعليم. (Global Campaign for Education, 2016: 41)

ويتم تخصيص الأموال الخاصة بالتعليم وتوزيعها بين مختلف المستويات الحكومية وفقاً لعدة معايير مثل: الطالب، معدلات الالتحاق، نسب الطلاب إلى المعلمين، تكلفة كل طفل، خصائص الطلاب الاجتماعية والاقتصادية، وغيرها، وتعتمد العديد من صيغ تخصيص الأموال على عدة مبادئ منها: مبدأ العدالة الأفقية بمعنى أن تكون المبالغ المالية المقدمة لكل طفل متساوية، ومبدأ رأس مال الأسهم بمعنى أن يحصل كل

طفل على مبالغ من المال مختلفة، ومبدأ المساواة في الفرص بمعنى انه لا ينبغي أن يكون هناك علاقة بين بعض الخصائص الاقتصادية والاجتماعية ونتائج التعليم. (Kelsey Dalrymple for Save the Children & the Education Equity Research Initiative, 2016: 9)

ولعلاج كثير من مشكلات التمويل والانفاق وتخصيص الأموال تم اطلاق مبادرات مختلف لتطوير أدوات لجمع وتحليل بيانات تمويل التعليم، وقد تم تصميم هذه الأدوات من قبل المجتمع الدولي، ومن أجله وهذه الأدوات هي: (Kelsey Dalrymple for Save the Children & the Education Equity Research Initiative, 2016: 13-15)

- **مراجعة النفقات العامة Public Expenditure Review (PER)** وهي أداة تشخيص، وليست أداة لجمع البيانات، وضعت من قبل البنك الدولي لاستخدامها بالتعاون مع الحكومات الوطنية لتقييم فعالية النفقات العامة، وتعتبر الوظيفة الأساسية لأداة مراجعة النفقات العامة هي مساعدة البلدان التابعة للبنك الدولي لاصلاح النفقات العامة، فعادة ما تقوم أداة PER بتحليل الانفاق الحكومي على مدى بضع سنوات لتقييم توافقها مع أولويات السياسات والنتائج المحققة، فهي تهدف إلى المساعدة على تشخيص مشاكل الانفاق ومساعدة البلدان على تطوير مخصصات ميزانية أكثر فعالية وشفافية.
- **أداة BOOST** وهي أداة أخرى للبنك الدولي، تم اطلاقها في عام ٢٠٠٩، وهي مصممة لجمع بيانات مفصلة عن النفقات العامة من أنظمة الخزينة الوطنية وعرضها بطريقة بسيطة وبشكل سهل الاستعمال، ثم يتم تجميع ووضع البيانات المتعلقة بالنفقات في قاعدة بيانات واحدة تغطي جميع القطاعات، وجميع وحدات الانفاق، وجميع أنواع النفقات المسجلة في نظام الخزانة، وتعمل هذه الآداة حالياً في حوالي ٤٠ دولة حول العالم ويمكن استخدامها في فحص إلى أي مدى دخلت الموارد بالفعل في المناطق الأشد احتياجاً لها، ويكون الهدف العام من BOOST هو جمع البيانات

التي يمكن استخدامها من قبل كل من الحكومة والمجتمع الدولي، كما انها تستخدم في معظم الأحيان لمساعدة أداة PER.

- **تقارير حالة التعليم بالدولة Education Country Status Reports (CSR)** تعد أداة تشخيصية وتحليلية وليست أداة لتجميع البيانات، تم تطويرها عام ١٩٩٩م، وتهدف إلى تمكين صناع القرار من توجيه السياسة الوطنية على أساس تشخيص واقعي لقطاع التعليم العام، وتوفير المعلومات التحليلية ذات الصلة لبناء حوار بين الحكومة وشركاء التنمية والمجتمع المدني، وهذه المعلومات تكون عن التقدم والتسجيل والجودة والتمويل وما إلى ذلك، وهذه التقارير تكون بشكل متاح للجمهور، واعتبارا من عام ٢٠١٤، كان هناك حوالي ٧٠ تقرير من تقارير المسئولية الاجتماعية للشركات في ٤٠ دولة حول العالم، وهي تقارير فعالة في إعداد ومراجعة خطط القطاع التعليمي للحكومات.
- **أداة UIS-UOE: وهي شراكة بين (UIS و OECD و Eurostat)** تقوم بارسال استبيانات عن التعليم الرسمي كل عام لجميع البلدان الأعضاء، تدور هذه الستبيانات حول تمويل التعليم لجميع مستويات التعليم، ومصادر التمويل، والمؤسسة التعليمية، والمعاملات الاقتصادية، وعادة يتم ارسال هذه الاستبيانات إلى وزارات التعليم، التي تتعاون مع وزارات المالية للحصول على البيانات ومعالجتها، والهدف الرئيسي من جمع بيانات UIS-UOE هو نشر بيانات قابلة للمقارنة دولياً، مع الحصول على مستوى مرتفع من البيانات المصنفة، وتكون كمية البيانات التي تنتجها هذه الاستبيانات هائلة، فهي بمثابة قوة لتطوير المزيد من نظم جمع البيانات على مستوى الدول.
- **حسابات التعليم الوطنية National Education Accounts (NEAs)** وهي عبارة عن أداة لجمع وتحليل البيانات بشكل شامل، تم تطويرها واطلاقها بواسطة اليونسكو وغيرها وذلك عام ٢٠١٣، وتسعى هذه الأداة لتحديد من يمول التعليم، وكم من الأموال يتم رصدها للتعليم، وأين تذهب هذه الأموال، ويتم ذلك من خلال تنظيم

بيانات متعددة وفقاً لمنهجية منظمة، واستخدام مجموعة مشتركة من التعاريف من أجل جمع كل التدفقات المالية في إطار محاسبي متماسك لتمكين قطاع التعليم من تحليلها، وتهدف NEAs إلى جمع البيانات التي ستساعد الحكومات الوطنية على تحقيق الهدف الرابع SDG4 من أهداف التنمية المستدامة.

- **أداة نهج الأنظمة لتحسين نتائج التعليم The Systems Approach to Better Education Results (SABER)** وهو مبادرة بنك عالمي يقوم باستخدام أدوات التشخيص ومعلومات السياسة لانتاج بيانات مقارنة، وزيادة المعرفة بنظم التعليم والسياسات والمؤسسات، وتستخدم أداة SABER لجمع البيانات التي تنظمها مجالات صنع السياسات التعليمية داخل النظام التعليمي، وتشمل هذه المجالات: مستويات التعليم وأنواع الموارد والدعم و مجالات الحكم، ومصادر المعلومات ومدخلات تكميلية ومواضيع شامله بما في ذلك العدالة والدمج، ويستخدم أيضاً SABER نموذج تقييم لتحديد ما إذا كانت الحكومات الضامن الأساسي للتعلم ومراقبة ظروف ونتائج التعلم والاشراف على الخدمة.

ومما سبق نجد أن جميع المبادرات وأدوات جمع البيانات توفر فرصاً لمعالجة المشكلات المتعلقة بالمساواة من خلال قياس فاعلية أنظمة التمويل المدرسي وتحديد ما إذا كان يتم تخصيص الأموال بكفاءة وفعالية.

ولا يمكن تحسين الجودة ورفع مستوى التعليم الجيد وتوسيع فرص الوصول إلى أعلى مستويات التعليم دون زيادة الحصة المخصصة للتعليم من الميزانية، والانفاق أكثر على المجالات الحاسمة لتحسين الجودة مثل تحسين رواتب المعلمين وظروفهم. (Global Campaign for Education, 2016: 41)

ويمكن القول بأن النقص الكبير في التمويل على المستوى الدولي سبباً رئيسياً لعدم وجود تقدم كاف نحو تحقيق أهداف التعليم للجميع والأهداف الإنمائية للألفية بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠١٥.

القسم الثالث: الجهود المبذولة لتطبيق آليات تحقيق الرفاهية التعليمية في مصر والمعوقات التي تعترضها.

أولاً: جهود الدولة فيما يتعلق بالاهتمام بمرحلة رياض الأطفال في مصر والمعوقات التي تعترضها:

تبنت وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني الخطة الإستراتيجية للتعليم قبل الجامعي ٢٠١٤/٢٠٣٠ وحددت برنامجاً لمرحلة رياض الأطفال يسعى إلى التوسع في مرحلة رياض الأطفال كما وكيفًا لضمان تقديم تعليم عالي الجودة لتنمية الطاقات الإبداعية والمعرفية والبدنية للأطفال في الشريحة العمرية ٤- ٥ سنوات، وخاصة في المناطق المحرومة. (الخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعي ٢٠١٤/٢٠٣٠: ٦٨)

وشملت الأهداف الاستراتيجية للمرحلة: رفع معدل القيد الإجمالي إلى ٨٠ % من جميع الأطفال في الشريحة العمرية ٤- ٥ سنوات، ورفع كفاءة وتحسين جودة العملية التربوية التعليمية بجميع رياض الأطفال، والارتقاء بمستوى الخدمة التعليمية المقدمة للأطفال ذوي الإعاقة المدمجين برياض الأطفال، وتحسين القدرة المؤسسية بما يحقق المرونة والاستقلال بمرحلة رياض الأطفال في إطار الإصلاح المتمركز حول الروضة. (الخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعي ٢٠١٤/٢٠٣٠: ٦٨)

وكان من بين برامج ومبادرات الإصلاح لمرحلة رياض الأطفال ما قامت به وزارة التربية والتعليم بالتعاون مع البنك الدولي لانتاج خطة اصلاح شاملة بحيث تقوم في خلال ٥ سنوات من ٢٠١٨ حتى ٢٠٢٣ بضخ استثمارات بقيمة ٢ مليار دولار أمريكي، منقسمين إلى قرض من البنك الدولي بقيمة ٥٠٠ مليون دولار و ١.٥ مليار المتبقيين وافقت حكومة مصر على تحمل مسئولية تدبيرهم على مدار السنوات الخمس، الدفعة الأولى من هذا القرض والتي تسمى بمشروع اصلاح التعليم في مصر ستصدر بعد تنفيذ الإصلاحات في خريف العام الجاري، تشتمل الخطة على ثلاثة تغييرات رئيسية منهجية، الأول: اصلاح رياض الأطفال، والثاني: اصلاح كامل في اسلوب التعليم ما قبل العالي،

والثالث: الاصلاح الكامل لنظام الثانوية العامة، حيث تهدف هذه الاصلاحات إلى معالجة قضايا التفاوت الاجتماعي وعدم توافق المهارات بين الخريجين وقطاع العمل. (أحمد عبد الوهاب، ٢٠١٨: ١١)

على الرغم من التحسن الملحوظ الذي أظهرته خطط التنمية الأخيرة في الدولة فإن تلك الجهود ظلت بعيدة جدا عن تحقيق الطموحات، حيث تشير أحدث احصائيات وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني، إلى ضعف نسبة الاستيعاب والقبول بمؤسسات رياض الأطفال في مصر، حيث يلاحظ التدني الواضح والحاد في معدل القيد بالنسبة لمرحلة التعليم ما قبل الابتدائي، حيث بلغ اجمالي عدد الأطفال المقيدين بالتعليم قبل المدرسي في جمهورية مصر العربية حكومي وخاص (١٣٨٩٩٤٢ طفل)، واجمالي عدد السكان من الأطفال في ذات الفئة العمرية (٥٠٣٢٠١٤ طفل) بنسبة ٢٧.٣٪، (وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني، احصاء ٢٠١٨/٢٠١٩) وهذا يعني أن أكثر من ثلثي الطلاب في المرحلة العمرية المناظرة لسن التعليم قبل المدرسي هم خارج التعليم.

وقد توصلت احدى الدراسات لمجموعة من المعوقات الخاصة بتحقيق أهداف رياض الأطفال منها: (أحمد عبد النبي عبد العال، ٢٠١٥: ١٥٤، ١٥٥)

١- وجود تباينات واختلافات واضحة في سياسة القبول بين رياض الأطفال التابعة لوزارة التربية والتعليم والأخرى التابعة لوزارة الشئون الاجتماعية والقطاع الخاص، واقتصار شروط القبول على بلوغ سن الالتحاق فقط دون اعتبارات الكشف عن استعدادات وقدرات الطفل العقلية وعدم الاكتراث بمعرفة الحالة الصحية للطفل.

٢- الاختلاف الواضح في الأهداف نتيجة لعدم وجود فلسفة واضحه لرياض الأطفال، فضلاً عن غموض وتداخل مفاهيم ومسميات مؤسسات تربية طفل ما قبل المدرسة، فتارة تسمى دور الحضانة وتارة أخرى تسمى رياض الأطفال الأمر الذي أدى إلى اختلافات في أهداف دور الحضانة ورياض الأطفال.

٣- تعاني مباني رياض الأطفال في مصر من عدة مشكلات منها، عدم مطابقتها للمواصفات والشروط من حيث الموقع أو المساحة أو الشكل والمرافق الواجب توافرها،

وقلة تجهيزات القاعات بالمواد التعليمية والوسائل التكنولوجيه المساعدة التي يمكن الاستعانة بها في تعليم الأطفال.

٤- تعاني إدارة رياض الأطفال في مصر من العشوائية والارتجالية نظراً للتخبط الناتج من تعدد الجهات المسئولة والمشرفه عليها، ما بين وزارة الشئون الاجتماعية ووزارة التربية والتعليم، والقطاع الخاص، والجمعيات الخيرية والدينية، وباختلاف هذه التبعية تختلف الرؤى والفلسفة والأهداف وسياسة القبول والمناهج والامكانات المتاحة ونظم الاشراف، فضلاً عن المركزية المطلقة في إدارتها على جميع المستويات الإدارية.

٥- نقص التمويل الموجه لرياض الأطفال فضلاً عن ضعف الإمكانات نظراً لاعتمادها على التمويل الذاتي، حيث فرض الرسوم والمصروفات على الأطفال المستفيدين، الأمر الذي يؤكد أنه لا توجد ميزانية خاصة لرياض الأطفال في التشريعات الصادرة من وزارة التربية والتعليم.

٦- مازالت رياض الأطفال في مصر خارج نطاق السلم التعليمي واعتبارها مرحلة تمهيدية للإلتحاق بالتعليم الأساسي.

بالإضافة إلى ما سبق فقد توصلت مجموعة من الدراسات الاخرى الى عدة معوقات مثل:

١- نقص الاهتمام بالتخطيط الشامل لمرحلة رياض الأطفال، وعدم وضوح رؤية ورسالة الروضة، مما يدل على وجود العديد من المشكلات التي تعوق مسار التطوير بمؤسسات رياض الأطفال.(إيهاب ابراهيم منجي الحو ووفاء ابراهيم الصادق علي، ٢٠١٧: ٢٤٠)

٢- ضعف توظيف التطبيقات التكنولوجية والالكترونية في منظومة تدريب المعلمات داخل الروضات، والتي تشمل التدريب عن بعد والتعامل مع البرامج المعاصرة في التدريب الذاتي واستخدام شبكة الانترنت.(أميرة خيري علي أحمد، ٢٠١٧: ١٤٤)

٣- قلة وعي معظم أسر الأطفال بأهمية التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة واحجامهم عن الحاق أطفالهم بالروضة التي تتطلب منهم دفع رسوم مالية مرتفعة، بالإضافة إلى قلة

عدد مدارس وفصول رياض الأطفال في محافظات الجمهورية.(شيرين عيد موسى، ٢٠١٤: ٩٣)

٤- تعنت بعض مؤسسات رياض الأطفال الخاصة ومدارس اللغات الأجنبية في قبول الأطفال وفق نظرة عنصرية للمستوى الاجتماعي والثقافي لولي الأمر.(أحمد فاروق على الزميتي، ٢٠١٨: ٥٦)

ثانياً: جهود الدولة فيما يتعلق بتوفير تعليم إلزامي مجاني عالي الجودة في مصر والمعوقات التي تعترضها:

سعت الدولة لتطوير وإصلاح التعليم الأساسي من خلال مجموعة من الجهود التربوية التي حددت ملامح السياسة التعليمية، فقد نص الدستور المصري ٢٠١٤ في مادته (١٩) على أن التعليم حق لكل مواطن، هدفه بناء الشخصية المصرية، والحفاظ على الهوية الوطنية، وتأصيل المنهج العلمى فى التفكير، وتنمية المواهب وتشجيع الابتكار، وترسيخ القيم الحضارية والروحية، وإرساء مفاهيم المواطنة والتسامح وعدم التمييز، وتلتزم الدولة بمراعاة أهدافه فى مناهج التعليم ووسائله، وتوفيره وفقاً لمعايير الجودة العالمية، والتعليم إلزامى حتى نهاية المرحلة الثانوية أو ما يعادلها، وتكفل الدولة مجانيته بمراحله المختلفة في مؤسسات الدولة التعليمية، وفقاً للقانون، كما جاء في المادة ٢٣٨ من الدستور التزام الدولة بمد التعليم الالزامي حتى تمام المرحلة الثانوية بطريقة تدريجية تكتمل في العام الدراسي ٢٠١٦/٢٠١٧.(الدستور المصري، ٢٠١٤: ٧، ٣٩)

كما نص قانون التعليم الصادر بالقانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١ وتعديلاته في مادته (١٥) أن التعليم الأساسى حق لجميع الأطفال المصريين الذين يبلغون السادسة من عمرهم تلتزم الدولة بتوفيره لهم ويلتزم الآباء أو أولياء الأمور بتنفيذه وذلك على مدى تسع سنوات دراسية، ويتولى المحافظون كل في دائرة اختصاصه إصدار القرارات اللازمة لتنظيم وتنفيذ الإلزام بالنسبة لأولياء الأمور على مستوى المحافظة كما يصدرون القرارات اللازمة لتوزيع الأطفال الملزمين على مدارس التعليم الأساسي في المحافظة، ويجوز في

حالة وجود أماكن، النزول بالسن إلى خمس سنوات ونصف وذلك مع عدم الإخلال بالكثافة المقررة للفصل. (قانون التعليم الصادر بالقانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١: ٥)

كما نصت المادة (١٦) من القانون أن الهدف من التعليم الأساسي هو تنمية قدرات واستعدادات التلاميذ واشباع ميولهم وتزويدهم بالقدر الضروري من القيم والسلوكيات والمعارف والمهارات العلمية والمهنية التي تتفق وظروف البيئات المختلفة بحيث يمكن لمن يتم مرحلة التعليم الأساسي أن يواصل تعليمه في مرحلة أعلى أو أن يواجه الحياة بعد تدريب مهني مكثف، وذلك من أجل إعداد الفرد لكي يكون مواطناً منتجاً في بيئته ومجتمعه.(قانون التعليم الصادر بالقانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١ وتعديلاته: ٥)

وتماشياً مع هذا كله يتطلع المجتمع المصري إلى النهوض بالتعليم، والتحول إلى المعرفة وامتلاكها، وكذلك امتلاك القدرة التنافسية على المستوى العالمي على أن يكون التعليم الأساسي للجميع عالي الجودة نظراً لأنه أحد الحقوق الأساسية للفرد الإنساني.

وبالرغم من التشريعات السابقة نجد أن التعليم في مصر بصفة عامة والتعليم الأساسي بصفة خاصة يواجه مشكلات كثيرة وصعوبات متعددة تحول دون تطويره أو تحقيق أهدافه، وهذه المشكلات منها ما هو مرتبط بالإمكانيات المادية من حيث المباني والتجهيزات، ومنها ما هو مرتبط بالإمكانيات البشرية، وقد أشارت الخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعي (٢٠١٤-٢٠٣٠) إلى أن هناك العديد من المعوقات التي تحول دون وجود تعليم أساسي يتمتع بالكفاءة والفاعلة بمصر من أهمها: ضعف الإتاحة والإعداد المبكر للتعليم والعجز في الأبنية التعليمية وانعكاساتها على الأداء التعليمي وتعدد الفترات الدراسية، وقلة عدد المدارس التي تعمل بنظام اليوم الكامل مما يؤثر سلبا على زمن التعلم الفعال، وارتفاع متوسط كثافة الفصول، واختفاء قاعات الأنشطة والملاعب والصالات متعددة الاستخدامات من الكثير من المدارس للتوسع في الحجرات الدراسية، مما ضاعف من الأثر السلبي لتعدد الفترات على ممارسة الأنشطة اللاصفية، بالإضافة إلى أن نسبة كبيرة من معلمي المدارس غير المؤهلين تربويا، ولهذا الأثر السلبى المباشر على مدى جودة العملية التعليمية وخاصة في ظل برامج تنمية مهنية ضعيفة، وتأهيل تربوي غائب

تماما، إلى جانب سوء التوزيع الجغرافي، وتجاهل الحاجة إلى دمج تكنولوجيا المعلومات والاتصال في عملية التعليم والتعلم فضلاً عن انتشار مشكلات التسرب والرسوب والغياب والغش بالتعليم الأساسي.(وزارة التربية والتعليم، الخطة الإستراتيجية للتعليم قبل الجامعي، ٢٠١٤/٢٠٣٠: ٣٣-٥٢)

كما أشارت رؤية مصر ٢٠٣٠ إلى ضعف التمويل وقلة مصادره؛ حيث يعتمد التعليم قبل الجامعي بشكل كبير على المخصصات من الموازنة العامة للدولة، والتي لا تكفي للوفاء بجميع متطلبات تطوير التعليم، وبالأخص في ظل ما ينص عليه الدستور من مجانية التعليم. (رؤية مصر ٢٠٣٠، ٢٠١٥: ١٤٥)

وقد توصلت احدى الدراسات إلى وجود بعض المشكلات التي يعاني منها التعليم الأساسي في مصر منها:(مها عبد الباقي جويلي، ٢٠١٧: ٢٩٤)

غياب فلسفة وأهداف ومضمون هذه المرحلة فمازال التعامل معها على أنها مرحلة ابتدائية ومرحلة اعدادية، وضعف الإعداد المهني للعاملين في وظائف الإدارة المدرسية، وضعف الاعداد التربوي والمهني للمعلمين العاملين في مدارس التعليم الأساسي، يترتب عليه نقص الكفاءات المطلوبه في عمل المعلمين، وتحصيل التلميذ لمعلومات نظرية قد تنتمي إلى المعرفة ولا تنتمي للحياة العملية التي يعيشها، كما ان الأبنية المدرسية غير كافية مع عدم صلاحية الكثير منها، الشكوى من تعدد الفترات الدراسية وارتفاع كثافة الفصول، عدم مناسبة نظام الاختبارات في مرحلة التعليم الأساسي، التعاون بين المدرسة والاسرة لا يكون بالصورة الكافية.

وقد توصلت دراسة أخرى إلى مجموعة من المعوقات في التعليم الأساسي المصري منها: (محمد جاد أحمد عبد النعيم ومحمد منصور أحمد عبد اللاه، ٢٠١٦: ٢٧٧، ٢٧٨)

١- قلة الوعي المجتمعي بأهمية الإصلاح وضرورته وتفعيل إدارة الإصلاح المتمركز على المدرسة.

٢- العجز في بعض تخصصات المعلمين وزيادة البعض الأخر.

٣- ضعف انفتاح المؤسسة التعليمية على المجتمع وتقصيرها في تقديم الخدمات غير التعليمية.

٤- نقص الموارد المالية، حيث إن التعليم مسئولية جميع أفراد المجتمع وليست مقتصرة على الحكومة.

٥- ضعف المشاركة المجتمعية في العملية التعليمية في ظل الجهود الاصلاحية التي تتسم بالمركزية وغياب النزعة التشاركية.

وتعد مشكلة تعاظم الانفاق العائلي على التعليم مشكلة قومية تهدد ديمقراطية التعليم، وتخل بمفهوم تكافؤ الفرص التعليمية، ورغم رفع شعار مجانية التعليم فإن الانفاق العائلي في تزايد مستمر، ويؤكد معظم الاقتصاديين أن الدروس الخصوصية كانت العامل الرئيس وراء التبدل في السلوك الإنفاقي للمواطن المصري.(فيفي أحمد توفيق، ٢٠١٩م: ١٣٤)

ثالثاً: جهود الدولة فيما يتعلق بنشر التعليم مدى الحياة في مصر والمعوقات التي تعترضها:

تتوائم الرؤية والأهداف الاستراتيجية للتعليم والتدريب التي جاءت ضمن رؤية مصر ٢٠٣٠ مع الهدف الرابع من الأهداف الأممية للتنمية المستدامة، والذي ينص على "ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع"، وتتوافق أيضاً الغايات المختلفة للهدف الرابع مع الأهداف الاستراتيجية ومؤشرات قياس الأداء الخاصة بالتعليم واتاحته للجميع ومراعاة الفروق المختلفة في الاتاحة، وضمان التعليم لذوي الاحتياجات الخاصة، والتركيز على التعليم الفني والتدريب المهني على النحو الذي يؤهل الشباب لسوق العمل، كما تتوافق الأهداف الوطنية والغايات الأممية بالنسبة لتأهيل المعلمين.(استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠، ٢٠١٥: ١٣٩) مما يدل على اهتمام مصر بتوفير برامج للتعليم مدى الحياة للجميع.

ويعد تعليم الكبار أحد أهم المجالات التي تسعى مصر إلى الاهتمام بها وتطويرها بما يتلائم مع متغيرات العصر واحتياجات سوق العمل، فقد شهدت الفترة

الاخيرة اقبالا على برامج تعليم الكبار بداية من محو الأمية وحتى التعليم المستمر، وقد انشئت الدولة الهيئة العامة لتعليم الكبار في مصر بالقانون رقم (٨) لسنة ١٩٩١ فى شأن محو الأمية وتعليم الكبار انطلاقا من حق كل مصرى فى التعليم وأن يبقى متعلماً ما بقى على قيد الحياة، وإيمانا بأهمية محو الأمية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وقد أناط هذا القانون إلى الهيئة المسئوليات التخطيطية والتنفيذية والتعليمية التى يتطلبها العمل لمحو الأمية وتعليم الكبار، وللهيئة جهاز تنفيذي يعين رئيسه بقرار صادر من رئيس الجمهورية لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد. (قانون رقم ٨ لسنة ١٩٩١ في شأن محو الأمية وتعليم الكبار، المادة الرابعة)

وبالرغم من التوجه العالمي لأنظمة التعلم المعاصرة نحو التعلم مدى الحياة بهدف اعداد وتهيئة الطلاب الا أن مصر ما تزال لم نتحرك في الاتجاه الصحيح نحو مجال التعلم مدى الحياة، فقد اشارت نتائج احدى الدراسات الى عدة معوقات تختص بالتعليم مدى الحياة في مصر منها: (عزة أحمد محمد الحسيني، ٢٠١٣: ١٨٧، ١٨٨)

١- اعتماد الإدارة المدرسية في جمهورية مصر العربية على التشريعات والقوانين واللوائح التي تعظم البيروقراطية.
٢- قلة الموارد المالية التي لا تسمح بممارسة أنشطة التعلم مدى الحياة والتدريب عليها.
٣- يتحمل القطاع الخاص الذي يضم رجال الأعمال، وأصحاب المؤسسات والشركات النصاب الأكبر من تمويل نظام التعلم مدى الحياة نظراً لأنهم أوائل المستفيدين من اكتساب الطلاب للمهارات والكفاءات الضرورية للاقتصاد المبني على المعرفة.
٤- عدم اقتناع بعض المسئولين وواضعي السياسات التعليمية بجدوى التعلم مدى الحياة، وعدم اليقين أو التشكيك في جودته.
٥- اقتصار التعليم على المراحل المبكرة من حياة الإنسان، وإغفال مراحل الحياة اللاحقة.

وتوصلت دراسة أخرى الى: قصور القوانين والتشريعات التي تشجع مؤسسات المجتمع المدني على المشاركة في التعليم، وخاصة التعليم مدى الحياة، وبعثرة وتشتت

جهود مؤسسات المجتمع المدني وعدم تكامل الأدوار بينهم في تعليم الكبار.(عزام عبد النبي أحمد ومروة عزت عبد الجواد، ٢٠١٢: ١٧٢، ١٧٣)

رابعا: جهود الدولة فيما يتعلق بنشر العلم وتوظيف التكنولوجيا في التعليم المصري، والمعوقات التي تعترضها:

قامت الحكومة المصرية بتوفير البنية الاساسية لشبكات تراسل وتبادل المعلومات وذلك وفق سرعات عالية وسعات كبيرة لربط كافة الوزارات والمؤسسات والشركات والهيئات والمصانع والجامعات بقنوات مباشرة مع فروعها عبر شبكة واحدة، وتم تدشين مشروع الحكومة الالكترونية بهدف تعميم ثقافة الكمبيوتر والانترنت، وتتوافر في البلاد بنية تحتية قوية للاتصالات متمثلة بشبكة الألياف الضوئية التي تربط المدن الرئيسية والثانوية بشبكات ذات تقنية عالية وسعة كبيرة تغطي الحاجات القريبة والمستقبلية، كما أن جمهورية مصر العربية ترتبط بشبكة الألياف الدولية عبر كابل بحري يوصلها بعدد من الدول العربية وأوروبا وشرق آسيا بالاضافة إلى ارتباطها عبر الألياف الضوئية. (صفاء محمد صلاح الدين، ٢٠١٨: ٦١٤)

ووفقاً للرؤية الاستراتيجية لمصر ٢٠٣٠، تهدف الدولة لتحسين جودة النظام التعليمي بما يتوافق مع النظم العالمية عن طريق التوصل إلى الصيغ التكنولوجية الأكثر فعالية في عرض المعرفة المستهدفة وتداولها بين الطلاب والمعلمين، وتوفير بنية تحتية قوية داعمة للتعلم من معامل، مكتبات، اتصال بالانترنت، مرافق لممارسة الأنشطة، وخلافه. (استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠، ٢٠١٥: ١٤٠)

ويشكل مشروع اصلاح التعليم في مصر خطة مؤثرة لدفع نظام التعليم إلى حد جديد، حيث تبلغ التكلفة الإجمالية المتوقعة لمشروع إصلاح التعليم في مصر، الذي يدعمه البنك الدولي ملياري دولار أمريكي، وتتمثل إحدى فوائد برنامج الاصلاح هذا في انشاء بنك المعرفة المصري، والتعليم الإلكتروني، وخدمة الواي فاي المجانية في المدارس.(أحمد عبد الوهاب، ٢٠١٨ : ٢١، ٢٢)

ويعد الاهتمام بالتكنولوجيا في التعليم أحد أهداف رؤية مصر ٢٠٣٠ وتحقيقاً لذلك فقد سعت وزارة التربية والتعليم الى مواكبة التطورات التكنولوجية متمثلة في تحويل التعليم الثانوي العام من التعليم التقليدي الى التعلم الرقمي عن طريق دمج التكنولوجيا الحديثة بالعملية التعليمية من خلال توفير أجهزة التابلت والسبورات الذكية وذلك لتسهيل دخول الطلبة على بنك المعرفة المصري الذي يعد نموذج معرفيا فريدا من نوعه على مستوى العالم.(وزارة التخطيط والمتابعة والاصلاح الاداري، رؤية مصر ٢٠٣٠: ٥١)

وفي ظل الظروف التي تشهدها جميع دول العالم من انتشار وباء Covid-19 المعروف بإسم فيروس كورونا، فقد اتجهت وزارة التربية والتعليم لتطبيق نظام التعليم عن بعد في المراحل الدراسية المختلفة للحد من التجمعات وتقليل عدد الاصابات، فقد علقت وزارة التربية والتعليم ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي العمل بالمدارس والجامعات، وارجأت اكمال العام الدراسي الى التعليم عبر الانترنت، والفيديو كونفرنس، وقد اعلن وزير التربية والتعليم، عن اطلاق منصة "ايدمودو" Edmodo بحيث تخدم الطلبة جميعهم من الصف الثالث الابتدائي وحتى الثانوية العامة، حيث ينبغي على كل طالب أن يكون له حساب عليها، وقد بدأ هذا الجهد منذ منتصف مارس ٢٠٢٠ بإطلاق المكتبة الرقمية، والتى زارها عدد كبير من الطلاب بمختلف السنوات الدراسية، وهذه المكتبة الرقمية لا تشمل مناهج فقط بل ملفات رقمية من أفلام وأدويوز تخدم المناهج وهو محتوى رقمي متكامل، كما أن طلبة الصف الأول والثانى الثانوى يؤدون امتحاناتهم عن بعد إلكترونيا من منازلهم. (www.youm7.com/story)

وبالرغم من المحاولات المتعدده والجهود المبذولة من قبل الحكومة المصرية لمحاولة التوصل إلى الصيغ التكنولوجية الأكثر فعالية في عرض المعرفة المستهدفة وتداولها بين الطلاب والمعلمين، وتوفير بنية تحتية قوية وداعمة، إلا أن الواقع يشير إلى وجود عدة معوقات تعترض جهود الدولة نحو تحقيق أهدافها، فقد أشارت رؤية مصر ٢٠٣٠ إلى أن الأمية الرقمية لمعظم المعلمين تمثل أهم العوائق لدمج التكنولوجيا في العملية التعليمية بشكل فعال بالإضافة إلى قلة تزويدهم بسبل المعرفة المطلوبة لتيسير

العملية التعليمية وزيادة تنافسيتها، وتدهور البنية التحتية لمعظم المدارس، حيث تعاني الكثر من المدارس من بنية أساسية ضعيفة تشمل المبنى المدرسي والفصول والملاعب، ما يعيق توفر بيئة داعمة للطلاب، ويؤخر دمج التكنولوجيا في العملية التعليمية، ويزداد التحدي بالنسبة للمدارس في الريف المصري بشكل عام وفي القرى الأكثر فقراً على وجه الخصوص، وارتفاع تكلفة تكنولوجيا التعليم الحديث؛ حيث إن توفر أدوات المعرفة والتكنولوجيا اللازمة للعملية التعليمية مثل الحاسب الآلي والأدوات الإليكترونية، يحتاج إلى توفير موارد مالية كبيرة نتيجة لارتفاع التكلفة والأعداد الكبيرة المطلوبة.(رؤية مصر ٢٠٣٠، ٢٠١٥: ١٤٤، ١٤٥)

كما توصلت مجموعة من الدراسات إلى:

١- افتقار الطلبة والمدرسين للخبرات والمهارات اللازمة للتعامل مع الوسائط الالكترونية الحديثة، وضرورة اكسابهم هذه المهارات ليتمكنوا من إعداد البرامج التعليمية وتحميلها على وسائط تقنية حديثة واستخدامها للأغراض التعليمية والتعلمية.(صفاء محمد صلاح الدين، ٢٠١٨: ٦٠٦).

٢- عدم كفاية القدرة العلمية متمثلة في نقص الباحثين والدارسين ذوي الكفاءة العالية في العلوم والتكنولوجيا الذين يستطيعون خلق ثقافة مبنية على العلوم، وضعف الموارد المادية والبشرية الغير كافية للتعليم العلمي، وغياب القيم والتقاليد الأساسية التي تعزز وجود تدريب ومعلومات علمية فعالة.(الأمم المتحدة والبنك الدولي، ٢٠٠٣: ١٧١، ١٨٦)

٣- الافتقار إلى سياسة علمية وتكنولوجية محددة المعالم والأهداف والوسائل، وعدم وجود ما يسمى بصناعة المعلومات، فلا يوجد شبكات للمعلومات وأجهزة للتنسيق بين المؤسسات والمراكز البحثية وليس هناك صناديق مخصصة بتمويل الأبحاث.(هشام محمد عمارة وأحمد عبد العليم العجمي، ٢٠١٢: ٣٠)

خامساً: جهود الدولة فيما يتعلق بتطبيق اللامركزية والحكم الذاتي في التعليم المصري، والمعوقات التي تعترضها:

تكفل الدولة دعم اللامركزية الادارية والمالية والاقتصادية، وينظم القانون وسائل تمكين الوحدات الإدارية من توفير المرافق المحلية، والنهوض بها، وحسن إدارتها، ويحدد البرنامج الزمني لنقل السلطات والموازنات إلى وحدات الادارة المحلية. (الدستور المصري، ٢٠١٤: ٣٠)

وقد وضعت وزارة التربية والتعليم برنامجاً لتطوير البنية المؤسسية لمنظومة قطاع التعليم قبل الجامعي في اطار متوازن بين المركزية واللامركزية، وذلك ضمن الخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعي ٢٠١٤/٢٠٣٠ وتمثلت الأهداف الاستراتيجية في تدعيم بنية مؤسسية مركزية / لامركزية ، توازن بين صلاحيات الجهاز المركزي لقطاع التعليم قبل الجامعي في وضع المنهج القومي والسياسات والاستراتيجيات العامة ومعايير ضمان الجودة وتقويم المنظومة التعليمية على المستوى الوطني، وبين تدعيم صلاحيات مالية وإدارية للمدارس والإدارات والمديريات التعليمية في تنفيذ السياسات والخطط القومية ومتابعتها على المستويات المحلية. (الخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعي ٢٠١٤/٢٠٣٠: ٩٠)

ومما سبق نرى اهتمام وزارة التربية والتعليم بمحاولة التأصيل المؤسسي للامركزية والذي تمثل في أحد برامج الخطة الاستراتيجية القومية لاصلاح التعليم قبل الجامعي، فضلاً عن ذلك فهناك النصوص الدستورية وقانون الادارة المحلية التي تؤكد على اهتمام الدولة بالتوجه نحو اللامركزية، إلا أن واقع التعليم قبل الجامعي ومشكلاته تشير بأصبع الاتهام الى التناقض بين ما يتم الاعلان عنه وبين الممارسات الفعلية في الواقع، حيث يسود النمط المركزي بنية إدارة التعليم في مصر، فقد توصلت مجموعة من نتائج الدراسات والبحوث إلى:

١- تتسم جميع ممارسات العمليات الإدارية بنظم التعليم في مصر بالمركزية، وتبعية جميع مستويات الإدارة التعليمية لتعليمات وتوجيهات وزارة التربية والتعليم، كما أن

مستوى كفاءة القيادات المدرسية لا يرقى للتجاوب مع المسئوليات الجديدة للإدارة المدرسية في ظل المركزية الإدارية، وبذلك فإن العمل الإداري بالمدارس مازال يركز على النواحي الآلية المتعلقة بحرفية القواعد واللوائح.(سلوى مصطفى محمد أحمد، ٢٠١٦: ٨٩، ٩٤)

٢- تراجع ثقة المعنيين بالنظام التعليمي من أولياء الأمور والمجتمع المدني ومؤسساته والجمعيات الأهلية وغيرهم في المدرسة، وهو ما يعوق التعاون بين المدرسة والمعنيين، وعدم توفر القيادات، وضعف الكوادر وقلة الخبرات اللازمة على المستوى المحلي في بعض المحافظات وبخاصة مديري المدارس مما يهدد تفعيل لامركزية التعليم العام على أرض الواقع، كما أن ثقافة المركزية المترسخة في وجدان الكثير من المصريين وتغلغل المركزية في مصر، ونقص الشفافية وعزوف المواطنين عن المشاركة التعليمية تعتبر من معوقات تحقيق اللامركزية في مصر.(نادية حسن السيد ومحمد فتحي أحمد بيومي وصلاح السيد عبده رمضان، ٢٠١٨: ٢٠٦)

كما توصلت دراسة أخرى إلى مجموعة من المعوقات مثل:(محمد ابراهيم محمد أبو خليل، ٢٠١١: ٣٨٠-٣٨٣)

١- غلبة البيروقراطية في المجالس المسئولة عن رسم السياسات أو اتخاذ القرارات حيث يكون القطاع الأكبر من أعضاء هذه المجالس أعضاء فيها بحكم مناصبهم ويرتبط ذلك أن جميع أعضاء هذه المجالس معينون وليسوا منتخبين.

٢- لا تزال لجان التعليم على المستوى المحلي صورية وليس لها أي حق في تغيير ما هو قائم ومخطط ومرسوم من قبل السلطة التعليمية المركزية.

٣- عدم وجود نظام فعال للمحاسبية، وما يترتب على ذلك من تهرب المعلمين من المسئولية وعدم الاكتراث بالتجديد.

٤- هناك تناقض بين ما تم التأكيد عليه نظرياً من التوجه نحو اللامركزية، وبين ما يتم ممارسته في الواقع من أفعال تعكس تكريس المركزية فهناك كثير من التشريعات تعوق تحقيق اللامركزية كالقرارات الخاصة بالشئون القانونية، والشئون المالية والتي

تفرض قيوداً على متخذي القرار، واللوائح الخاصة بمركزية الامتحانات والمناهج والمقررات الدراسية وتعيين المدرسين ونقلهم.

٥- تقلص سلطات مجلس الأمناء على مستوى المدرسة وهو المستوى المنوط به تحقيق اللامركزية لصالح سلطات الإدارة التعليمية.

٦- الاتجاهات السلبية لدى العاملين بحقل التعليم نحو تحمل المسئولية وتطبيق بعض آليات تحقيق اللامركزية.

٧- عدم رغبة الأفراد في تحمل مسئولية صنع واتخاذ القرارات نظراً لما هو سائد من استئثار الوزارة والمديرية بكل المهام داخل المدرسة.

سادساً: جهود الدولة فيما يتعلق بتحسين نظام تمويل التعليم في مصر والمعوقات التي تعترضها:

يعتمد تمويل التعليم في مصر بصفة كبيرة على التمويل الحكومي المقدم من الدولة، حيث يمثل الانفاق على التعليم ما قبل الجامعي أحد أولويات الانفاق الحكومي على التعليم، نتيجة التزام مصر بمبدأ مجانية التعليم التي كفلها الدستور وتحقيق المساواة وتكافؤ الفرص التعليمية.

حيث يؤكد الدستور المصري لعام ٢٠١٤ في مادته (١٩) على أن "التعليم إلزامى حتى نهاية المرحلة الثانوية أو ما يعادلها، وتكفل الدولة مجانيته بمراحله المختلفة في مؤسسات الدولة التعليمية، وفقاً للقانون، وتلتزم الدولة بتخصيص نسبة من الإنفاق الحكومى للتعليم لا تقل عن ٤٪ من الناتج القومى الإجمالى، تتصاعد تدريجيا حتى تتفق مع المعدلات العالمية، وتشرف الدولة عليه لضمان التزام جميع المدارس والمعاهد العامة والخاصة بالسياسات التعليمية لها".(الدستور المصري، ٢٠١٤: ٧)

كما جاء في المادة (٢٣٨) من الدستور المصري أنه "تضمن الدوله تنفيذ التزامها بتخصيص الحد الأدنى لمعدلات الانفاق الحكومى على التعليم، والتعليم العالى، والصحه، والبحث العلمى المقررة فى هذا الدستور تدريجياً اعتباراً من تاريخ العمل به، على أن تلتزم به كاملاً في موازنة الدولة للسنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٦، وتلتزم الدولة بمد

التعليم الالزامي حتى تمام المرحلة الثانوية بطريقة تدريجية تكتمل في العام الدراسي ٢٠١٦/ ٢٠١٧. (الدستور المصري، ٢٠١٤: ٤٠)

وبالرغم من أن هناك اتجاهاً واضحاً لارتفاع الانفاق الحكومي على التعليم حيث ارتفعت قيمته من نحو ١٠٩.٢ مليون جنيه عام ٢٠١٨/٢٠١٧ إلى نحو ١١٥.٧ مليون جنيه عام ٢٠١٩/٢٠١٨ لتبلغ ١٣٢ مليون جنيه للعام ٢٠٢٠/٢٠١٩ (وزارة المالية، البيان المالي عن مشروع الموازنة العامة للدولة ٢٠٢٠/٢٠١٩: ١٠٣) إلا أن هذه الزيادات غير كافية لتحقيق الحد الأدنى من التميز في المؤسسات التعليمية وهو ما أدى إلى تدهور نوعية التعليم الذي يحصل عليه الطالب في مصر، حيث أن معظم الموازنة تذهب لتغطية الأجور والنفقات الجارية وخاصة الشرائح العليا في الهيكل الإداري في صورة مكافئات وبدلات واجتماعات، حيث بلغت أجور وتعويضات العاملين في مشروع الموازنة للعام ٢٠٢٠/٢٠١٩ ما يقرب من ٩٧.٤٨٥ مليون جنيه من واقع ١٣٢.٣٨ مليون جنيه. (وزارة المالية، البيان المالي عن مشروع الموازنة العامة للدولة ٢٠٢٠/٢٠١٩: ١٠٤) بالإضافة إلى ذلك زيادة في أعداد الطلاب وزيادة الأسعار، هذا فضلاً عن انخفاض القيمة الشرائية للعملة الوطنية، وزيادة معدل التضخم.

كما عقدت مصر سلسلة من المعاهدات والاتفاقيات الثنائية سواء مع الدول أو المؤسسات أو غيرها من الجهات المانحة بهدف الحصول على قروض ومعونات ومنح لدعم وتمويل التعليم قبل الجامعي، ومنها هيئة اليونسكو واليونيسيف كهيئتين تابعتين لمنظمة الأمم المتحدة لتقديم مساعدات للتعليم تأخذ غالباً شكل المنح، وهناك منظمات أخرى كالبنك الدولي كهيئة دولية، وبعض الوكالات الأخرى منها وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية، كلها تقدم مساعدات لمصر في صورة منح وقروض.

وقد توصلت عدة دراسات الى:

١- اتباع النظام المركزي والبيروقراطية في تمويل التعليم، مما يجعل المؤسسات التعليمية للتعليم ما قبل الجامعي فقط منفذه للقانون والتعليمات التي تملى عليها، وساعد على ذلك تدني ثقافة المشاركة المجتمعية لدى المسئولين عن وضع

السياسات التعليمية وتمويل التعليم، وبعد هؤلاء الساسة عن الواقع التعليمي وما يحتاجه من تضافر الجهود الأسرية والمجتمعية من أجل الوصول لمنتج تعليمي يساهم في نهضة المجتمع ولا يمثل عبئاً عليه.(رانيا السيد بيومي وجورجيت دميان جورج وراشد صبري محمود القصبي ومحمد ماهر حنفي، ٢٠١٧: ٨٨٥)

٢- ان تمويل التعليم في مصر ما زال يعتمد بصورة أساسية على التمويل الحكومي فمساهمة القطاع الخاص في تمويل التعليم مازالت محدودة، كما يواجه التمويل في مجال التعليم ضعف ومحدودية التمويل الخارجي سواء في شكل منح أو قروض ويعود ذلك إلى الطبيعة الخاصة للتمويل الخارجي الذي يخضع لتقلبات يصعب السيطرة عليها.(علي صالح جوهر ووفاء محمد محمد الملاحي وعماد حمدي محمود الزيات، ٢٠١٨: ٢٢٥)

كما أكدت دراسة أخرى على عدة معوقات منها:(نجلاء سري محمد سعيد جابر، ٢٠١٧: ٤٧٢، ٤٧٣)

١- أدى ارتفاع الأسعار والتضخم المالي والأزمات الاقتصادية المستمرة التي عصفت بالمجتمع المصري إلى قلة الموارد المالية المتدفقه على التعليم، مما أضعف من مستوى جودته، كذلك ترسبت عدة مشكلات كان لها أثرها الكبير على تأخره وهبوط مستواه مثل مشكلة قصور الأبنية التعليمية وتدهورها وافتقارها إلى القاعات والمكتبات والأفنية التي يتم بها ممارسة الأنشطة التربوية، وعدم صلاحية المبنى المدرسي للاستخدام الأدمي، وانخفاض أجور المعلم مما أضعف مستواه المهني نتيجة لامتهانه أعمال غير لائقة بمكانته العلمية والتربوية، ومشكلة الرسوب والتسرب خاصة في المدارس الفنية.

٢- أدى اعتماد مصر على القروض الخارجية بغية تمويل التعليم إلى تدخل الدول المقرضة في شئونها السياسية والاقتصادية وكذلك في المشروعات التعليمية والمناهج الدراسية، الأمر الذي يفقدها سيادتها واستقلالها.

٣- تولي مصر اهتماماً بالغاً بمجال الاستثمار غير أن هذا الاستثمار يشمل قطاعات مختلفة لا يدخل ضمنها التعليم، مما يضعف من مستوى حجم الانتاج نتيجة لانعدام الاستفادة من الموارد البشرية والتي تعتبر العنصر الرئيسي في زيادة حجم الانتاج لأي مجتمع والنهوض بمستوى الاقتصاد.

القسم الرابع: آليات تحقيق الرفاهية التعليمية في كوريا الجنوبية:

تعتبر كوريا الجنوبية من أنجح سبع بلدان في تطبيق أهداف التعليم للجميع الستة التي جاءت في توصيات مؤتمر التعليم في جومتيين عام ١٩٩٠ والمنتدى العالمي للتعليم في داكار عام ٢٠٠٠ وهذه الأهداف هي: رعاية الطفولة المبكرة، التعليم الإبتدائي للجميع، التعلم مدى الحياة، محو أمية الكبار، المساواة بين الجنسين في التعليم، جودة التعليم.(Romee LEE and Jinhee KIM, 2016: 10)

وفيما يلي يتناول البحث آليات تحقيق الرفاهية التعليمية في كوريا الجنوبية وتتمثل في:

١- الإهتمام بمرحلة رياض الأطفال في كوريا الجنوبية.

٢- توفير تعليم إلزامي مجاني عالي الجودة في كوريا الجنوبية.

٣- نشر التعليم مدى الحياة في كوريا الجنوبية.

٤- نشر العلم وتوظيف التكنولوجيا في التعليم في كوريا الجنوبية.

٥- تطبيق اللامركزية والحكم الذاتي في التعليم في كوريا الجنوبية.

٦- تحسين نظام تمويل التعليم في كوريا الجنوبية.

وما يلي هو عرض لهذه الآليات في كوريا الجنوبية:

١- الاهتمام بمرحلة رياض الأطفال في كوريا الجنوبية:

لكوريا الجنوبية تاريخ عريق في الاهتمام والرعاية بمرحلة الطفولة المبكرة يصل إلى أكثر من ١٠٠ سنة، حيث تأسست أول روضة في عام ١٩١٣ لتوفير التعليم للأطفال الكوريين خلال الفترة الاستعمارية، وفي عام ١٩١٤ تم انشاء قسم لتدريب المعلمين في مرحلة الطفولة المبكرة على مستوى الكلية لأول مرة في تاريخ كوريا، وفي عام ١٩٧٦ تم انشاء أول خمس رياض أطفال عامة، وبحلول عام ١٩٨٦ زادت بشكل

مثير إلى ما يقرب من ٢٠٠٠ رياض أطفال وذلك من خلال سياسات الدعم المقدمة للتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة، ومع هذا الارتفاع ازداد الطلب أيضاً على معلمين رياض الأطفال. . (Republic of Korea Education for All 2015 National Review Report, 2015:3)

وقد أحرز تقدم الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة في جمهورية كوريا تقدما كبيراً خلال السنوات الماضية، حيث ارتفعت معدلات الالتحاق في خدمات الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة بشكل ملحوظ، بالاضافة إلى تعزيز نوعية الخدمات المقدمة في العديد من الجوانب، ومن أجل ضمان عدالة توفر وتوزيع الخدمات زادت الحكومة الكورية من الانفاق الاستثماري بشكل كبير على الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة، حيث أصبح تعليم ورعاية الأطفال في سن ٥ سنوات مجانياً في المناطق الريفية وذلك في عام ١٩٩٩، وتوسعت المجانية لتشمل الأطفال في سن ٣ و٤ سنوات في عام ٢٠١٣م، وبذلك اصبح معدل الالتحاق للأطفال من سن ٣ إلى ٥ سنوات هو ٩٠٪ تقريباً، كما تم توفير رعاية للأطفال من عمر صفر إلى سنتين منذ عام ٢٠١٢، بالإضافة إلى ذلك صرفت بدلات تربية الأطفال للأباء الذين يربون أطفالهم في المنزل ولا يستخدمون أي خدمات للرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة. (Republic of Korea Education for All 2015 National Review Report, 2015:3)

٢- توفير تعليم إلزامي مجاني عالي الجودة في كوريا الجنوبية:

بعد أن انشئت الحكومة الكورية في عام ١٩٤٨ وضع الدستور الكوري وصدر قانون التعليم الإبتدائي الإلزامي، وقد كان معدل التحاق الأطفال بالمدرسة الإبتدائية بطيئاً لا يتعدى ال ٥٤٪ في عام ١٩٤٥، وقد بلغ ٩٦٪ بحلول عام ١٩٥٩ من خلال خطة وضعتها الحكومة الكورية تسمى بخطة السنوات الست للتعليم الإبتدائي الإلزامي (١٩٤٥-١٩٥٩)، ولتوسيع الفرص التعليمية لأبناء الشعب الكوري خطوة بخطوة قامت الحكومة الكورية باستثمار تمويلها المحدود بشكل مكثف للتوسع في التعليم الإبتدائي، وقد استخدمت المدارس الابتدائية كنقطة أساسية لتطوير المجتمعات المحلية. (Ministry of

Education Republic of Korea, Education, the driving force for the development of Korea, 2015 :9)

وبعد أن أصبح التعليم الإبتدائي إلزامياً، ازداد الطلب على التعليم الأعلى بشكل متزامن، ولتلبية هذه الرغبة جعلت الحكومة الكورية الالتحاق بالمدرسة المتوسطة ممكناً دون اجراء اختبار وذلك عام ١٩٦٩، كما قامت بزيادة التمويل التعليمي وتعزيز دور المدارس الخاصة لمواجهة زيادة الطلب للالتحاق بالتعليم المدرسي المتوسط، ولاستيعاب الأعداد المتزايدة من الطلبة أيضاً قامت الحكومة الكورية ببناء مرافق تعليمية جديدة وزيادة التمويل لتوظيف المزيد من المعلمين، وقد زادت من التمويل من خلال تطبيق قانون المنح التعليمية المحلية ١٩٦٣، بالإضافة إلى ذلك دعمت مالياً زيادة عدد المدارس الخاصة للاستجابة لتوسيع التعليم المتوسط، ولم تقتصر كوريا في تطبيق المجانية والإلزامية على التعليم الإبتدائي فقط، ولكنها استطاعت ان تحقق التعليم المجاني والإلزامي في مرحلة التعليم الثانوي. (Ministry of Education Republic of Korea, Education, the driving force for the development of Korea, 2015 :14)

ويشير الواقع الكوري إلى أن جميع الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٦-١٤ سنة يتمتعون بتعليم أساسي جيد بغض النظر عن الجنس أو المستوى الاجتماعي والاقتصادي والسكني للطلبة، فلا يوجد هناك أي تمييز لالتحاق الطلبة بالتعليم الأساسي لأي سبب من الأسباب، بالإضافة إلى ذلك فهناك عمل جاد ايجابي لمساعدة الفئات المحرومة من الطلبة من ذوي الاعاقة والطلبة ذوي الدخل المنخفض، فالحصول على التعليم الأساسي الجيد يكفله الدستور الوطني الكوري وقانون التعليم، والذي ينص على أن التعليم الأساسي ومدته ٩ سنوات هو تعليم مجاني والزامي لجميع الأطفال، وقد تم اضافة ٣ سنوات أخرى مجانية للمدرسة الثانوية العليا في اطار خطة التعليم الحكومية الجديدة، ومن الجدير بالذكر أن العوامل الأساسية التي ساعدت كوريا في تحقيق ونشر التعليم الأساسي هي الرغبة السياسية والتخطيط الفعال والتنفيذ الشامل لتلك الخطط. (Republic of Korea Education for All 2015 National Review Report, 2015:11)

وتتعهد كوريا بالمزيد من المساهمة في الهدف التعليمي المتمثل في تحقيق التعليم الإبتدائي الشامل أو الإلزامي، حيث تعمل كوريا جاهدة لتحقيق سياسة وضع التعليم كأولوية لكل شيء، كما تدرك كوريا بعمق أهمية التعليم للجميع بقيادة اليونسكو بالتالي تتعهد كوريا بالمساهمة في وضع جدول أعمال تعليمي يقود المجتمع الدولي في غضون ٢٠ الى ٣٠ سنة القادمة في المنتدى العالمي للتعليم الذي عقد في انتشون عام ٢٠١٥، كما ان كوريا ستساهم في الوصول الى الهدف الدولي المتمثل في القضاء على الفقر من خلال التعليم وضمان الحق في التعليم للجميع. (Ministry of Education Republic of Korea, Education, the driving force for the development of Korea, 2015:22)

٣- نشر التعليم مدى الحياة في كوريا الجنوبية:

حظى تعليم الكبار والتعليم مدى الحياة في كوريا على اهتمام كبير نتيجة الدور الكبير الذي يحققه اجتماعياً، فقد اطلق على الكوريين الكبار مسمى المتعلمين مدى الحياة، وتم توجيه اولئك المتعلمين نحو اختراع الذات الريادية الخاصة بهم للحفاظ على الميزة التنافسية في سوق العمل، ومما زاد من فرص البالغين بشكل كبير في الحصول على التعليم الرسمي وغير الرسمي هو سن قانون التعليم مدى الحياة عام ١٩٩٩م، فبموجب هذا القانون ظهرت بعض المؤسسات مثل مراكز تعلم الثقافة التجارية، والدراسات الجامعية المستمرة، والمنظمات الإعلامية، والمجموعات المدنية، ومرافق التدريب والشركات، وفي هذه الفترة فإن معدل المشاركة في التعليم العالي زاد بشكل كبير حتى وصل تعليم الكبار إلى ما يسمى بالتعلم مدى الحياة، وقد نص الدستور المعدل في عام ١٩٨٠ على التزام الحكومة بنشر والترويج للتعليم مدى الحياة، مع التركيز على ضمان حق المواطنين الكوريين في التعليم خلال حياتهم، ونتيجة لذلك تم تقسيم القانون المتعلق بالتعليم إلى قسمين: أولهما: قانون التعليم الذي يغطي المدارس والكليات، وثانياً: قانون التعليم الاجتماعي الذي يغطي قطاع البالغين والقطاع غير الرسمي، ثم تطور قانون التعليم الاجتماعي، ليصبح قانون التعليم مدى الحياة Lifelong Education Act LEA والذي صدر عام ١٩٩٩، وتغيير اسم هذا القانون يعكس عزم الحكومة على

تعزيز مجتمع التعلم مدى الحياة وليس فقط مجرد استكمال للأجزاء التي لم يدرسوها من التعليم المدرسي.(SoongHee Han & SeonJoo Choi, 2014: 111)

ويعتبر الهدف من قانون التعليم مدى الحياة في كوريا هو تزويد الجميع بإمكانية الوصول إلى فرص التعليم المناسبة في أي وقت وأي مكان وبالتالي تحسين نوعية الحياة والتنمية الاجتماعية في كوريا، وكانت النتيجة الأساسية لقانون التعليم مدى الحياة في عام ١٩٩٩ هو انشاء الهيكل الإداري الذي من شأنه توفير التعليم مدى الحياة لجميع المواطنين، وفي عام ٢٠٠٧ عدلت الحكومة الكورية أول قانون للتعليم مدى الحياة وسنت قانون التعليم مدى الحياة الثاني، ويعرف فيه التعليم مدى الحياة بأنه جميع أنواع الأنشطة التعليمية النظامية بخلاف التعليم المدرسي التقليدي والتي تشمل التعليم لانجاز الدبلوم، ومحو الأمية الأساسية للكبار، وبناء القدرات المهنية، والفنون الحرة، الثقافة والفنون وكذلك التعليم على المشاركة المدنية، كما تعزز قانون التعليم المستمر مدى الحياة سياسات دعم التعليم مدى الحياة للمحرومين من الناحية التعليمية مثل ضعاف التعليم والمسنين والمعاقين والمتزوجات من النساء المهاجرات والعمال المهاجرون والمنشقون من كوريا الشمالية، وفي نفس الوقت عززت أنشطة الدراسة المنظمة في مكان العمل وتفعيل التعليم مدى الحياة المهني كما كفل قانون التعليم مدى الحياة المعدل دفع تكاليف الدراسة لشراء الكتب والتعليم والابحاث.(Jung Eun Lee, 2010: 276)

كما حدد قانون LEA المعدل مسئوليات الدولة والحكومات المحلية نحو تعزيز التعليم مدى الحياة، والخطط الرئيسية لتنمية التعليم مدى الحياة، وهيئات التنفيذ والمعلم مدى الحياة، وقد تم انشاء المعهد الوطني للتعليم مدى الحياة National Institute for NILE Lifelong Education وهي وكالة مدعومة من الحكومة لها دور محوري في تخطيط وإدارة الهيكل التنظيمي للتعليم مدى الحياة في كوريا، وعلى مستوى المحافظات بدأت الحكومات المحلية بتشغيل المعاهد الإقليمية للتعليم مدى الحياة على أساس قانون LEA، وقد لعبت NILE كمؤسسة فكرية رائدة في الوطنية دوراً في التخطيط وبناء نوع جديد من البرامج، وتوجيه آليات التمويل، والقيام بعملية تدريب المعلمين واعتمادهم

كمعلمين مدى الحياة، كما يعمل كوكالة للاشراف على نظام بنك الإئتمان الأكاديمي، الذي وضعته كوريا جنباً إلى جنب مع قانون التعليم مدى الحياة عام ١٩٩٩، ووضع قانون للاعتراف بهذا الائتمان من أجل الاعتراف بجميع أنواع الأنشطة التعليمية الأخرى سواء الرسمية أو غير الرسمية مثل التلمذة الصناعية، وقد تم الاعتراف بجميع الشهادات وحسابها كاعتمادات أكاديمية، ويمكن القول بأن الميزة الأساسية الفريدة لسياسة التعليم مدى الحياة في كوريا أنها مخطط لها مركزياً وتنفيذها محلياً وفقاً للخطة الرئيسية. (Soong Hee Han & Seon Joo Choi, 2014: 111)

ومع تطور صناعة الخدمات في كوريا نمى الطلب على التعليم مدى الحياة فقدمت الجامعة الوطنية المفتوحة التي أصبحت مستقلة عن جامعة سيؤول الوطنية عام ١٩٨٢، فرص للتعليم مدى الحياة في التعليم الأولي لآولئك الذين لم يحصلوا على التعليم العالي، بالإضافة إلى ذلك الجامعات المفتوحه (الجامعات الصناعية) التي بدأت من عام ١٩٨٢، أعطت فرص للتعليم العالي للعمال الصناعيين والشباب العاملين. . Ministry) of Education Republic of Korea, Education, the driving force for (the development of Korea, 2015:17

وكانت جامعات التعليم مدى الحياة للبالغين في كوريا الجنوبية، هو مشروع يهدف إلى إعادة صياغة نظام جامعي قائم بالفعل إلى نظام مفتوح لتعليم الكبار، ففي جامعات التعليم مدى الحياة يمكن للمتعلمين الكبار متابعة التطوير الذاتي لأنفسهم وتحسين كفاءات العمل لديهم، ولهذا الغرض تسعى وزارة التعليم إلى تجديد النظام الجامعي، من النموذج التقليدي إلى نظام مفتوح يخدم جميع الأعمار، ويتم تنفيذ هذا المشروع بطريقتين، أولاً: هناك برنامج الدرجة، والذي يركز أساساً على إزالة الحواجز أمام المتعلمين الكبار في سعيهم للتعليم الجامعي وإدارة المناهج وفقاً لاحتياجات المتعلمين الكبار وأساليب حياتهم، وتقوم الحكومة بدعم هذه الطريقة مالياً، وقد تم تحديد بعض الجامعات في كوريا كجامعات للتعليم مدى الحياة، وقد أنشئت هذه الجامعات إدارات جديدة توفر موجهاً أكاديمياً للميدان واخر للبرامج، بالاضافة إلى ذلك تقدم الجامعات المشورة المتنوعة ودعم الحياة للتخفيف من أعباء مشاركة المتعلمين، ثانياُ: برنامج غير

درجة: يهدف إلى توفير التدريب المهني والدورات المتخصصة لمساعدة المتعلمين على الحصول على التراخيص وإيجاد فرص عمل جديدة، والمجموعة المستهدفة الرئيسية في هذه البرامج من هم في الأربعينات والخمسينات من العمر الذين هم على استعداد للتحضير لمهنة جديدة، بما في ذلك أصحاب الشركات الناشئة والعمالة في الخارج. (Romee LEE and Jinhee KIM, 2016: 40)

وأيضاً من السياسات المتبعة لتشجيع ونشر ثقافة التعليم مدى الحياة في كوريا ما يسمى بمشروع مدينة التعلم مدى الحياة، وهي مبادرة مبتكرة للبلديات والمدن التي تعزز مجتمعات التعلم لتشجيع الحكم الذاتي للمجتمع والمشاركة المدنية، وهي واحدة من أنجح سياسات التعليم مدى الحياة في كوريا حيث جعلت التعليم مدى الحياة يرتكز على المجتمعات المحلية، وقد بدأت هذه المبادرة في عام ٢٠٠١ ونمت خلال الأعوام التالية وحتى الآن، ووصل نطاق تعليمها الرسمي وتعيين المدن المدعوم من قبل وزارة التعليم إلى ٥٢٪ من جميع البلديات على الصعيد الوطني بواقع ١١٨ بلدية من أصل ٢٢٧ بلدية، وهذا يعني أن الجهود التي تقودها الحكومة كان لها تأثير قوي في توسيع المبادرة، فقد تم تخطيط برنامج المدينة التعليمية مركزياً وتنفيذه محلياً، في اطار مبادرات الحكومات المحلية، فقد كانت الاعانة الحكومية قليلة جدا، وقد كان على كل المدن المعينة تشغيل مشروع مدن التعلم ووضع اللوائح الخاصة بها والصناديق طبقاً للحكم المحلي، وقد سعت هذه المدن لتوفير المزيد من فرص التعليم للسكان والتعامل مع المشاكل المحلية، وتوفر هذه المدن مناخاً جديداً لتنفيذ التعليم مدى الحياة وذلك في السياق البيئي للمدينة فتصبح المدن كوحدة ايكولوجية تعليمية، وقد شكلت المدن التعليمية نمطها الخاص في نظام تعليمي يشمل العديد من الأبعاد المتنوعة من توفير البرامج وتعزيز المشاركة في التعليم ودعم الميزانية العامة والاعتماد على نتائج التعلم، وهناك أيضاً ما يسمى بمهرجانات التعليم مدى الحياة، فمنذ عام ٢٠٠١ شرعت الحكومة الكورية بعقد مهرجان سنوياً للتعلم من أجل تعزيز ثقافة التعلم بشكل عام، وقد أثار هذا الحدث الاهتمام بالتعليم مدى الحياة، وشارك عدد كبير من المواطنين في هذا المهرجان بتقديم

أعمالهم التي تعكس انجازاتهم في التعليم سواء نتائج فردية أو تعلم جماعي، وخلال المهرجان يتم توزيع جوائز لأصحاب ممارسات التعليم مدى الحياة المتميزة، بينما تتخذ الحكومة مبادرات في تعزيز التعليم مدى الحياة في المرحلة الأولى. (Jung Eun Lee, 2010: 277)

٤- نشر العلم وتوظيف التكنولوجيا في التعليم في كوريا الجنوبية:

بدأت الدولة الكورية ببذل جهود جادة لتطوير سياسة العلم والتكنولوجيا بعد فترة وجيزة من انقلاب عسكري أدى إلى رئاسة (بارك تشونج هي)، حيث تغيرت سياسة صناعة التكنولوجيا بشكل كبير في سنوات الحكم العسكري، فخلال الجمهورية الثالثة (١٩٦٣-١٩٧٢)، اتخذ الرئيس معظم القرارات السياسية الرئيسية، بالتشاور مع عدد قليل من المستشاريين الرئيسيين، وقد ركزت الدولة على تطوير المؤسسات الأساسية لدعم التكيف مع التكنولوجيا الأجنبية، ومن هذه المؤسسات وزارة العلوم والتكنولوجيا Most، وهي من أوائل الأجهزة الحكومية في العالم النامي المخصصة للتطور التكنولوجي، والمعهد الكوري للعلوم والتكنولوجيا KIST، وهي هيئة البحث والتطوير الحكومية المخصصة للتكنولوجيا التطبيقية، وقد قدمت حكومة الولايات المتحدة أموالاً أولية وفريقاً استشارياً إدارياً للمساعدة في انشاء المعهد، فضلاً عن المساعدة المستمرة على مدى السنوات الخمس الأولى، كما أنشأت الدولة المعهد الكوري المتقدم للعلوم KAIS وكان الهدف منه أن يكون واحداً من أوائل جامعات العلوم والهندسة في العالم النامي، وتمت اعادة تسميته ليصبح KAIST ، واليوم فهو يعد الجامعة التقنية الرائدة في كوريا. Joel (R. Campbell, 2012: 2,3)

وقد وضعت الحكومة الكورية خطة خمسية لتعليم العلوم والتكنولوجيا من ١٩٦٧-١٩٧١ بالتوازي مع خطة التنمية الاقتصادية الخمسية الثانية في عام ١٩٦٧، لتزويد القوى العاملة اللازمة لكل صناعة، وعليه قامت الحكومة بزيادة حصص أقسام العلوم والهندسة في الجامعات بالإضافة إلى ذلك بناء المدارس المهنية لتعزيز تعليم العلوم والتكنولوجيا، ثم نفذت الحكومة سياسات لتثقيف القوى العاملة بالعلم والتكنولوجيا المتطورة بشكل مكثف، فقد أنشأت الحكومة جامعة بوهانج للعلوم والتكنولوجيا، والمعهد

المتقدم للعلوم والتكنولوجيا، كجامعة تركز على الأبحاث عن المجتمع الكوري لتعزيز الجودة العالية من القوى العاملة الصناعية وذلك في عام ١٩٧٠-١٩٨٠، وفي عام ١٩٩٤ اختارت الحكومة أيضاً جامعات هندسية تديرها بنفسها لتعزيز المواطن الكوري القدرة التنافسية من خلال تعزيز القوى العاملة الرائدة في العلوم والتكنولوجيا، من خلال دعم الجامعات في كل قاعدة اقليمية، كما حاولت تثقيف القوى العاملة في مجال التكنولوجيا الصناعية محلياً وبناء أكاديمية صناعية كنظام تعاون حيث تستخدم الصناعات المحلية الخريجين المتعلمين محلياً. (Ministry of Education Republic of Korea, Education, the driving force for the development of Korea, 2015 :13-16)

وتتميز سياسة كوريا للعلوم والتكنولوجيا بميلها إلى وضع أهداف أو رؤى واسعة النطاق، فمنذ سبعينات القرن الماضي جعلت الحكومات الكورية المختلفة من تعزيز العلوم والتكنولوجيا الاقليمية هدفاً وطنياً رئيسياً، وقد ركزت البرامج الاقليمية على بناء مدن العلوم في جميع أنحاء البلاد على غرار وادي العلوم دايديوك وهو منطقة مخصصة للعلوم الصناعية في تايجون بكوريا الجنوبية، فبحلول عام ٢٠٠٣ تم بناء مركز أبحاث وجامعة تقنية في كوانجو في تشولا نامدو، وتحول هذا إلى خطة شاملة لتشجيع الكفاءات المحلية في التكنولوجيات الاستراتيجية وانشاء المراكز الاقليمية للابتكار التكنولوجي وتعزيز الانفاق على البحث والتطوير من قبل الحكومات المحلية، وتحولت إلى انشاء مدينة العلوم في منطقة CHUNGCHONG في مكان قريب من وادي العلوم دايديوك، وفي التسعينات هدفت كوريا لتحقيق وضع مجموعة السبع في اوائل القرن الحادي والعشرين، واعقب هذا المشروع الخطة الرئيسية لخمس سنوات في مجال العلم والتكنولوجيا وخريطة طريق التكنولوجيا الوطنية في عام ١٩٩٩، وتركز هذه الخطة على ادارة الاستثمار وبرامج البحث والتطوير الوطنية وتشجيع الوعي العام بالعلوم والتكنولوجيا وتنمية الموارد البشرية وتحسين نقل التكنولوجيا وتسويق التقنيات وعولمة أنشطة االعلم والتكنولوجيا، وتمثلت الجهود الأخيرة في الرؤية طويلة الأجل لتطوير العلوم والتكنولوجيا

التي طرحت في ٢٠١٠ وادرجت ٤ اهداف رئيسية هي: تحويل موقع نظام الابتكار الوطني من الحكومة الى القطاع الخاص، وتعزيز كفاءة استثمارات البحث والتطوير والارتقاء البحث والتطوير للمعايير العالمية ومحاولة جني الفرص التي تتيحها التكنولوجيات الجديدة. (Joel R. Campbell, 2012: 7,8)

ويضع النظام التعليمي الكوري تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الجزء الرئيسي الذي تديره وزارة التربية والتعليم والعلوم والتكنولوجيا وتديره القواعد واللوائح الحكومية وينظم وفقاً للمعايير والمناهج على مستوى البلاد، ويتم تنفيذ العديد من السياسات والاستراتيجيات التعليمية، وقد بدأت حركة لتوظيف التكنولوجيا في التعليم في الثمانينيات وبذلت الجهود لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في النظام التعليمي الكوري بمبادرة اطلق عليها خطة لتجديد التعليم والتي اقترحتها لجنة تجديد التعليم في عام ١٩٩٥ وقد وضعت وزارة التعليم الكورية خطة رئيسية لخمس سنوات لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات لاستخدامها في التعليم، بدأت في عام ٢٠١٠ وتتمثل اهداف ورؤى استخدام تكنولوجيال المعلومات والاتصالات في التعليم في تعزيز القدرة التنافسية المستقبلية للتعليم والعلوم والتكنولوجيا ومواكبة التغيرات السريعة في الاقتصاد والمجتمع وفي العلوم والتكنولوجيا والتعليم في جميع انحاء العالم. (Maciej Grzybowski, 2013: 3)

فقد وضعت وزارة التعليم والعلوم والتكنولوجيا، أربع أهداف رئيسية لادخال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم كما يلي: **الهدف الأول**، تشجيع استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من خلال تعزيز قدرة المعلمين على تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في عمليات التدريس الخاصة بهم، **الهدف الثاني**، توفير محتويات التعليم لجميع الدروس باستخدام أجهزة الكمبيوتر والانترنت الشخصية الموزعة لجميع الطلبة بمختلف طبقاتهم، **الهدف الثالث**، بناء نظام دعم التعليم والتعلم لجميع الدروس ورفع جودة التدريس من خلال بناء التعليم عن بعد ونظام دعم المدارس في القرى النائية وتوفير دروس اختيارية، ودعم الدراسة التكميلية، والدراسة المستقلة في

المنزل، من خلال توفير نظام دعم دراسة مستقل ونظام دعم الطلبة بطيئي التعلم التكميلي، **الهدف الرابع**، تعزيز تشجيع استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من خلال وضع السياسات من قبل المتخصصين في التعليم وتقديم طرق التعليم والتعلم المنهجية، والدعم المالي للتشجيع على شراء البرامج التعليمية. (Woochun Jun, 2009: 2)

فتعليم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات محمية بموجب القوانين واللوائح المختلفة في كوريا الجنوبية وخاصة المادة ٢٣ من قانون التعليم الأساسي والتي نصت على تعزيز الهيئات الحكومية المستقلة والمحلية مشاريع المعلومات التعليمية ودعم استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم، (Woochun Jun, 2009: 6) وقد نجحت كوريا الجنوبية في دمج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم وتوفير مناهج جديدة للتدريس والتعلم يصل إليها الطلاب بسهولة ويسر وتقديم فرص عديدة لتطوير مهارات القرن الحادي والعشرين وتطبيقها، كما قامت كوريا الجنوبية بدعم البنى التحتية لتوظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم من خلال اطلاق الخطة الرئيسية لتطوير البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات مع جهاز كمبيوتر واحد لكل معلم، ووصول الانترنت للطلاب في الفصول الدراسية، وقد تم تعديل المناهج الدراسية لتطوير مهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بشكل متزايد.(OECD, 2014: 194)

وقد اعلنت وزارة التعليم والعلوم والتكنولوجيا عن خطة متقدمة تسمى ب SMART Education تتكون من خمس عناصر ضرورية تحملها حروف كلمة SMART وهي التي تضمن عملية التعلم الناجحة والفعالة، حيث يشير حرف S إلى التوجيه الذاتي وهذا يعني أن التعلم يبدأ من الطلاب أنفسهم وبأي عمر كانوا ولديهم الرغبة في المعرفة، أما الحرف M فيقصد به إبقاء الأطفال والشباب متحمسين، غالباً من خلال تضمين المرح في أساليب التعليم والتعلم، وحرف A يدل على القدرة على توظيف الأطول الغنية للمعلومات بهدف الحصول على أعلى درجات المعرفة والموارد التعليمية، أما حرف R فإنه يدل على الموارد الذكية، فيبدو أن استخدام تكنولوجيا المعلومات

والاتصالات هو مفتاح التنمية في كوريا، وبالتالي لا يمكن تخيل نظام التعليم الكوري بدون T وهي دمج التكنولوجيا في التعليم. (Maciej Grzybowski, 2013: 4)

وقد كان الهدف الرئيس من تنفيذ برنامج SMART هو رقمنة المناهج المدرسية بالكامل وعكس التغييرات الحديثة في القرن الحادي والعشرين، حيث لا تركز الحكومة الكورية على التعليم الأكثر كفاءة فحسب بل التعليم الأكثر ابداعاً من خلال استخدام التكنولوجيا، ومن سمات سياسة SMART التعليمية أنها توفر معدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للمدارس وموارد التعليم والتعلم ذات الصلة، مثل تطوير الكتب الرقمية وتدريب المعلمين، ولأن كوريا الجنوبية لديها أسرع انترنت وأوسع وصول إليه في العالم فقد تضمن برنامج SMART تطوير ونشر الكتب الدراسية الرقمية وأنظمة التقييم عبر الانترنت، وبناء بنية تحتية مفتوحة للجمهور باستخدام الحوسبة السحابية وفيها تقدم الموارد التعليمية كخدمة عبر شبكة الانترنت، وتسهيل الاستخدام الآمن للمواد التعليمية، وتعزيز التنمية المهنية للمعلمين من خلال التعليم الذكي. . (Maciej Grzybowski, 2013: 4)

وقد وقع معهد الهندسة والتكنولوجيا The Institution of Engineering and Technology (IET) والمعهد الكوري لمعلومات العلوم والتكنولوجيا Korea Institute of Science & Technology Information (KISTI) على مذكرة تفاهم Memorandum of Understanding (MOU) لتوفير ونشر المعلومات العلمية، وتؤكد هذه الاتفاقية على التزام IET بجعل المعرفة العلمية عالية الجودة متاحة ويمكن للباحثين في جميع أنحاء العالم الوصول إليها بسهولة، والتزام المعهد الكوري للعلوم والتكنولوجيا وهو يعد واحدة من أكبر المنظمات في العالم للمهندسين والفنيين، بجعل مجلات ال IET متاحة للشركات ومؤسسات الأبحاث في كوريا الجنوبية، وذلك كمساهمة من المعهد في المجتمع من خلال تطوير بيئة بحثية متطورة ومفتوحة، ويتضمن الارشيف وهو أكبر ارشيف متخصص في الهندسة والتكنولوجيا على الانترنت في العالم أكثر من ١٢٠ عاماً من المقالات والأبحاث والرسائل والدوريات المطبوعة والكتب الالكترونية على

شبكة الانترنت جنباً إلى جنب مع وقائع المؤتمرات والمجلات والندوات والتقارير الفنية في مجال العلوم والتكنولوجيا. (The Institution of Engineering and Technology, 2014: 1)

٥- تطبيق اللامركزية والحكم الذاتي في التعليم في كوريا الجنوبية:

يتم وصف مفهوم اللامركزية في أغلب الأحيان على أنه العلاقة المتغيرة بين الدولة والمجتمع، أو بين الدولة والسلطة المحلية، وتلعب دور مهم في تحقيق الضوابط والتوازن في ممارسة السلطة في السياسة الوطنية، وفي كوريا الجنوبية قبل عام ١٩٩٠ ظل هيكل العلاقات المركزية والمحلية عمودياً، فقد كانت الوكالات والوزارات المركزية قادرة بالكامل على السيطرة وقيادة المناطق دون النظر كثيراً في التفضيلات المحلية والمدنية، وأثناء فترة التصنيع التي قادتها الدولة كانت هيمنة الحكومة المركزية حتمية، ويعتبر هذا عاملاً من أهم العوامل الذي خلق النمو الاقتصادي السريع من ١٩٦٠ الى ١٩٨٠، ولهذا السبب فإن النظام الاستبدادي (١٩٦١-١٩٨٧) ألغى في الدستور الانتخابات التنفيذية على المستوى دون الوطني وقدم نظام القيادة والتحكم في العلاقات الحكومية الدولية، وفي عام ١٩٩٥ بدأت حوارات حول الحكم الذاتي المحلي والسياسة الاقليمية في كوريا منذ أن أطلقت الحكومة نظام الحكم الذاتي المحلي، وبدأت المحلية تحظى باهتمام متزايد وسعت النخب السياسية إلى الاعتراف بالحكومات المحلية، ولكن كانت هناك مخاوف تكمن في أن الحكم الذاتي المحلي يركز بشكل رئيسي على الجوانب الإدارية للعمليات السياسية مثل السلوك الانتخابي وتوزيع القوى المركزية، وتظهر السياسة المحلية كشعار رمزي لتحقيق الديموقراطية من خلال المعاملات السياسية، بالاضافة إلى ضعف القدرات المحلية وضعف الثقافة الديموقراطية بين عامة الناس، والسبب في ذلك أن الأنظمة الاستبدادية الحاكمة تجنبت عمداً تمكين المجتمعات المحلية ولا سيما في فترات ما بعد الحرب.(Sang-Chul Park,2013:1,2)

ومن الجدير بالذكر أن كوريا أمة صناعية تحتاج إلى ادارة تفوق بكثير قدرة الحكومة المركزية في الادارة بسبب عملها والتعقيدات الاجتماعية، وبالتالي تم تنفيذ خطط

أكثر شمولية لتطبيق اللامركزية، وبالتالي تم سن قانون تعزيز اللامركزية وذلك عام ٢٠٠٤، والذي نقل القرار المركزي وجعل السلطة والوظائف إلى المحليات وإلغاء وكالات الإدارة الخاصة، ومكنت الحكومة لجنة الاصلاح واللامركزية من تقليل وظائف الحكومة المركزية بشكل كبير والتي تم تفويضها إلى الحكومات المحلية تحت اشراف من الحكومة المركزية، وحاولت توضيح المهام بين المحلية والمركزية، ونتيجة لذلك تقلصت القوة الوزارية بالنسبة للحكومة المركزية، وكان هناك دعماً ثابتاً ومؤسسي من الشعب للديموقراطية المحلية، وبعد ١٠ سنوات من الحكم التقدمي، دخلت كوريا في فصل سياسي جديد مع الحكومة المحافظة التي بناها الرئيس (لي ميونج باك) من ٢٠٠٨-٢٠١٢ خلال السنوات الثلاثة الاولى من ولايته، وقد واجه الرئيس (لي) تحديات سياسية واقتصادية خطيرة، فسياسياً كانت هناك لائحة جديدة لصناعة وسائل الاعلام واستيراد لحوم الابقار الامريكية وغيرها، ومن الناحية الاقتصادية تعرضت الحكومة للأزمة الاقتصادية العالمية، وفي ظل هذه الظروف اصبح هناك حاجة للحكومة المحافظة والتي تميل بشدة إلى التدخل في الشئون المحلية.(Sang-Chul Park,2013: 2)

ونتيجة لذلك تتمتع كل من المدارس العامة والخاصة في كوريا الجنوبية بدرجة عالية من الاستقلالية مقارنة بمعضم الدول الأخرى في منظمة OECD من حيث تحديد أهداف المناهج الدراسية، وإدارة عملية التدريس ضمن الإطار الوطني، كما تتمتع باستقلالية أقل في تخصيص الموارد وإدارة الموظفين، فلكل مدرسة مجلس مدرسة يتألف من ممثلين عن أولياء الأمور وموظفي المدارس والمجتمع المحلي يتداولون حول إدارة الموازنة المدرسية والموضوعات الدراسية والأمور غير المنهجية ورفاهية الطلبة، وفي عام ٢٠٠٧ تم تنقيح قانون المدارس الخاصة لضمان توافق عضويات مجلس الإدارة مع المصلحة العامة تنص على أنه يتم تعيين ربع أعضاء مجلس الإدارة من خارج المؤسسة، وكان التحدي الذي يواجه كوريا هو دعم الاستقلالية في المدارس والجامعات مع الحفاظ على الجودة، ووضعت سياسات وممارسات حديثة ومجموعة من الاجراءات لتحرير المدارس وذلك عام ٢٠٠٨، حيث حولت الكثير من السلطة في المسائل التعليمية

المركزية إلى السلطات البلدية منذ التسعينات، وعلى صعيد الجامعات نجد أن غالبية مؤسسات التعليم العالي مملوكة للقطاع الخاص مع بعض التنظيم المركزي بما في ذلك سياسات القبول والتسجيل على الرغم من اتخاذ كوريا لبعض التدابير لتوفير قدر أكبر من الاستقلالية للمؤسسات لتطوير عمليات اختبارات القبول بالجامعات، وتقوم هذه الجامعات الخاصة بتعيين أعضاء مجلس إدارتها بشكل مستقل، وانشاء هياكل حوكمة واتخاذ قرارات بشأن عملهم. (Judith Peterka, Diana Toledo Figueroa, Gillian Golden and Manon Giovinazzo, 2017: 14)

٦- تحسين نظام تمويل التعليم في كوريا الجنوبية:

تتلقى المدارس في كوريا الجنوبية غالبية تمويلها العام من حساب خاص لمصروفات التعليم، التي تديرها سلطات التعليم المحلية، والتي يتم تمويلها من خلال التحويلات من الحكومات المركزية والمحلية والدخل المحلي، ومن الجدير بالذكر أن التعليم الإلزامي في كوريا مجاني، أما المدارس الثانوية العامة والخاصة تفرض رسوماً دراسية، حيث يأتي ٨٣.٩ % من التمويل المؤسسي من مصادر عامة، وتنشأ الضغوط على ميزانية التعليم من التوسع السريع للتعليم والرعاية في مرحلة الطفولة المبكرة، وتبذل الحكومة العديد من الجهود للحد من العبء المالي على الأسر من أجل الانفاق على التعليم والدروس الخصوصية، والاستثمار المالي لزيادة تكافؤ الفرص في الحصول على التعليم العالي والمبادرات لتحسين جودة التعليم على جميع المستويات. (Judith Peterka, Diana Toledo Figueroa, Gillian Golden and Manon Giovinazzo, 2017: 16)

فقد كان الدعم المالي المقدم من الحكومة الكورية والمجتمعات الدولية هو حجر الزاوية في تعميم التعليم الأساسي في كوريا الجنوبية، فقد استثمرت الحكومة الكورية جزءاً كبيراً من الميزانية لتطوير التعليم الابتدائي، ففي إطار خطة تطوير التعليم، وضعت الحكومة الكورية أولوية قصوى لمرحلة التعليم الإبتدائي، ففي عام ١٩٥٤ تم تخصيص ٤.٢٪ من إجمالي ميزانية الحكومة للتعليم، و٦٤.١٪ من ميزانية التعليم تم انفاقها على التعليم الإبتدائي، وفي عام ١٩٦٠ ارتفعت النسبة المئوية لميزانية التعليم من الميزانية

الإجمالية إلى ١٥.٢٪ و٨٠٪ تم انفاقها على التعليم الإبتدائي، وبعد تحقيق التعليم الإبتدائي الإلزامي وجهت الحكومة الكورية استثمارها إلى التعليم الثانوي، وذلك من خلال وضعها لخطة الضرائب التعليمية الكورية المعمول بها إلى الآن، وعن طريقها يمكن للحكومة تحسين المرافق المدرسية ونوعية المعلمين من خلال فرض ضرائب إضافية لزيادة الإيرادات من خلال الحساب الخاص لتحسين البيئة التعليمية، بالإضافة إلى ذلك ساعد الدعم المالي المقدم من المساعدات الخارجية والدولية الى استعادة كوريا حيوية نظامها التعليمي في أعقاب الحرب الكورية، بلغت حوالي ١٤ مليار دولار من ١٩٦٠ إلى ١٩٩٠ ساهمت في تطوير التعليم في كوريا، وقد أدى الاستخدام الناجح للمساعدات الخارجية إلى الاسراع بجهود كوريا لتحقيق الزامية التعليم الابتدائي، وساهم الاستخدام الاستراتيجي الفعال للمعونة الأجنبية في التطوير الأولى للتعليم الكوري. (Republic of Korea Education for All 2015 National Review Report, 2015:12)

فقد حصلت كوريا منذ استقلالها عام ١٩٤٥ على حوالي ١٢.٧ مليار دولار من المساعدات الدولية في مجال التعليم، وكان هذا الدعم متنوعاً فقد شمل المساعدات لبناء مرافق المدرسة وطبع الكتب المدرسية وذلك عام ١٩٥١ من اليونسكو، وتعمل كوريا جاهدة على إعادة كل الدعم الذي حصلت عليه من المجتمع الدولي حتى الآن، وذلك عن طريق أن أصبحت عضواً في DAC OECD في عام ٢٠١٠ وتعمل على تعزيز دورها في التعاون الدولي في مجال تنمية مشاريع المجتمع الدولي، وتقدر كوريا التعليم كحق أساسي من حقوق الإنسان كما هو منصوص عليه في المادة ١ من ميثاق اليونسكو والاعلان العالمي لحقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، فتعمل بجد في تحقيق التعليم الذي يعزز الأنشطة في المجتع الدولي التي من شأنها أن تزيد التواصل بين الدول وتوطيد السلام العالمي. (Ministry of Education Republic of Korea, Education, the driving force for the development of Korea, 2015: 22)

واهتم الشعب الكوري بالمساهمة في تمويل التعليم الأساسي كمصدر رئيس في عملية التطوير، فزيادة الاستثمار في التعليم أدى إلى زيادة أعداد المدرسين ذوي الخبرات والجودة العالية وانشاء العديد من الفصول الدراسية وتحسين البيئة التعليمية لجميع الطلبة،

ليتمكن عدد أكبر من الطلبة من التمتع بجودة التعلم، وتوفير بيئة عمل أفضل للمعلمين كزيادة المرتبات ومواقع عمل أكثر استقراراً من خلال زيادة ميزانية التعليم، ومن العوامل التي ساعدت أيضاً على نشر التعليم للجميع هو ضمان مشاركة كافة أفراد المجتمع المهتمين بشئون المدرسة بما يسمى بشبكة دعم المدرسة المكونة من P.A.T (الوالد– المعلم – الرابطة) والمستفيدين من أفراد القطاع الخاص، بحيث يكملوا مادياً أي عجز في التمويل الحكومي، ففي عام ١٩٥٠ تم توفير أكثر من ٧٠٪ من الموارد المالية المدرسية من خلال شبكة دعم المدرسة، فقد قدم أعضاء المجتمع المدرسي التمويل اللازم لاستعادة المباني والفصول الدراسية ودعم التعليم للطلبة الفقراء. (Republic of Korea Education for All 2015 National Review Report, 2015:11-13)

• القوى والعوامل الثقافية المؤثرة في آليات تحقيق الرفاهية التعليمية في كوريا الجنوبية:

١– العامل اقتصادي:

تعد كوريا واحدة من أعظم قصص النجاح الاقتصادي في آسيا، فطوال تاريخها الجيوسياسي، تأثرت شبه الجزيرة الكورية من قبل اليابانيين والصينيين والأمريكيين، وكذلك مؤخراً القوى المتسارعة للعولمة، كل منهم يعطي دفعة كبيرة ودقيقة وفارقة للإقتصاد والمجتمع والثقافة الكورية.

فقد وقعت كوريا تحت الحكم الاستعماري الياباني في الفترة من ١٩١٠ إلى ١٩٤٥، تلتها الحرب الكورية من ١٩٥٠ إلى ١٩٥٣، وقت عانت كوريا في هذه الفترة المؤلمة من ويلات الحرب التي نتج عنها دمار وخراب على كافة الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. (Republic of Korea Education for All 2015 National Review Report, 2015:1)

وبعد أن تأسست حكومة جمهورية كوريا عام ١٩٤٨، كانت كوريا واحده من أفقر دول العالم، وبالرغم من ذلك استطاعت كوريا بعد نصف قرن من الزمان تحقيق نمواً اقتصادياً من خلال التصنيع والتنمية الاجتماعية لتصبح أكبر معقل اقتصادي عالمي في

القرن الخامس عشر، ففي عام ١٩٦٢ كان حجم الصادرات الكورية يقدر ب ٥٤ مليون دولار أما في عام ٢٠١٢ تجاوز حجم الصادرات ٥٤٨ مليار دولار أمريكي، كما تغلبت كوريا على أزمة النفط عام ١٩٧٠، والأزمة المالية الآسيوية في عام ١٩٩٨، والأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨، فقد أصبحت كوريا الآن دولة معترف بها عالمياً في قوة تكنولوجيا المعلومات، وبناء السفن، وتصنيع السيارات، وتهيمن سامسونج وإل جي على الهواتف الذكية العالمية وأسواق التليفزيون، كما أن هايونداي أصبحت رائدة عالمياً في صناعات بناء السفن والسيارات، وتطمح كوريا لقفزات أكثر والتقدم إلى الأمام من خلال تطبيق الإقتصاد الإبداعي، ويرجع كثير من الخبراء هذا النمو والتطور الاقتصادي والاجتماعي السريع الذي لم يسبق له مثيل إلى نظام التعليم الكوري الممتاز أو ما يسمى ب (حمى التعليم الكوري) والذي أفرز قوى عاملة متعلمة ممتازة وفقاً لمتطلبات العصور المختلفة. (Ministry of Education Republic of Korea, Education, the driving force for the development of Korea, 2015 :4)

ومن الجدير بالذكر أنه في السنوات السابقة للأزمة الاقتصادية الآسيوية حققت كوريا الجنوبية أداء اقتصادياً مميزاً أهلها لأن تحتل المرتبة الحادية عشرة على صعيد العالم من حيث حجم اقتصادها لعام ١٩٩٦ ، فارتفعت مستويات الدخل والمعيشة بشكل كبير، ولم تعد مشاكل البطالة والفقر من المواضيع التى يعانيها المجتمع الكورى. (طاهر حمدي كنعان ومي حنانية، ٢٠٠٥: ٣٠١)

كما انه في فترة الستينات والسبعينات من القرن الماضي، اتبعت الحكومة الكورية نظاماً قاسياً للغاية لتحقيق التنمية الإقتصادية، وهرع عدد كبير من الناس إلى المدن الحضرية للحصول على وظائف في المصانع، ومن بينهم العديد من الناس الذين لم ينهوا مستوى التعليم الإلزامي، وقد اعتمد التصنيع الكوري في ذلك الوقت بشكل كبير على الصناعات الخفيفة مثل المنسوجات التي لا تتطلب مستوى عالي من التدريب والتعليم، فكانت الأعمال المتاحة هي أعمال بسيطة مع بعض المهارات المكتسبة من أماكن العمل ويعمل بها أبناء الشعب بدون أي تدريب مهني منتظم، وكانوا يعملون

لساعات عمل طويلة وساعات اضافية لكسب أجر إضافي، ولم يكن هناك أي فرص متاحة لوجود حياة خاصة أو تحسين مستوى الحياة، وكان المنزل مجرد مكان لاستراحة صغيرة بين ساعات العمل المكثفة، إلى الحد الي وصل إليه الأمر بأن تقوم زوجاتهم بمغادرة المنزل وحمل أطفالهم الذين يبكون على ظهورهم حتى لا يزعجوا نوم الأزواج بعد نوبة العمل الليلية، فقد كانت حياة العامل تحت سيطرة كاملة للعمل وكان من الصعب الحصول على وقت إضافي لتعزيز الحياة الخاصة والتنمية الشخصية، ولكن التعليم كان من الأمور الأساسية عند الشعب الكوري، فقد قامت بعض المصانع الخاصة بتوفير فرص للتعلم بالمدارس المتوسطة التي لم يستطع كثير من العمال استكمال دراستهم بها وأيضاً عملت على توفير فرص للتعليم الثانوي إيماناً منهم بأهمية التعليم في حياة الشعوب.(SoongHee Han & SeonJoo Choi, 2014: 109)

وكما كان للنظام التعليمي الكوري المتميز دوراً محورياً في النمو الاقتصادي الهائل الذي حققته كوريا الجنوبية لتصبح اقتصاداً صناعياً عالي التقنية، من خلال أفراز قوى عاملة متعلمة ممتازة وفقاً لمتطلبات العصور المختلفة، فإن التعليم أيضاً تأثر بالنمو الإقتصادي الذي لم يسبق له مثيل من خلال علاقة تبادلية التأثير والتأثر أدت القوة الإقتصادية الكورية إلى احداث ما يسمى (بالرفاهية التعليمية) في كوريا الجنوبية والتي من آلياتها الاهتمام بمرحلة رياض الأطفال، توفير تعليم إلزامي مجاني عالي الجودة، نشر التعليم مدى الحياة، نشر العلم وتوظيف التكنولوجيا في التعليم، تطبيق اللامركزية والحكم الذاتي، تحسين نظام تمويل التعليم في كوريا الجنوبية.

٢- العامل الإجتماعي:

كان التأثير الاجتماعي الثقافي الصيني على كوريا ذا أهمية كبيرة، وهناك أيضاً تأثير هائل لليابانيين وخاصة خلال الاحتلال الياباني (١٩١٠-١٩٤٥)، وظهر هذا التأثير في نظام التعليم الكوري وثقافة العمل، وبدأت الصحافة الكورية الحديثة بعد فترة وجيزة من فتح كوريا وتسمى بفترة التنوير الكورية من ١٨٨٠ الى أوائل ١٩٢٠، وبدأ طرح الخطاب العام من قبل وسائل الاعلام الجديدة مثل الصحف والمجلات ونشر الوعي

الجديد للأفكار والسلوكيات والانتقال من كوريا القديمة الى عصر الحداثة. (Jukka Pekka Jouhki, 2008: 253)

ويحترم الكوريون التعليم ويرغبون به حيث تم اعتبار التعليم حقاً مهماً لفترة طويلة في المجتمع الكوري، ويرجع ذلك إلى التقاليد الطويلة في احترام التعليم والعمل الجاد التي تأسست على الكونفوشيوسية، والرغبة الوطنية في الاستثمار في التعليم وزيادة الانفاق لكل طالب، بجانب المساهمات المالية الكبيرة النابعة من العائلات، ورواتب المعلمين المرتفعة، وانخفاض حجم الفصول الدراسية، ومع اهتزاز النظام الطبقي في أواخر القرن الثامن عشر، كان التعليم هو الوسيلة لحل الفروق الطبقية، وعلى الرغم من قمع الفرص التعليمية خلال الاستعمار الياباني لكوريا (١٩١٠-١٩٤٥)، فإن الرغبة في التعلم لم تتبدد عن الشعب الكوري، وبعد استقلال كوريا عن اليابان عام ١٩٤٥ بدأ الناس يطالبون بالتعليم إلى حد كبير للتغلب على الحزن الذي اصابهم نتيجة عدم حصولهم على فرص تعليمية خلال الاحتلال الياباني لكوريا، واصبح التعليم وسيلة للنجاح اجتماعياً، فقد أصبح التعليم هو الطريق الصحيح لتسلق السلم الاجتماعي والاقتصادي في المجتمع الكوري، وقد كان من أحد أهم العوامل التي ساهمت في تطوير التعليم في كوريا هو الاهتمام والشغف والتضحية من أجل تعلم الأبناء، بموجب مبدأ (تعليم الأطفال هو استثمار للمستقبل) فلم يمتنع الأباء عن دعم تعليم أبنائهم مهما كانت الصعوبات التي تواجههم، حيث استمر التعليم خلال الحرب الكورية في الخمسينات من القرن الماضي، وباع الأباء حقولهم وأبقارهم دعماً لتعليم أبنائهم، وساعدت جمعية PTA بدعم المدارس مالياً لتكملة أي نقص في التمويل المدرسي. (Ministry of Education Republic of Korea, Education, the driving force for the development of Korea, 2015 :8)

ويهدف التعليم في كوريا الجنوبية إلى مساعدة جميع الناس في تحسين شخصيتهم الفردية، وتطوير القدرة على تحقيق حياة مستقلة والحصول على مؤهلات المواطنين الديموقراطيين، والقدرة على المشاركة في بناء دولة ديموقراطية وتعزيز رخاء البشرية جمعاء، وقد تم تنقيح المناهج الدراسية عام ٢٠١٥ كي تحقق هذه الأهداف وتسعى لتطوير الشخصية الفردية وهذه الأهداف هي: الشخص المستقل هو الذي ينشئ

هويته الشخصية وينقذ حياته المستقبلية مستنداً للنمو الشامل والتنمية، وهو شخص بارع يخلق أشياء جديدة من خلال تطبيق أفكار مختلفة ولديه روح لا تقهر مبنية على المعرفة والمهارات الأساسية، وهو الشخص الذي يستمتع ويطور الثقافات البشرية على أساس محو الأمية الثقافية وتحقيق القيم التعددية، وهو مواطن ديموقراطي يتفاعل مع العالم ويتعايش مع الآخرين بروح العناية والمشاركة، وللوصول لهذه الأهداف يحدد المنهج المنقح عام ٢٠١٥ مجموعة من الكفاءات الرئيسية للتنمية من خلال التعليم الابتدائي والثانوي وهي: **كفاءة الإدارة الذاتية،** وهي القدرة على قيادة حياة ذاتية تتوجه مع الهوية الشخصية والثقة والقدرات والمؤهلات الأساسية اللازمة للحياة الوظيفية، **كفاءة معالجة المعرفة /المعلومات،** وهي القدرة على معالجة واستخدام المعرفة والمعلومات من مختلف المجالات لحل المشاكل بطريقة عقلانية، القدرة على التفكير الابداعي، القدرة على خلق شيء جديد عن طريق دمج المعرفة والمهارات والخبرات من المجالات المهنية المتنوعة على أساس المعرفة التأسيسة العريضة، **الكفاءة الجمالية العاطفية،** وهي القدرة على اكتشاف وتقدير معنى وقيمة الحياة، وتعتمد على فهم متعاطف للآخرين والحساسيات الثقافية، **كفاءة الاتصال،** وهي القدرة على التعبير بفعالية عن أفكار ومشاعر الفرد في مختلف المواقف، والاستماع بانتباه إلى آراء الآخرين واحترامها، **والكفاءة المدنية،** وهي القدرة على المشاركة بنشاط في تنمية المجتمع مع القيم المواقف المطلوبة لكونها عضواً في المجتمعات المحلية والوطنية والعالمية. (Hyo-Jeong Kim and Jeongmin Eom, 2017: 1)

وقد أصابت الأزمة الاقتصادية كوريا إصابات مباشرة، إلا أن هذه الأزمة بالذات تحولت إلى دافع أساسى لتحديث نظام الرفاهية الاجتماعية فى كوريا فقد حققت الحكومة الكورية إنجازات ملحوظة، منها تحقيق التأمين الصحى الشامل بتوسيع نطاق التغطية ليشمل أصحاب المهن الحرة فى المدن، وإصلاح نظام التقاعد، وتوسيع نطاق التأمين المتكامل ضد البطالة، وإقرار قانون ضمان المعيشة الأساسية. (طاهر حمدى كنعان ومى حنانية، ٢٠٠٥: ٣١٤)

وما سبق من حب واحترام الشعب الكوري للتعليم والسعي إلى تطوير النظام التعليمي بعد الاستقلال عن اليابان كان دافع أساسى لتطبيق آليات تحقيق الرفاهية التعليمية داخل المجتمع الكوري، حيث يهدف التعليم الكوري لبناء الدولة وتحقيق الرخاء في كافة المجالات.

٣- العامل التكنولوجي:

حققت كوريا الجنوبية عملية تطوير سريعة للغاية في الأربعين سنة الأخيرة، وظهرت كمورد تنافسي في العديد من الصناعات التقنية المتوسطة والعالية، وقد تطورت المساحات والموارد والقدرات من عام ١٩٦٠ حتى الآن، ونمى الناتج المحلي الإجمالي والناتج المحلي الاجمالي للفرد في كوريا الجنوبية من عام ١٩٦٠ الى ٢٠٠٠، وتطورت الصادرات من ١٩٦٦ الى ٢٠٠٠، ويلاحظ أن النمو التكنولوجي لكوريا في تقدم مستمر الى قيم أعلى، وتتمثل مراحل التقدم التكنولوجي والصناعي والاقتصادي في كوريا الجنوبية فيما يلي: مرحلة الستينيات: كانت كوريا الجنوبية موجهة إلى استبدال الواردات قبل التحول إلى ترويج الصادرات، وفي هذه المرحلة شهدت إنشاء وتعزيز قدرات الإنتاج، مرحلة السبعينات: كانت فترة زيادة الصادرات وانشاء الصناعات الثقيلة وتنمية القدرات الاستثمارية، مرحلة الثمانينيات: ظهرت فيها الصناعات التقنية العالية، وأنشطة البحث والتطوير المحلية، وفي التسعينات: تم تعزيز الصناعات والأنشطة، والقدرات الانتاجية وتشمل الاشراف على مرافق الانتاج والمواد الخام والسيطرة عليها، وتخطيط الانتاج، ومراقبة الجودة، وقرارات مشاكل الانتاج، وتكيف المنتج، ومرافق الاصلاح والصيانة والتسويق، والقدرات الاستثمارية وتشمل التدريب على القوى العاملة، ودراسات الجدوى وغيرها.(Aouatif El Fakir, 2016: 5)

وهناك نوعان من الكيانات التي تعتمد على تعليم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بأكبر قدر من الكفاءة، وهي: المدارس الافتراضية والجامعات الالكترونية، وتدار المدارس الافتراضية من قبل المؤسسات التعليمية التي تقوم بتدريس الدورات بشكل كلي أو جزئي من خلال طرق الانترنت، حيث يمكن للأفراد أن يحصلوا على ائتمانات

للتخرج أو التقدم إلى الصف التالي، ومن أمثلة المدرسة الافتراضية المثالية: المدرسة الثانوية للهند، والمراسلة في سيئول وبوسان، وتعمل الجامعات على نفس الأساس ويمكن العثور على أمثلة معظمها في سيئول مثل جامعة هانيانج سايبر وجامعة سايبر الدولية. (Maciej Grzybowski, 2013: 7)

ومعظم المبادرات التعليمية في كوريا تكون مدعومة من الحكومة، ويتضح دور الحكومة في انشاء وصيانة نظام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فهناك حاجة لوجود نظام بيئي مناسب للمحتوى الرقمي الذي تدار بشكل أفضل من قبل الهيئات الحكومية، مثل وزارة التعليم والعلوم والتكنولوجيا التي هي البادئ ومنفذ السياسة، وتكون بعض الأهداف الرئيسية للوزارة هي خلق بيئة تعليمية مع مراقبة الجودة الدائمة، والتوزيع على الصعيد الوطني والدولي، والمعلمين المؤهلين ومطوري المحتوى، كل ذلك وفقاً لقوانينها ولوائحها وسياساتها، والقصد الرئيسي هو تحويل جميع الكتب المدرسية الابتدائية إلى رقمنة بحلول عام ٢٠١٤، والمدارس المتوسطة والثانوية بحلول عام ٢٠١٥، وتوفير الانترنت اللاسلكي في كل مدرسة، وأقراص لكل طالب، وتتوقع الحكومة تقديم أقراص مجانية للطلبة الذين يعانون من أوضاع مالية صعبة والذين لا يستطيعون تحمل تكلفتها لضمان فرص تعليم متساوية، ومن المخطط أن يتم انفاق أكثر من ٢ تريليون وون كوري بما يعادل ٨.١ مليار دولار أمريكي، وانفاقها في البنية التحتية الضرورية، من شراء الأجهزة إلى تدريبات الموظفين.(Maciej Grzybowski, 2013: 7)

والعامل التكنولوجي كان له أثر كبير في آليات تحقيق الرفاهية التعليمية في كوريا الجنوبية من الاهتمام بمرحلة رياض الأطفال، توفير تعليم إلزامي مجاني عالي الجودة، نشر التعليم مدى الحياة، نشر العلم وتوظيف التكنولوجيا في التعليم، تطبيق اللامركزية والحكم الذاتي في التعليم وتحسين نظام تمويل التعليم في كوريا الجنوبية.

القسم الخامس: آليات تحقيق الرفاهية التعليمية في السويد:

للرفاهية التعليمية في السويد العديد من الآليات المستخدمة منها:

١- الإهتمام بمرحلة رياض الأطفال في السويد.

٢- توفير تعليم إلزامي مجاني عالي الجودة في السويد.

٣- نشر التعليم مدى الحياة في السويد.

٤- نشر العلم وتوظيف التكنولوجيا في التعليم في السويد.

٥- تحقيق جودة الخدمات التربوية في السويد.

٦- تطبيق اللامركزية والحكم الذاتي في التعليم في السويد.

٧- تحسين نظام تمويل التعليم في السويد.

وما يلي هو عرض لآليات تحقيق الرفاهية التعليمية في السويد:

١- الاهتمام بمرحلة رياض الأطفال في السويد:

توفر البلديات في السويد التعليم ما قبل المدرسي Forskola للأطفال من سن سنة إلى خمس سنوات، ويختلف دعم الدولة مع مقدار الدعم المخصص من البلديات وأيضاً مع تفاوت عمر الطفل وحالة عمل الوالدين، وتهدف الحضانة في السويد إلى التأكيد على أهمية اللعب في تطوير الطفل وفي التعلم، وتكون مصالح واحتياجات الأطفال هي المكونات الرئيسية في منهج ما قبل المدرسة، وعندما يصل الأطفال لسن السادسة فإن الحكومة والبلديات تضمن لكل الأطفال الحصول على مكان في مرحلة التعليم ما قبل المدرسي لمدة عام واحد فيما يسمى ب Forskoleklass قبل البدء في التعليم الإلزامي، ويسمى بالصف السادس حيث يعمل كجسر بين المدرسة التمهيدية والمدرسة، وهو صف مجاني يهدف إلى تشجيع تطوير وتعلم كل طفل وإعدادهم لمزيد من التعليم، وغالباً ما يتم ترتيبه بالاقتران مع المدرسة الإلزامية لتكون أكثر ارتباطاً وتدعم بعضها البعض من خلال مزيج تفاعلي من التقاليد التعليمية المختلفه، هذا التكامل يهدف الى خلق نظام تعليم اكثر تماسكا يدعمه وجهة نظر مشتركة للطفل والمعرفه والتنمية

والتعلم، وبالرغم من أن مرحلة التعليم ما قبل المدرسة غير إلزامية إلا أن كل الأطفال السويديين تقريباً يلتحقوا بها. (Jenny Berglund, 2017: 4)

وفي هذه المرحلة يكون التعليم للمتعة واللعب والابداع، فالأساس أن يكون الأطفال في محيط آمن يضمن تطورهم وتعلمهم مدى الحياة، وبوجه عام تفتح المدارس التمهيدية من الصباح إلى المساء طوال العام، وتغلق فقط في عطلات نهاية الأسبوع وفي الأعياد الوطنية، وتمول مرحلة ما قبل التعليم من القطاع العام وتكون الرسوم مخفضة، وتغطي احتياجات الطفل بغض النظر عن الظروف المالية للوالدين، وعلى الرغم من أن جميع المدارس التمهيدية تتبع نفس المنهج الدراسي إلا أن جميع االمدارس التمهيدية ليست متساوية بل على العكس تماماً حيث يوجد تباين واسع في مناهج التدريس، ويظل المبدأ الأساسي هو أن الرعاية والتنشئة الاجتماعية والتعلم كلها عناصر أساسية في النهج العام، ويجب تشجيع الأطفال على اللعب والابداع والاستمتاع بالتعلم، ويتم التركيز بشكل كبير على تحفيز التطور اللغوي والرياضي لكل طفل، وأيضاً التركيز على الأنشطة الابداعية وقضايا الحفاظ على البيئة والطبيعة، فبعض المدارس التمهيدية تتخصص في الموسيقى أو اللغة بينما تركز مدارس أخرى على العالم الطبيعي وقضاء الأطفال وقتاً في الهواء الطلق في جميع الظروف الجوية، حيث يتحمل المعلمون في مرحلة ما قبل المدرسة والرؤساء المسئولية عن المحتوى التعليمي المقدم للأطفال وكيفية تنفيذه، ويقومون بوضع القيم والمهام والأهداف الأسياسية في منهاج محدد. (Government Offices of Sweden, 2016:12)

كما توجد أشكال أخرى من التعليم التربوي بما يسمى الرعاية التربوية أو مرحلة ما قبل المدرسة المفتوحة، وهي عبارة عن مراكز مفتوحه للمدارس والرعاية أثناء الفترات التي لا يتوفر فيها مركز رياض أطفال أو خارج المدرسة، فهي توفر الرعاية التربوية للأطفال من سن سنة إلى ١٣ عام من خلال دور الرعاية النهارية العائلية، تهدف هذه المراكز إلى التعلم والقيام برحلات والمساعدة في الواجبات المدرسية ولعب كرة القدم والراحة، فهي مراكز تهدف إلى المساعدة في اكمال التعليم في فصول ما قبل المدرسة

وفي المدرسة، وأن يحفز نمو الطفل وتعلمه، وأن يوفر فرصاً للترويح الهادف، كما تمكن المراكز الآباء من الجمع بين كونهم آباء وأمهات وبين انشغالهم بالعمل أو الدراسات، ويحضر معظم الأطفال في السويد مركزاً خارج المدرسة يتم تنسيقه مع المدرسة، وهذه المراكز المدرسية مفتوحة طوال العام، ويتم تصميم ساعات العمل الخاصة بهم وفقاً لساعات المدرسة والعطلات، هذه المدارس التمهيدية المفتوحة تقدم للأطفال الصغار أنشطة تربوية إلى جانب البالغين الذين يرافقونها، في حين تمنح الكبار الفرصة للاختلاط مع البالغين الآخرين، ولا يحتاج زوار المدرسة التمهيدية المفتوحة التسجيل بأي شكل من الأشكال، فهم يقررون ببساطة أين ومتى يرغبون في الحضور. (Government Offices of Sweden, 2016:12-14)

٢- توفير تعليم إلزامي مجاني عالي الجودة في السويد:

اصبحت المدرسة الإبتدائية في السويد إلزامية بحلول عام ١٨٤٢، وفي ١٩٥٠ أصبح بالتعليم السويدي ٩ سنوات من التعليم الإلزامي، وفي ١٩٦٢ تم تأسيس المناهج الدراسية الوطنية الأولى، وفي ١٩٦٦ أصبحت وزارة التربية والتعليم مسئولة عن رياض الأطفال، وفي ١٩٦٨ تم تنفيذ قانون الخدمة الخاصة الذي يضمن التحاق جميع الأطفال بالتعليم بما فيهم الأطفال ذوي الاعاقات الذهنية، وفي ١٩٩٤ ادخلت تغييرات على المناهج تحدد فيها المسؤولية التعليمية وطرق التدريس غير التقليدية وأدوار المعلم ووسائل التعليم، وفي ١٩٩٧ قرر قانون التعليم السويدي أن كل الأطفال في التعليم الإلزامي يصرف لهم وجبة غذائية مجانية، وفي ١٩٩٨ حصلت الحضانة على منهج دراسي وطني خاص بهم، وفي ١٩٩٨ تم منح الأطفال في سن السادسة فرصة حضور رياض الأطفال في المدرسة، وفي ٢٠٠٦ قرر قانون جديد لحظر التمييز وعلاج الأطفال الذين تعرضوا للعنف، وفي ٢٠١١ تمت مجموعة كبيرة من الاصلاحات المدرسية تشمل الدرجات ونظام تعليمي جديد وتدريب المعلمين، وفي ٢٠١٢ تم تعيين للمدارس ومرحلة ما قبل المدرسة معلمات رياض الأطفال بعقود دائمة. (The Swedish Institute (SI), 2012: 4)

وينص قانون التعليم السويدي على أن جميع الأطفال والشباب يجب أن يحصلوا على فرص متساوية في التعليم بغض النظر عن الجنس، أو السكن أو الظروف الاجتماعية أو الظروف الاقتصادية، والحضور في المدرسة إلزامي لجميع الأطفال حتى العام التاسع، كما يحضر تقريباً جميع الأطفال في سن ٦ سنوات في رياض الأطفال كسنة تدريبية بالرغم من انها غير الزامية، هذا يعني أن جميع الطلبة في السويد يتلقوا عشر سنوات من التعليم في كل شيء، ويشمل التعليم الإلزامي أيضاً مدارس لتلبية الاحتياجات المختلفة مثل مدارس سامي والمدارس الخاصة Specialskolor، وبرامج للطلبة ذوي الاعاقات الذهنية، ومدارس خاصة للأطفال ذوي صعوبات السمع والكلام، أو الذين لديهم ضعف للبصر مع اعاقات اخرى. (The Swedish Institute (SI), 2012:2)

وطبقاً لقانون التعليم السويدي فيما يتعلق بالالتحاق الإجباري بالمدرسة فإن الأطفال الذين يعيشون في السويد ملزمون بالحضور الإجباري للمدرسة، ويحق لجميع الأطفال الخاضعين للتعليم المدرسي الإلزامي تلقي التعليم الأساسي في المدارس العامة، كما أن جميع الطلبة في المدرسة الإلزامية والمدرسة الخاصة ومدرسة سامي يحق لهم المشاركة في التعليم والأنشطة مالم يكن لديهم سبب وجيه لعدم الالتحاق، وهذا يعني أن جميع طالبي اللجوء الشباب لديهم الحق لحضور التعليم ما قبل المدرسي والتعليم المدرسي فور وصولهم للبلاد، ويكون للبلديات الحق في تمويل الدولة لتغطية تكاليف التعليم للطلاب الوافدين حديثاً، وتوصي الوكالة الوطنية السويدية للتعليم أولياء أمور الأطفال والشباب الذين وصلوا حديثاً إلى البلاد الاتصال بالمدرسة المخصصة دون تأخير، وأحد عيوب أو عواقب التعليم الإلزامي الشامل في السويد هو أن التعليم المنزلي غير موجود تقريباً.(Jenny Berglund, 2017: 4)

ويقسم نظام المدارس العامة السويدية إلى التعليم الإلزامي وغير الإلزامي، ويضم التعليم الإلزامي المنتظم المدارس العامة ومدرسة سامي والمدارس الخاصة، وبرامج للتلاميذ ذوي صعوبات التعلم، وهي مدارس إجبارية مدتها ٩ سنوات للأطفال الذين تتراوح

أعمارهم بين ٧ سنوات إلى ١٦ سنة ومعظم الأطفال يبدأون تعليمهم في المدرسة قبل عام وهم في سن السادسة، حسب رغبة الوالدين، أحدث المناهج الدراسية للتعليم الالزامي كانت عام ١٩٩٤ وهذا المنهج يوضح للمدرسة القيم والأهداف الأساسية والمبادئ التوجيهية، وهناك أيضاً المناهج المعتمدة الوطنية لمختلف المواضيع، وكل بلدية يكون لها حرية الاختيار في اتخاذ القرار بشأن خطة المدرسة المحلية التي تبين كيف يتم تنظيم وتطوير المدارس في تلك البلدية، ويعتبر جميع التعليم في النظام المدرسي العام الإلزامي مجاني فلا يدفع عادة الطلبة أو والديهم أي مصروفات للمواد التعليمية، او الواجبات المدرسية أو الخدمات الصحية أو النقل المدرسي، ويبدأ العام الدراسي العادي في نهاية أغسطس ويمتد إلى بداية يونيو السنة التالية، أما التعليم غير الالزامي فيتضمن مرحلة ما قبل المدرسة، والمدرسة الثانوية، والمدرسة الثانوية العليا، ومدارس التلاميذ الذين يعانون من عيوب التعلم، وتعليم الكبار في البلدية، والتعليم للبالغين الذين يعانون من عيوب التعلم، حيث ينتقل جميع تلاميذ المدارس الإلزامية تقريباً مباشرة إلى المدرسة الثانوية، وكل بلدية في السويد تكون مطالبة بموجب القانون تقديم جميع الطلبة الذين اتمو التعليم الالزامي الى مدرسة التعليم الثانوي العليا، وفيه يتم تقديم برامج شاملة للتعليم العام تجعل الطلبة مؤهلين للدراسة في الجامعة أو مستوى ما بعد الثانوي، يلتحق الاشخاص بالمدرسة الثانوية حتى يبلغوا ٢٠ عام وبعد هذا السن فيوجد اشكال مختلفة من تعليم الكبار المنتظم الوطني والبلدي، ويسمى تعليم الكبار الذي تنظمه البلدية KOMVUX وهو يشمل التعليم الاساسي والتعليم الثانوي العلوي، فضلاً عن برامج التعليم المستمر. (European Commission: Education, Work, Guidance in Sweden, 2007 :7)

٣- نشر التعليم مدى الحياة في السويد:

يعتبر مكتب البرنامج للتعليم والتدريب IPK جهة مستقلة تحت اشراف وزارة التربية والبحث السويدية، وهو بمثابة الوكالة الوطنية لبرنامج التعليم مدى الحياة وإدارته، ويشمل العديد من البرامج الدولية الأخرى والأنشطة، جنباً إلى جنب مع بعض المبادرات السويدية. (European Commission: Education, Work, Guidance in Sweden, 2007:4)

فمبادرة تعليم الكبار في السويد هي مصطلح شامل لسلسلة من المبادرات الحكومية الجارية في مجال تعليم الكبار والتعليم مدى الحياة، ويشمل ذلك تمويل أماكن الطلبة الدائمة في عدد من الأشكال المختلفة للتعليم والمدارس للبالغين، إلى جانب المبادرات الرامية إلى زيادة جودة تعليم الكبار، كما تؤثر المبادرات على مجالات السياسات المرتبطة الأخرى مثل سياسة الشباب وسياسة سوق العمل والسياسة الإقليمية وسياسة التكامل، وتشمل مبادرة تعليم الكبار برامج في التعليم المهني للكبار والتعليم المهني العالي والمدارس الثانوية الشعبية والكليات الجامعية والجامعات. (Government Offices of Sweden, 2016:17)

فقد أصبحت المدارس الثانوية العليا الشعبية جزء مهم ومؤسس من نظام تعليم الكبار في السويد، منتشرة في جميع أنحاء السويد منذ عام ١٨٦٨، ويوجد الآن ١٥٠ من المدارس الثانوية الشعبية في جميع أنحاء السويد، ١٠٧ من هذه المدارس يتم تشغيلها من قبل الحركات الشعبية المختلفة، مثل المنظمات غير الحكومية والجمعيات، في حين أن ما تبقى من ال٤٣ مدرسة تديرها مجالس المقاطعة أو المناطق، وجميع المدارس الثانوية الشعبية تعطي دورات عامة لمدة ٣ سنوات فهي مناسبة لأولئك الذين لم يكملوا تعليمهم الثانوي أو أولئك الذين يرغبون في التأهل للتعليم العالي، غالبية المدارس الشعبية العليا تقدم أيضاً مجموعة واسعة من الدورات الخاصة، مثل الدورات الجمالية الفن والتصميم ورسم اللوحات وغيرها والموسيقى والدراسات البيئية والدراسات المتعلقة بالبلدان النامية، وبعض المدارس توفر التعليم المهني والتدريب، وبعضهم في مرحلة مستوى ما بعد الثانوي، ويكون العيش في مكان الدراسة أمر مهم، حيث أن الدراسة والمعيشة في المدرسة يخلق الشعور بالمجتمع، ويعطي فرصة للقرب بين الرفقاء وتبادل وجهات النظر خارج الصف، وتكون جميع الرسوم الدراسية مجانية، أما تكاليف الاقامة والسكن فتكون حوالي ٤٠٠٠-٤٥٠٠ كرونة سويدية شهرياً للطلبة السويديين والمواطنين غير السويديين ولكنهم يعيشون في السويد منذ فترة طويلة، وايضاً يكون لهم فرصة للتقدم بطلب للحصول

على منحة لتغطية جزء من التكاليف. (European Commission: Education, Work, Guidance in Sweden, 2007:9)

ويتم مراقبة المدارس الثانوية الشعبية وتقييمها وفقاً لأحكام قانون غير رسمي خاص لتعليم الكبار، والذي يتم من قبل المجلس الوطني السويدي لتعليم الكبار، وهي جمعية غير هادفة للربح توكل اليها بعض المهام من قبل الحكومة والبرلمان، وتتلقى أيضاً هذه المدارس منح من الدولة، ويعتمد منهج هذه المدارس على تقديم دورات مناسبة لأولئك الذين لم يكملوا تعليمهم الثانوي، لأنها توفر معرفة ومستوى معادل للمدرسة الثانوية العليا، مع عدم وجود منهج مركزي محدد فتقوم كل مدرسة بتحديد برنامجها الخاص، وتكون مدة الدراسة بهذه المدارس من سنة ل ٣ سنوات حسب الخلفية العلمية السابقة لكل متعلم، وأدنى عمر للقبول هو عادة ١٨ سنة، والدوات العامة التي تقدم في المدارس الثانوية الشعبية يتم مراجعتها من قبل الحكومة السويدية ومجلس التعليم العالي والوكالة الوطنية السويدية للتعليم العالي المهني، للتأكد من وصولها لمستوى معين يؤهلها لأن تكون متساوية مع المدرسة الثانوية، مما يعني أن المشاركين فيها يكونوا مؤهلين للالتحاق بالتعليم العالي والدراسات الجامعية من خلال شهادة التحقق من معرفة المشاركين، وتسمى بالشهادة الأهلية للتعليم العالي والتعليم المهني العالي. (The Information Service of the Swedish Folk High Schools, 2016: 1)

ومن الجدير بالذكر أن مشاركة البالغين (٢٥-٦٤) في التعليم مدى الحياة في السويد مرتفعة، حيث تعتبر واحدة من أعلى المعدلات في الاتحاد الأوروبي، فتعليم الكبار هو استثمار طويل الأجل في السويد وخاصة بالنسبة لأولئك الذين تتراوح أعمارهم بين ١٨ و٢٤ الذين تركوا المدرسة في وقت مبكر، وما يقرب من نصفهم يلتحقون بالتعليم العالي بعد المشاركة في برنامج تعليم الكبار للبالغين، وللسويد أكبر نسبة للبالغين الذين يحققون أعلى الدرجات في حل المشكلات في التكنولوجيا مقارنة بدول الاتحاد الأوروبي. (European Union, 2016:7)

وتواصل الحكومة السويدية سعيها لتحسين الوصول والالتحاق بتعليم الكبار والتعليم والتدريب المهني، فمنذ يناير ٢٠١٧ أصبح يحق للبالغين الذين تزيد أعمارهم عن

٢٠ سنة والذين تركوا نظام التعليم بالفعل أن يكملوا دراستهم السابقة ويحصلون على مؤهل علمي ثانوي، ويرجع ذلك لزيادة جاذبية التعليم الثانوي العالي المهني في السويد. (Judith Peterka, Diana Toledo Figueroa, Gillian Golden and Manon . Giovinazzo, 2017:6)

٤- نشر العلم وتوظيف التكنولوجيا في التعليم في السويد:

للسويد دوراً مهماً في العلوم والتكنولوجيا العالمية، فنظام الابتكار لديها لا يتم فقط من خلال وجود الشركات في الخارج ولكن أيضاً من خلال التعاون البحثي عبر الحدود، والعلم والتكنولوجيا، تم توقيع اتفاقات على المستوى الحكومي من خلال المنشورات العلمية والبحث الجامعي.(Ana Paula do Nascimento, 2017: 146)

ويمكن النظر إلى سياسات التكنولوجيا والابتكار كنظام ثلاثي له طبقات متراكبة أو مراحل مختلفة، المرحلة الأولى تمثلت في سياسة STI وفيها كان العلم كمحرك للتقدم وذلك من ١٩٤٠، والمرحلة الثانية تطور مفهوم العلم وأصبح العلم كحل للمشكلة أو ما يسمى بالرصاصة السحرية، فالعلم أداة يمكنها حل المشكلات، وذلك خلال ١٩٦٠ و ١٩٧٠ وفيها توسع البحث بشكل كبير، وكل البحوث التي قامت بها الجامعات كانت بتكليف وتمويل من الوكالات الحكومية، وكان أحد مبررات تمويل الحكومة للجامعات هو زيادة قاعدة المعرفة في حياتهم و دعم عملية التغير التقني، وخلال المرحلة الثالثة من سياسة العلم والتكنولوجيا والابتكار، تم النظر فيها إلى العلم كمصدر للفرص الاستراتيجية وهي المرحلة الأخيرة والتي بدأت خلال ١٩٨٠ وقد أدت هذه النظرة إلى زيادة التركيز على مجالات البحوث الاستراتيجية في السويد، وفي تلك الفترة دمج نظام البحث مرحلة أخرى مع مرحلة العلم كمصدر للفرص الاستراتيجية، وأصبح هدف العلم الأساسي هو السعي وراء الفرص الاستراتيجية للبحث. (Ana Paula do Nascimento, 2017: 148,149)

في العقود الأخيرة خضع نظام التعليم السويدي لإعادة هيكلة كبيرة، وتم ادخال اصلاحان مهمان في المدارس السويدية، الإصلاح الأول: تضمن إعادة هيكلة النظام المدرسي السويدي كجزء من ما يسمى حرية اختيار المدرسة، بمعنى ان الأباء أحرار في

اختيار أي مدرسة في السويد لأطفالهم، والاصلاح الثاني هو الرقمنة المستمرة للمدارس السويدية، بمعنى الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بين الأفراد، وأدى زيادة استخدام التكنولوجيا في المجتمع السويدي إلى زيادة الضغط على المدارس لاكتساب واستخدام تكنولوجيا المعلومات IT، وقد كان لهذه الاصلاحات تأثيراً كبيراً على عمل المديرين والقيادات وتنظيم المدارس. (Eva Mårell-Olsson and Peter Bergström, 2018:176) فتكنولوجيا المعلومات والاتصالات هي احدى أدوات التدريس التي تحتاجها المدارس لتحقيق أهدافها.

ووفقاً للرقمنة المستمرة للمدارس السويدية قامت السويد بمبادرات الحوسبة في التعليم من الروضة إلى الصف الثاني عشر، حيث استثمرت جميع البلديات البالغ عددهم ٢٩٠ بلدية في السويد، في الحوسبة بطريقة واحد لواحد بمعنى أن يكون لكل طالب في المدرسة جهاز كمبيوتر محمول أو الكمبيوتر اللوحي متاح للاستخدام الخاص، وشبكة لاسلكية في المباني المدرسية، والبرمجيات اللازمة للاستخدام داخل المدرسة، وتوفير الحوسبة السحابية لمشاركة المعلومات وتخزينها واسترجاعها كبيئة للحوسبة الفردية. (Eva Mårell-Olsson and Peter Bergström, 2018:176)

ففي السويد يتم تقديم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كقوة لديها القدرة على تحويل التعليم لأفضل، وأيضاً كوسيلة للمساهمة في المساواة التعليمية بسبب تأثيراتها المحفزة على الطلاب وإمكاناتها للتعليم الفردي والتمايز، فقد اتخذت الحكومة السويدية قراراً يسمى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للجميع، ووضعت جدول أعمال رقمي للسويد، واقترحت هدفاً جديداً لسياسة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وهو الاستفادة القصوى من التطورات التكنولوجية في جميع المجالات الاجتماعية، كوسيلة للمساهمة في تحقيق أهداف أكثر شمولاً مثل النمو المستدام وتجويد نوعية الحياة، أي أن السويد يجب أن تصبح الأفضل في العالم في استغلال فرص الرقمنة، وينص القرار فيما يتعلق بموضوع التعليم على ما يلي: يجب أن يتاح لأطفال المدارس والمعلمين الوصول إلى أدوات التعلم الحديثة المطلوبة للتعليم المعاصر، ويجب على كل تلميذ عند اكمال

المدرسة الابتدائية والاعدادية أن يكون قادراً على استخدام التكنولوجيا الحديثة كأداة للبحث عن المعرفة والتواصل والابتكار والتعلم. (ICT for Inclusion Sweden Country Report, 2013: 1)

وقد كلفت الحكومة الوكالة الوطنية للتعليم بمهمة تعزيز استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في رياض الأطفال والمدارس، بناء على احتياجات وظروف المجموعة المستهدفة، فيجب على السلطة نشر المعرفة المتعلقة بكيفية استخدام وتكوين تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في عمليات التعلم والأدوات الرقمية، كما يجب على الوكالة تعزيز التواصل مع التلاميذ والآباء بمساعدة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والعمل على ضمان الاستخدام الآمن لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وحماية السلامة الشخصية، ويجب أن يكون هناك أيضاً نقاش حول كيفية تعزيز نهج حاسم للمعلومات المتاحة من خلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ومن مهام الوكالة الوطنية للتعليم الأخرى تقييم الاحتياجات التنموية لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في رياض الأطفال والمدارس وتعليم الكبار وتقديم اقتراحات بشأن التحسينات الممكنة، ويجب أن يكون هناك تركيز خاص على استخدام المعلمين لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات كآداة في التعليم. (ICT for Inclusion Sweden Country Report, 2013: 2)

وتقع على المدرسة مسئولية ضمان وصول التلاميذ إلى الأدوات التعليمية الحديثة في تعلمهم مثل استخدام تركيب الكلام أو الكتب الالكترونية في القراءة والصور كدعم في الكتابة والكتب التي يتم جمعها في مكان واحد في قارئ الكتروني أو جهاز لوحي، بالنسبة للأطفال والشباب الذين يحتاجون إلى الدعم، غالبا ما تكون تقنية المعلومات في شكل أدوات حديثة شرطاً أساسياً للتعلم الجيد، كما أن المدرسة مسئولة عن التأكد من أن كل تلميذ، عند اكمال المدرسة الإلزامية يمكنه استخدام التكنولوجيا الحديثة كآداة في البحث عن المعرفة والاتصال والابداع والتعلم. (ICT for Inclusion Sweden Country Report, 2013: 3)

وتكون مؤسسة البنية التحتية للانترنت هي المسئولة عن نطاق المستوى السويدي وتطوير الانترنت السويدي تقرير المؤسسة ان هناك اتجاه واضح لاستخدام الانترنت بين الأعمار الأقل والأدنى، يمثل تلاميذ المدارس في المرحلة الإعدادية أكبر زيادة، ولكن واحداً من كل اثنين في الثالثة من العمر واثنين من كل خمسة في الثانية من العمر يستخدمون الانترنت ايضاً، كما اصبح من الشائع بشكل متزايد الاتصال بالانترنت باستخدام الهواتف الذكية والاجهزة اللوحية، في غضون عامين فقط، حصل ثلث السكان السويديون على اتصال بالانترنت عبر الهاتف المحمول، اكثر من نصف السكان لديهم هاتف محمول متصل بالانترنت. (ICT for Inclusion Sweden Country Report, 2013: 4)

وتعد شبكة CAAST-Net Plus شبكة من ٢٦ شريكاً من افريقيا وأوروبا، يعملون معاً لتحسين التعاون بين المنطقتين في مجال البحث والابتكار، وتتمثل الأهداف المحددة للشبكة في: تشجيع المزيد من التعاون الإقليمي في مجال العلوم والتكنولوجيا من أجل تحقيق نتائج معززة حول مواضيع ذات اهتمام مشترك، وخاصة فيما يتعلق بالتحديات المجتمعية العالمية لتغيير المناخ والأمن الغذائي والصحة، بالإضافة إلى تعزيز الحوار بين أصحاب المصلحة من أجل جمع الآراء المستنيرة حول عملية التعاون الإقليمي الثنائية، وصياغتها ونشرها بطريقة تقبلها الجهات الرسمية، وتتطلب التحديات المجتمعية العالمية مثل تغير المناخ والصحة والأمن الغذائي استجابات منسقة من جانب الجهات الفاعلة عبر القطاعات والدول والأقاليم، في جهود البحث والابتكار التي تركز على هذه التحديات، لطالما تم الاعتراف والتشجيع على ضرورة الاستعانة بالعديد من الجهات الفاعلة على نطاق واسع للعمل معاً، سواء بغرض تجميع الموارد المالية أو موارد المعرفة أو البنية التحتية البحثية النادرة أو ما إذا كان ذلك لغرض ضمان أن يتم تطبيق هذه التطبيقات الجديدة على نطاق واسع.(CAAST-Net Plus, 2016: 3)

٥- نشر اللامركزية والحكم الذاتي في التعليم في السويد:

يعتبر نظام التعليم في السويد نظاماً شديد اللامركزية، حيث تتحمل الحكومة السويدية المركزية المسئولية العامة عن التعليم فهي المسئولة عن وضع وتطوير المناهج والأهداف والمبادئ التوجيهية الوطنية لنظام التعليم، كما تتقاسم الحكومة المسئوليات على المستوى المركزي بين وزارة التعليم والبحوث وثلاث وكالات وطنية مستقلة تم انشاؤها بموجب التشريع، وهي: أولاً: الوكالة الوطنية السويدية للتعليم وهي المسئولة عن تدعيم وتقييم عمل البلديات والمدارس وتنسق مع الوزارة في وضع الأهداف والمناهج الوطنية وتنشر مجموعة من الاحصاءات التعليمية، ثانياً: مديرية المدارس السويدية وهي وكالة مسئولة عن انشاء مدارس مستقلة جديدة تتبع البلديات ومنظمي المدارس المستقلة وقوانين ولوائح المدارس نفسها، ثالثاً: الوكالة الوطنية لتعليم ذوي الاحتياجات الخاصة، وهي المسئولة عن تنسيق جهود الحكومة فيما يتعلق بالطلبة ذوي الاحتياجات التعليمية الخاصة، ووفقاً لقانون التعليم، فإن ٢٩٠ بلدية في السويد تكون مسئولة عن قطاع المدارس العامة، ويتم تنظيم البلديات ومقدمي المدارس المستقلة في جمعيتين: الجمعية السويدية للسلطات المحلية والمناطق، وهي التي تمثل البلديات، والرابطة السويدية للمدارس المستقلة، والتي تمثل منظمي المدارس الخاصة، هذه الجمعيات مسئولة عن تنفيذ الأنشطة التعليمية وتنظيم وتشغيل الخدمات المدرسية، وتخصيص الموارد وضمان الوفاء بالأهداف الوطنية للتعليم، وينص قانون الحكم المحلي السويدي على أن تخضع كل بلدية لهيئة منتخبة هي الجمعية البلدية، حيث تعين الجمعية البلدية هذه لجنة تعليمية تحكم نظام التعليم العام بها، ويقوم قادة المدارس في المدارس البلدية بتقديم التقارير إلى لجنة التعليم، ويقوم عدد محدود ولكن متزايد من البلديات بإعادة تخصيص الموارد للمدارس التي لديها طلبة منخفضوا الأداء و/أو المحرومين اجتماعياً، وهناك سلطة رابعه مدرسية تعمل على تعزيز الجودة والنتائج في المدارس وهي المعهد السويدي للبحوث التربوية، وهو يقوم بالمساعدة على اعطاء المعلمين وغيرهم من العاملين في رياض

الأطفال والمدارس وتعليم الكبار دعم علمي. (Judith Peterka, Diana Toledo Figueroa, Gillian Golden and Manon Giovinazzo, 2017:15)

وقد مرت عملية اصلاح المدارس والتحول إلى اللامركزية في السويد بثلاث فترات حكومية، الفترة الأولى تزامنت مع مشروع القانون الأول عام ١٩٨٨، والذي كان من المتوقع أن يتم تحويل المدرسة الثانوية من كونها مركزية منظمة إلى مدرسة في نظام بلدي يوجه وفقاً للأهداف، فأصبحت البلدية هي المسئولة عن تنظيم وتوجيه المدارس وفقاً للأهداف الموضوعة، ويسمى هذا بمشروع قانون مبادئ التوجيه المدرسي حسب الأهداف، وأصبح البرلمان السويدي والحكومة مسئولة عن ضمان أن يكون التعليم مكافئاً في جميع أنحاء البلد، بينما تكون البلديات مسئولة عن تنفيذ اللوائح الجديدة وتنظيم الانشطة اليومية المدرسية، والمرحلة الثانية تزامنت مع مشروع القانون الثاني ١٩٨٩ يهدف هذا القانون الى جعل البلدية رئيساً وهي التي تقرر بنفسها تنظيم التعليم الابتدائي والثانوي داخل البلدية من حيث عدد المدارس أو أحجام الفصول وتوظيف المعلمين والمديرين ودفع الخدمات المدرسية وأيضاً أصبح للبلديات حرية أكبر لتخصيص الموارد داخل البلدية، بينما يكون دعم الدولة لايجاد تعليم متكافئ وطني، والفترة الثالثة تزامنت مع مشروع القانون الثالث عام ١٩٩٠ والذي ينطوي على تقسيم واضح للمسئوليات بين الدولة والبلديات كجزء من أنشطة المدرسة الابتدائية والمدرسة الثانوية العليا والتعليم المهني للبالغين، وقد أعدت الدولة المناهج الدراسية للمدرسة الثانوية العليا عام ٢٠١١ وتم تقديم وثيقة للمديرين والمعلمين تعلم كيف يجب تنظيم العمل اليومي في المدرسة الثانوية العليا، وقد جعلت انظمة الدولة الجديدة الحرية للبلديات لتنظيم الانشطة المدرسية وفقاً لاحتياجاتهم وظروفهم، وهو ما يعني أن قادة المدارس وقادة الحضانات والمدرسين ومعلمي رياض الأطفال وموظفي المدارس الآخرين والأطفال والتلاميذ وأولياء الأمور لديهم كل فرصة للمشاركة والتعبير عن آرائهم، ويوجد قدر كبير من الحرية على المستوى المحلي، حيث يتم إدارة النظام من خلال الأهداف والنتائج. (Staffan Kling & Iwona Sobis, 2017: 7)

كما تتمتع مؤسسات التعليم العالي في القطاع العام في السويد بالكثير من الحكم الذاتي داخل نظام الإدارة، من خلال الإدارة بالأهداف، حيث يتحمل البرلمان السويدي Riksdag والحكومة مسئولية كاملة عن التعليم العالي والبحث العلمي في السويد، فهم من يقرر ويضع اللوائح وتخصص الموارد لمؤسسات التعليم العالي، بالإضافة إلى وضع الأهداف والمبادئ التوجيهية، وبذلك تكون مؤسسات التعليم العالي حرة نسبياً في اتخاذ القرار بشأن تنظيماتهم الخاصة، من حيث طريقة استخدام الموارد والدورات الجامعية.(Swedish Higher Education Authority (UKÄ), 2016:14)

٦- تحسين نظام تمويل التعليم في السويد:

التعليم في السويد مجاني باستثناء مرحلة ما قبل المدرسة والتعليم العالي الذان يمولان جزئياً من الحكومة، وتمول البلدية التعليم من الضرائب بواقع ٧٠٪، والباقي يكون من خلال الرسوم والايجارات ومنح الدولة، وتستثمر السويد في التعليم ما يقرب من ٦.٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي. (The Swedish Institute (SI), 2012:2)

حيث يتم تمويل المدارس السويدية في الأساس من خلال الضرائب البلدية، في حين أن ١٥٪ من الميزانية تعتمد على المنح الحكومية، لذلك لا توجد مدارس ممولة من القطاع الخاص في السويد، فالبلدية التي يتبعها الطالب هي المسئولة عن التمويل المدرسي، بغض النظر عما إذا كان الطلبة ملتحقون بمدرسة عامة أو مدرسة مستقلة، حيث يتبع التمويل الطالب إلى أي مدرسة التحق وسجل بها الطالب، حيث لا يسمح للمدارس بتقاضي أي رسوم من الطلبة، وهذا يعني أنه يحق للمدارس المستقلة الحصول على تمويل عام من البلديات المحلية للطلبة، وتعتبر الميزانية المدرسية لمرحلة ما قبل المدرسة والمدارس الابتدائية والثانوية لامركزية بالكامل للبلديات، ويتم تمويلها من خلال الضرائب البلدية، حيث تقرر كل بلدية كيف يتم تخصيص/توزيع الموارد بين المدارس، فقد يخصص لأحد المدارس نظراً لظروفها الاقتصادية والاجتماعية مبالغ أكثر من غيرها من المدارس حسب رؤية البلدية، وتتحمل كل مدرسة إلى حد كبير مسئولية تخصيص أو

توزيع الموارد بأفضل طريقة لتلبية احتياجات الطلبة. (Judith Peterka, Diana Toledo Figueroa, Gillian Golden and Manon Giovinazzo, 2017:17)

وتدعم الدولة السويدية غالبية الطلبة في السويد بمساعدات مالية لتمويل دراستهم ومساعدتهم على تغطية نفقات معيشتهم، ويتمثل تمويل الطالب من مزيج من المنح الدراسية والقروض الدراسية، ففي عام ٢٠١٥ كانت المنحة جزء من تمويل الطلبة أكاديمياً، فيمول الطالب خلال السنة ب ٢٨٢٨٠ كرونة سويدية، ويصل سقف القرض إلى ٧١.٢٠٠ كرونة سويدية، ويمكن للطلبة الحصول على هذا الدعم التمويلي لمدة أقصاها ١٢ فصلاً دراسياً، أو ست سنوات أكاديمية، ويكون سداد هذا القرض تبعاً لنظام أقساط، وفي الحالات العادية يجب أن يتم سداد الدين الإجمالي في ٢٥ سنة أو قبل أن يصل المقترض سن الستين، أما السكان الذين لا يحملون الجنسية السويدية، عادة ما يحق فقط لهم الحصول على الدعم المالي للدراسة إذا انتقلوا إلى السويد لسبب أخر غير الدراسة في السويد، غير ذلك يعتبروا طلبة دوليين، وعليهم تمويل دراستهم بأنفسهم، ويمكن للطلبة الحصول على التمويل أو الدعم من الدولة من خلال CSN المركزية إذا استوفوا الشروط والمتطلبات المنصوص عليها. (Swedish Higher Education Authority (UKÄ), 2016:16)

وهذا النظام للمساعدات الدراسية السويدية يتم من خلال المجلس السويدي للدعم الدراسي، CSN وهو بالتالي يلعب دوراً مهماً في السياسة التعليمية الوطنية في السويد، ويهدف إلى التأكد من أن السويد هي واحدة من الشركات الرائدة في العالم من حيث المعرفة، بحيث تكون أمة قادرة على تقديم تعليم عالي الجودة وتعليم مدى الحياة بغرض تحفيز النمو والمساواة الاجتماعية، وقد وجد نظام المساعدات المالية من أجل تمكين الناس من متابعة دراستهم بغض النظر عن ظروفهم المالية أو أي عقبات وظيفية، أما المساعدات المالية الممولة من القطاع العام لتلبية الاحتياجات المختلفة للطلبة والتي تدار من قبل CSN تتوفر في أربع أنواع أساسية، النوع الأول: هو بدل الدراسة Studiehjalp وهو منحة تهدف لتشجيع المزيد من الشباب بين سن ١٦ و٢٠ سنة للدراسة في المدرسة الثانوية العليا، ويتاح هذا البدل فقط خلال فترة السنة عندما يدرس الطالب، ويتكون من ٤

مكونات هي منحة الطلبة، الصعود الملحق، ملحق اضافي يومياً، منحة السفر، النوع الثاني: هو بدل دراسة لذوي الاعاقات، الغرض من هذه المنحة تمكين المزيد من الأشخاص الذين يعانون من ضعف السمع، الصم، أو المعوقين وظيفياً للحصول على التعليم الثانوي العالي، عن طريق الحد من العقبات التي تسببها الظروف المالية أو العوامل الجغرافية، النوع الثالث: المساعدات الطلابية Studiemedel وهو نوع من المنح والمساعدات الدراسية المقدمة للدراسات في المدرسة الثانوية الشعبية في برنامج التعليم المسمى Komvux وهو برنامج تعليم الكبار الوطني، أو للمدرسة الإلزامية أو الثانوية العليا أو مرحلة ما بعد المرحلة الثانوية، يتم تقديم المساعدات الطلابية على شكل منح وقروض، النوع الرابع: المساعدات الطلابية المتاحة للدراسة في الكليات والجامعات في الخارج Studiehjalp وهذه المساعدات الطلابية تكون في شكل منح وقروض. (European Commission: Education, Work, Guidance in Sweden, 2007:12)

وبالنسبة للتعليم العالي تتحمل الحكومة السويدية المسئولية الأساسية عن التمويل العام لمؤسسات التعليم العالي، ولا يوجد بالسويد رسوم دراسية للمواطنين السويديين أو لمواطنين الاتحاد الأوروبي/ المنطقة الاقتصادية الأوروبية وسويسرا، ويمكنهم توفير الدعم المالي من خلال منح دراسية وقروض دراسية للطلبة لتغطية نفقات معيشتهم، وعادة ما يكون السكان غير السويديين مؤهلين للحصول على الدعم المالي إذا انتقلوا إلى السويد لسبب مختلف عن الدراسة. (Judith Peterka, Diana Toledo Figueroa, Gillian Golden and Manon Giovinazzo, 2017:17)

ظلت السويد لفترة طويلة واحدة من قلائل الدول في أوروبا التي يوجد بها تعليم عالي مجانياً تماماً، وفي يونيو ٢٠١٠ سن البرلمان السويدي تشريعاً ضمن قانون التعليم العالي ينص على أن التعليم العالي مجاني للمواطنين السويديين ولمواطني دول الاتحاد الأوروبي، ويتعين على مواطني الدول الآخرى دفع رسوم الطلب على التعليم وأيضاً الرسوم الدراسية للدورة الأولى والثانية من دورات وبرامج التعليم العالي، مالم يكونوا من الطلبة المشاركين في برنامج التبادل الدراسي، فتكون مؤسسات التعليم العالي مسئولة عن

التأكد من أنها تغطي التكلفة العامة للتعليمات المقدمة وكذلك المشورة، والخدمات الصحية المقدمة وأنواع أخرى من خدمات الطلبة الذين لا يملكوا أموال للإقامة ونفقات المعيشة. (Swedish Higher Education Authority (UKÄ), 2016:16)

•القوى والعوامل الثقافية المؤثرة في آليات تحقيق الرفاهية التعليمية في السويد:

١- العامل اقتصادي:

يبلغ عدد سكان السويد حوالي تسعة ملايين نسمة، غالباً ما توصف بأنها دولة الرفاهية، حيث تدير الدولة الخدمات الاجتماعية التي يتم تمويلها بشكل كبير من قبل الضرائب، كما أنها تقوم بتمويل المدارس المستقلة والتعليم العالي، والفكرة الأساسية لكون السويد دولة الرفاهية هو أن المواطنون يتمتعون بالمساواة في الوصول إلى مجموعة من الحقوق الأساسية، ويؤدي هذا إلى احداث اندماج بين الشعب السويدي، لأن المساواة تجعل الفرد داخل المجتمع ينظر لنفسه نظرة تقدير، وكذلك ينظر اليه الأخرون نظرة تقدير واحترام كمواطن كامل وشرعي.(Jenny Berglund, 2017: 3)

وتعتبر السويد من أكثر الدول الصناعية حداثة وتقدمية في العالم، فلديها العديد من الشركات الناجحة مثل اريكسون وفولفو وايكيا، كما ان السويد رائدة في مجال تكنولوجيا المعلومات والهندسة والطب والتكنولوجيا البيئية والتكنولوجيا الحيوية، والمجتمع في السويد ليبرالي، يتحدث معظم السويديين اللغة الانجليزية بشكل جيد، يتلقى السكان السويديين واحداً من أعلى مستويات التعليم في العالم، حيث تخصص السويد نسبة عالية من الناتج القومي الإجمالي في التعليم والبحوث وذلك مقارنة بالبلاد الأخرى وفقاً لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في التعليم، وتضع الحكومة الاطار القانوني وأهداف السياسة العامة في حين تعمل السلطات الاقليمية والمؤسسات بشكل مستقل، نظام الحكم في السويد ملكي دستوري، برلمان ديموقراطي، عدد السكان ٩.٣ مليون نسمة، محو الأمية ١٠٠٪، متوسط العمر المتوقع للرجال ٧٩ سنة وللنساء ٨٣ سنة، وبالنسبة للطبيعة فإن ٥٣٪ من السويد غابات و ٩٪ بحيرات وانهار، اللغة السائدة في السويد هي اللغة

السويدية، وهناك أقليات معترف بها مثل سامي (لاب)، الفنلندية، مينكيلي، الصادرات الرئيسية للسويد هي المعدات الكهربائية والاتصالات، الآلات، سيارات الركاب، الورق، الأدوية، الحديد والفولاذ، متوسط درجة الحرارة في ستوكهولم ٢.٨ درجة مئوية تحت الصفر، وفي شهر يوليو ١٧.٢ درجة مئوية، السويد لها عضوية في مجلس اوروبا، والاتحاد الأوروبي، الأمم المتحدة، صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، منظمة التجارة العالمية، المجلس الاسكندنافي، PFP، مجلس ولايات بحر البلطيق، مجلس بارينتس، المعهد السويدي: وهذا المعهد أوكلت اليه مهمة نشر المعلومات حول السويد لبقية أنحاء العالم. (European Commission: Education, Work, Guidance in Sweden, 2007 :6

وقد ساهم اقتصاد السويد المزدهر وقلة عدد السكان والانفاق المرتفع على التعليم، وتخصص نسبة عالية من الناتج القومي الإجمالي للتعليم، في تطبيق آليات تحقيق الرفاهية التعليمية بالسويد من الاهتمام بمرحلة رياض الأطفال، توفير تعليم إلزامي مجاني عالي الجودة، نشر التعليم مدى الحياة، نشر العلم وتوظيف التكنولوجيا في التعليم، تطبيق اللامركزية والحكم الذاتي في التعليم وتحسين نظام تمويل التعليم في السويد.

٢- العامل الإجتماعي:

كان التصنيع هو القوة الدافعة الاقتصادية الرئيسة خلف بزوغ دولة الرفاهية السويدية، فلقد جعل دولة الرفاهية تبدو ضرورية، لكى تعوض عن بعض آثاره الاجتماعية السيئة، ووفرت لها قاعدة اجتماعية، لكن هناك أيضاً جذوراً مهمة فى الشرائح الأخرى من المجتمع السويدى، ففى السويد ما قبل الصناعة كانت الزراعة هى النشاط الأساسى وظلت كذلك لزمن طويل، وكانت السويد تختلف عن معظم البلدان الأوروبية الأخرى بامتلاكها نظاماً للزراعة أقل إقطاعية بكثير، وكانت مؤلفة فى جانب كبير منها من مزارعين صغار من أصحاب الأملاك المشاعه، وفى الجماعات الزراعية كان هناك

حس قوى بالهوية، وكانت الفروق الطبقية الاجتماعية صغيرة نسبياً وكان هناك حس بالتضامن داخل الجماعة، وبالنسبة إلى النموذج الأوروبى بوجه عام كما يصفه الباحث الأمريكى روبرت بوتنام Robert Putnam – رأسمال اجتماعى، ويمكن أيضاً أن تدعوه حساً مشتركاً بالهوية يتجاوز حدود الأسرة أو العشيرة، يولد ثقة بأن مؤسسات المجتمع المجردة مثل الحكومة والبرلمان والمحاكم والسلطات المحلية والشرطة وغيرها موجودة لأجلى، لأجلنا، وليس لشخص آخر يريد أن يستغلنى أو يستغلنا.(أولا كودمندسون، ٢٠٠٥: ٣٦١-٣٦٤)

وتعتبر السويد أكبر ملتقى لطالبي اللجوء في الاتحاد الأوروبي ففي عام ٢٠١٥ وطبقاً لاحصاءات مجلس الهجرة السويدي فإن ٤٠٪ من عدد الطلبة البالغ ٨٧٧١٦٢ هم طلاب لجوء وصلوا إلى السويد من الأطفال في سن المدرسة، بما في ذلك ٣٥٣٥٩ من القاصرين غير المصحوبين بآبائهم، وتكون حقوق والتزامات الطلبة الوافدين الجدد محددة في قانون التعليم، وكذلك تنظمها قوانين الهجرة، وقد قدمت الحكومة دعماً مالياً متزايداً للبلديات لتقديم أفضل تعليم لدمج من وصل حديثاً، وقد وزعت ٢٠٠ مليون كرونة سويدية من بين ٤٦ بلدية عام ٢٠١٥، ورحبت بالطلاب الوافدين الجدد بما يمثل أكثر من ١٠٪ من عدد سكانها الذين يبلغ اعمارهم اقل من ١٩ عام، بالإضافة إلى ذلك فإن جميع البلديات ال٢٩٠ تحصل على زيادة قدرها ٥٠٪ كمعدل ثابت لتمويل كل طالب وصل حديثاً، بالاضافة الى ذلك في عام ٢٠١٦ خصصت الحكومة ١٠٠ مليون كرونة سويدية للمباني المدرسية و٩٠ مليون كرونة سويدية لرسم خرائط الاختصاصات لطالبي اللجوء، وفي ١ يناير ٢٠١٦ بدأ سريان اللوائح الحكومية مما أدى الى اصلاح عملية استلام وتعليم الطلبة الوافدين حديثاً، ومن النقاط الرئيسية في اللائحة، تقييم معرفة الطالب من خلال الاختبارات التشخيصية على التعليم السابق للطالب ومستوى المعرفة الاكاديمية في محو الأمية والرياضيات، ويتم ذلك في غضون شهرين من وصول الطالب، وعلى أساس هذا التقييم يقرر مدير المدرسة الصف الذي سيتم وضع الطالب فيه، ووقت التدريس

المخصص للمواضيع والدعم التعليمي الذي ستقدمه المدرسة له. (European Union, 2015:4)

يوجد في السويد خمس أقليات وطنية معترف بها رسمياً وهي اليهود، والغجر، والسامي، والفنلنديون السويديون، وتورنيدالرس، وقد وجدت هذه الجماعات في السويد لفترة طويلة ولها انتماءاتها الدينية أو اللغوية أو الثقافية الخاصة، فضلاً عن الاهتمام الشديد في الحفاظ على هويتهم.(Government Offices of Sweden, 2016: 9)

وقد أثرت البيئة الاجتماعية التي تحولت من الزراعة إلى الصناعة، والاحساس بالهوية والعدالة والمساواة بين جميع أطياف المجتمع السويدي والتضامن داخل الجماعة الى احداث رفاهية تعليمية من اهتمام بمرحلة رياض الأطفال والسعي لتوفير تعليم إلزامي مجاني عالي الجودة ونشر التعليم مدى الحياة، ونشر العلم وتوظيف التكنولوجيا في التعليم وتطبيق اللامركزية والحكم الذاتي في التعليم وتحسين نظام تمويل التعليم في السويد.

القسم السادس: تحليل مقارن لآليات تحقيق الرفاهية التعليمية في دولتي المقارنة وتفسيرها في ضوء العلوم الاجتماعية المختلفة.

يتعرض القسم الحالي للتحليل المقارن لآليات تحقيق الرفاهية التعليمية في كل من كوريا الجنوبية والسويد وذلك من خلال خطوتين رئيسيتين: **الخطوة الأولى:** وتشمل المقابلة أو ما يعرف بالمقارنة المبدئية والتي تهدف إلى الوصول لاستنتاج الفرض الحقيقي للبحث حول آليات تحقيق الرفاهية التعليمية، وسوف تتم هذه الخطوة عن طريق وضع المادة العلمية المتضمنة في خبرات كوريا الجنوبية والسويد بشكل يسمح بمقارنتها، وأما **الخطوة الثانية:** فتتناول المقارنة التفسيرية لأوجه الشبه والاختلاف بين دول المقارنة في ضوء محاور البحث المقررة وتفسيرها في ضوء العلوم الاجتماعية المختلفة، وفيها يتم التأكد من صحة الفرض الحقيقي للبحث الذي تم التوصل إليه في خطوة المقابلة، من خلال معرفة أوجه الاستفادة من آليات تحقيق الرفاهية التعليمية في دول المقارنة.

الخطوة الأولى: المقابلة (المقارنة المبدئية):

يتم في هذه الخطوة تصنيف المادة العلمية التي سبق عرضها في دول المقارنة، والموازنة بينهم من خلال إجراء المقابلة، بهدف التوصل إلى الفرض الحقيقي للبحث.

أولاً: أوجه المقابلة بين كوريا الجنوبية والسويد فيما يتعلق بالاهتمام بمرحلة رياض الأطفال:

١- كوريا الجنوبية:

لكوريا الجنوبية تاريخ عريق في الاهتمام والرعاية بمرحلة الطفولة المبكرة يصل إلى أكثر من ١٠٠ سنة، حيث تأسست أول روضة في عام ١٩١٣ لتوفير التعليم للأطفال الكوريين خلال الفترة الاستعمارية، وارتفعت معدلات الالتحاق في خدمات الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة بشكل ملحوظ، بالاضافة إلى تعزيز نوعية الخدمات المقدمة في العديد من الجوانب، ومن أجل ضمان عدالة توفر وتوزيع الخدمات زادت الحكومة الكورية من الانفاق الاستثماري بشكل كبير على الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة.

٢- السويد:

توفر البلديات في السويد التعليم ما قبل المدرسي Forskola للأطفال من سن سنة إلى خمس سنوات، ويختلف دعم الدولة مع مقدار الدعم المخصص من البلديات وأيضاً مع تفاوت عمر الطفل وحالة عمل الوالدين، وتهدف الحضانة في السويد إلى التأكيد على أهمية اللعب في تطوير الطفل وفي التعلم، وتكون مصالح واحتياجات الأطفال هي المكونات الرئيسية في منهج ما قبل المدرسة، وعندما يصل الأطفال لسن السادسة فإن الحكومة والبلديات تضمن لكل الأطفال الحصول على مكان في مرحلة التعليم ما قبل المدرسي لمدة عام واحد.

كما توجد أشكال أخرى من التعليم التربوي بما يسمى الرعاية التربوية أو مرحلة ما قبل المدرسة المفتوحة، وهي عبارة عن مراكز مفتوحه للمدارس والرعاية أثناء الفترات

التي لا يتوفر فيها مركز رياض أطفال أو خارج المدرسة، فهي توفر الرعاية التربوية للأطفال من سن سنة إلى ١٣ من خلال دور الرعاية النهارية العائلية، تهدف هذه المراكز إلى التعلم والقيام برحلات والمساعدة في الواجبات المدرسية ولعب كرة القدم والراحة.

ثانياً: أوجه المقابلة بين كوريا الجنوبية والسويد فيما يتعلق بتوفير تعليم إلزامي مجاني عالي الجودة.

١- كوريا الجنوبية:

يشير الواقع الكوري إلى أن جميع الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٦-١٤ سنة يتمتعون بتعليم أساسي جيد بغض النظر عن الجنس أو المستوى الاجتماعي والاقتصادي والسكني للطلبة، فلا يوجد هناك أي تمييز لالتحاق الطلبة بالتعليم الأساسي لأي سبب من الأسباب، بالإضافة إلى ذلك فهناك عمل جاد ايجابي لمساعدة الفئات المحرومة من الطلبة من ذوي الاعاقة والطلبة ذوي الدخل المنخفض، فالحصول على التعليم الأساسي الجيد يكفله الدستور الوطني الكوري وقانون التعليم، والذي ينص على أن التعليم الأساسي ومدته ٩ سنوات هو تعليم مجاني والزامي لجميع الأطفال، وقد تم اضافة ٣ سنوات أخرى مجانية للمدرسة الثانوية العليا في اطار خطة التعليم الحكومية الجديدة، ومن الجدير بالذكر أن العوامل الأساسية التي ساعدت كوريا في تحقيق ونشر التعليم الأساسي هي الرغبة السياسية والتخطيط الفعال والتنفيذ الشامل لتلك الخطط.

٢- السويد:

يقسم نظام المدارس العامة السويدية إلى التعليم الإلزامي وغير الإلزامي، ويضم التعليم الإلزامي المنتظم المدارس العامة ومدرسة سامي والمدارس الخاصة، وبرامج للتلاميذ ذوي صعوبات التعلم، وهي مدارس إجبارية مدتها ٩ سنوات للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٧ سنوات إلى ١٦ سنة ومعظم الأطفال يبدأون تعليمهم في المدرسة قبل عام وهم في سن السادسة، حسب رغبة الوالدين، أحدث المناهج الدراسية للتعليم الالزامي كانت عام ١٩٩٤ وهذا المنهج يوضح للمدرسة القيم والأهداف الأساسية والمبادئ

التوجيهية، وهناك أيضاً المناهج المعتمدة الوطنية لمختلف المواضيع، وكل بلدية يكون لها حرية الاختيار في اتخاذ القرار بشأن خطة المدرسة المحلية التي تبين كيف يتم تنظيم وتطوير المدارس في تلك البلدية، ويعتبر جميع التعليم في النظام المدرسي العام الإلزامي مجاني وينتقل جميع تلاميذ المدارس الإلزامية تقريباً مباشرة إلى المدرسة الثانوية، وكل بلدية في السويد تكون مطالبة بموجب القانون تقديم جميع الطلبة الذين اتمو التعليم الالزامي الى مدرسة التعليم الثانوي العليا.

ثالثاً: أوجه المقابلة بين كوريا الجنوبية والسويد فيما يتعلق بنشر التعليم مدى الحياة.

١- كوريا الجنوبية:

يهدف قانون التعليم مدى الحياة في كوريا الجنوبية إلى تزويد الجميع بإمكانية الوصول إلى فرص التعليم المناسبة في أي وقت وأي مكان وبالتالي تحسين نوعية الحياة والتنمية الاجتماعية، وكانت النتيجة الأساسية لقانون التعليم مدى الحياة في عام ١٩٩٩ هو انشاء الهيكل الإداري الذي من شأنه توفير التعليم مدى الحياة لجميع المواطنين، وفي عام ٢٠٠٧ عدلت الحكومة الكورية أول قانون للتعليم مدى الحياة وسنت قانون التعليم مدى الحياة الثاني، ويعرف فيه التعليم مدى الحياة بأنه جميع أنواع الأنشطة التعليمية النظامية بخلاف التعليم المدرسي التقليدي والتي تشمل التعليم لانجاز الدبلوم، ومحو الأمية الأساسية للاكبار، وبناء القدرات المهنية، والفنون الحرة، الثقافة والفنون وكذلك التعليم على المشاركة المدنية، وفي نفس الوقت عززت أنشطة الدراسة المنظمة في مكان العمل وتفعيل التعليم مدى الحياة المهني كما كفل قانون التعليم مدى الحياة المعدل دفع تكاليف الدراسة لشراء الكتب والتعليم والابحاث.

ومن السياسات المتبعة لتشجيع ونشر ثقافة التعليم مدى الحياة في كوريا ما يسمى بمشروع مدينة التعلم مدى الحياة، وهي مبادرة مبتكرة للبلديات والمدن التي تعزز مجتمعات التعلم لتشجيع الحكم الذاتي للمجتمع والمشاركة المدنية، وهناك أيضاً ما يسمى بمهرجانات التعليم مدى الحياة، وهو مهرجان يعقد سنوياً للتعلم من أجل تعزيز ثقافة التعلم

بشكل عام، وقد أثار هذا الحدث الاهتمام بالتعليم مدى الحياة، وشارك عدد كبير من المواطنين في هذا المهرجان بتقديم أعمالهم التي تعكس انجازاتهم في التعليم.

٢- السويد:

أصبحت المدارس الثانوية العليا الشعبية جزء مهم ومؤسس من نظام تعليم الكبار في السويد، منتشرة في جميع أنحاء السويد منذ عام ١٨٦٨، أغلبية هذه المدارس يتم تشغيلها من قبل الحركات الشعبية المختلفة، مثل المنظمات غير الحكومية والجمعيات، في حين أن الجزء الباقي تديرها مجالس المقاطعة أو المناطق، وجميع المدارس الثانوية الشعبية تعطي دورات عامة لمدة ٣ سنوات فهي مناسبة لأولئك الذين لم يكملوا تعليمهم الثانوي أو أولئك الذين يرغبون في التأهل للتعليم العالي، ويكون العيش في مكان الدراسة أمر مهم، حيث أن الدراسة والمعيشة في المدرسة يخلق الشعور بالمجتمع، ويعطي فرصة للقرب بين الرفقاء وتبادل وجهات النظر، وتكون جميع الرسوم الدراسية مجانية.

ومن الجدير بالذكر أن مشاركة البالغين (٢٥-٦٤) في التعليم مدى الحياة في السويد مرتفعة، حيث تعتبر واحدة من أعلى المعدلات في الاتحاد الأوروبي، فتعليم الكبار هو استثمار طويل الأجل في السويد وخاصة بالنسبة لأولئك الذين تتراوح أعمارهم بين ١٨ و٢٤ الذين تركوا المدرسة في وقت مبكر، وما يقرب من نصفهم يلتحقون بالتعليم العالي بعد المشاركة في برنامج تعليم الكبار للبالغين.

رابعاً: أوجه المقابلة بين كوريا الجنوبية والسويد فيما يتعلق بنشر العلم وتوظيف التكنولوجيا في التعليم.

١- كوريا الجنوبية:

يضع النظام التعليمي الكوري تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الجزء الرئيسي الذي تديره وزارة التربية والتعليم والعلوم والتكنولوجيا وتديره القواعد واللوائح الحكومية وينظم وفقاً للمعايير والمناهج على مستوى البلاد، ويتم تنفيذ العديد من السياسات والاستراتيجيات التعليمية، وقد بدأت حركة لتوظيف التكنولوجيا في التعليم في

الثمانينيات وبذلت الجهود لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في النظام التعليمي الكوري بمبادرة اطلق عليها خطة لتجديد التعليم والتي اقترحتها لجنة تجديد التعليم في عام ١٩٩٥ وقد وضعت وزارة التعليم الكورية خطة رئيسية لخمس سنوات لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات لاستخدامها في التعليم، بدأت في عام ٢٠١٠ تناولت أربع أهداف رئيسية لادخال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم كما يلي: **الهدف الأول،** تشجيع استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من خلال تعزيز قدرة المعلمين على تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في عمليات التدريس الخاصة بهم، **الهدف الثاني،** توفير محتويات التعليم لجميع الدروس باستخدام أجهزة الكمبيوتر والانترنت الموزعة لجميع الطلبة بمختلف طبقاتهم، **الهدف الثالث،** بناء نظام دعم التعليم والتعلم لجميع الدروس ورفع جودة التدريس، **الهدف الرابع،** تعزيز تشجيع استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من خلال وضع السياسات من قبل المتخصصين في التعليم وتقديم طرق التعليم والتعلم المنهجية، والدعم المالي للتشجيع على شراء البرامج التعليمية.

٢- السويد:

في العقود الأخيرة خضع نظام التعليم السويدي لإعادة هيكلة كبيرة، وتم ادخال اصلاحان مهمان في المدارس السويدية، الإصلاح الأول: تضمن إعادة هيكلة النظام المدرسي السويدي كجزء من ما يسمى حرية اختيار المدرسة، بمعنى ان الأباء أحرار في اختيار أي مدرسة في السويد لأطفالهم، والاصلاح الثاني هو الرقمنة المستمرة للمدارس السويدية، بمعنى الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بين الأفراد، وقد كان لهذه الاصلاحات تأثيراً كبيراً على عمل المديرين والقيادات وتنظيم المدارس، فتكنولوجيا المعلومات والاتصالات هي احدى أدوات التدريس التي تحتاجها المدارس لتحقيق أهدافها.

ووفقاً للرقمنة المستمرة للمدارس السويدية قامت السويد بمبادرات الحوسبة في التعليم من الروضة إلى الصف الثاني عشر، حيث استثمرت جميع البلديات البالغ عددهم ٢٩٠ بلدية في السويد، في الحوسبة بطريقة واحد لواحد بمعنى أن يكون لكل طالب في المدرسة جهاز كمبيوتر محمول أو الكمبيوتر اللوحي متاح للاستخدام الخاص، وشبكة

لاسلكية في المباني المدرسية، والبرمجيات اللازمة للاستخدام داخل المدرسة، وتوفير الحوسبة السحابية لمشاركة المعلومات وتخزينها واسترجاعها كبيئة للحوسبة الفردية.

خامساً: أوجه المقابلة بين كوريا الجنوبية والسويد فيما يتعلق بتطبيق اللامركزية والحكم الذاتي في التعليم.

١- كوريا الجنوبية:

تم سن قانون تعزيز اللامركزية وذلك عام ٢٠٠٤، والذي نقل القرار المركزي وجعل السلطة والوظائف إلى المحليات وإلغاء وكالات الإدارة الخاصة، ومكنت الحكومة لجنة الاصلاح واللامركزية من تقليل وظائف الحكومة المركزية بشكل كبير والتي تم تفويضها إلى الحكومات المحلية تحت اشراف من الحكومة المركزية، وحاولت توضيح المهام بين المحلية والمركزية، ونتيجة لذلك تقلصت القوة الوزارية بالنسبة للحكومة المركزية، وكان هناك دعماً ثابتاً ومؤسسي من الشعب للديموقراطية المحلية.

وتتمتع كل من المدارس العامة والخاصة في كوريا الجنوبية بدرجة عالية من الاستقلالية مقارنة بمعضم الدول الأخرى في منظمة OECD من حيث تحديد أهداف المناهج الدراسية، وإدارة عملية التدريس ضمن الإطار الوطني، كما تتمتع باستقلالية أقل في تخصيص الموارد وإدارة الموظفين، فلكل مدرسة مجلس مدرسة يتألف من ممثلين عن أولياء الأمور وموظفي المدارس والمجتمع المحلي يتداولون حول إدارة الموازنة المدرسية والموضوعات الدراسية والأمور غير المنهجية ورفاهية الطلبة.

٢- السويد:

يعتبر نظام التعليم في السويد نظاماً شديد اللامركزية، حيث تتحمل الحكومة السويدية المركزية المسئولية العامة عن التعليم فهي المسئولة عن وضع وتطوير المناهج والأهداف والمبادئ التوجيهية الوطنية لنظام التعليم، كما تتقاسم الحكومة المسئوليات على المستوى المركزي بين وزارة التعليم والبحوث وثلاث وكالات وطنية مستقلة تم انشاؤها بموجب التشريع.

وقد مرت عملية اصلاح المدارس والتحول إلى اللامركزية في السويد بثلاث فترات حكومية، **الفترة الأولى** تزامنت مع مشروع القانون الأول عام ١٩٨٨، والذي كان من المتوقع أن يتم تحويل المدرسة الثانوية من كونها مركزية منظمة إلى مدرسة في نظام بلدي يوجه وفقاً للأهداف، فأصبحت البلدية هي المسئولة عن تنظيم وتوجيه المدارس وفقاً للأهداف الموضوعة، **والفترة الثانية** تزامنت مع مشروع القانون الثاني ١٩٨٩ يهدف هذا القانون الى جعل البلدية رئيساً وهي التي تقرر بنفسها تنظيم التعليم الابتدائي والثانوي داخل البلدية من حيث عدد المدارس وأحجام الفصول وتوظيف المعلمين والمديرين ودفع الخدمات المدرسية وأيضاً أصبح للبلديات حرية أكبر لتخصيص الموارد داخل البلدية، بينما يكون دعم الدولة لايجاد تعليم متكافئ وطني، **والفترة الثالثة** تزامنت مع مشروع القانون الثالث عام ١٩٩٠ والذي ينطوي على تقسيم واضح للمسئوليات بين الدولة والبلديات كجزء من أنشطة المدرسة الابتدائية والمدرسة الثانوية والتعليم المهني للبالغين.

سادساً: أوجه المقابلة بين كوريا الجنوبية والسويد فيما يتعلق بتحسين نظام تمويل التعليم.

١- كوريا الجنوبية:

تتلقى المدارس في كوريا الجنوبية غالبية تمويلها العام من حساب خاص لمصروفات التعليم، التي تديرها سلطات التعليم المحلية، والتي يتم تمويلها من خلال التحويلات من الحكومات المركزية والمحلية والدخل المحلي، فقد كان الدعم المالي المقدم من الحكومة الكورية والمجتمعات الدولية هو حجر الزاوية في تعميم التعليم الأساسي في كوريا الجنوبية، فقد استثمرت الحكومة الكورية جزءاً كبيراً من الميزانية لتطوير التعليم الابتدائي، ففي إطار خطة تطوير التعليم، وضعت الحكومة الكورية أولوية قصوى لمرحلة التعليم الإبتدائي، وبعد تحقيق التعليم الإبتدائي الإلزامي وجهت الحكومة الكورية استثمارها إلى التعليم الثانوي، وذلك من خلال وضعها لخطة الضرائب التعليمية الكورية المعمول بها إلى الآن، وعن طريقها يمكن للحكومة تحسين المرافق المدرسية ونوعية المعلمين من خلال فرض ضرائب إضافية لزيادة الإيرادات من خلال الحساب الخاص لتحسين البيئة

التعليمية، بالإضافة إلى ذلك ساعد الدعم المالي المقدم من المساعدات الخارجية والدولية الى استعادة كوريا حيوية نظامها التعليمي في أعقاب الحرب الكورية.

٢-السويد:

التعليم في السويد مجاني باستثناء مرحلة ما قبل المدرسة والتعليم العالي الذان يمولان جزئياً من الحكومة، وتمول البلدية التعليم من الضرائب بواقع ٧٠٪، والباقي يكون من خلال الرسوم والايجارات ومنح الدولة، وتستثمر السويد في التعليم ما يقرب من ٦.٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

ويتم تمويل المدارس السويدية في الأساس من خلال الضرائب البلدية، في حين أن ١٥٪ من الميزانية تعتمد على المنح الحكومية، لذلك لا توجد مدارس ممولة من القطاع الخاص في السويد، فالبلدية التي يتبعها الطالب هي المسئولة عن التمويل المدرسي، وتعتبر الميزانية المدرسية لمرحلة ما قبل المدرسة والمدارس الابتدائية والثانوية لامركزية بالكامل للبلديات، ويتم تمويلها من خلال الضرائب البلدية، حيث تقرر كل بلدية كيف يتم تخصيص/توزيع الموارد بين المدارس، فقد يخصص لأحد المدارس نظراً لظروفها الاقتصادية والاجتماعية مبالغ أكثر من غيرها من المدارس حسب رؤية البلدية، وتدعم الدولة السويدية غالبية الطلبة في السويد بمساعدات مالية لتمويل دراستهم ومساعدتهم على تغطية نفقات معيشتهم.

وفي ضوء ما سبق توضيحه في خطوة المقابلة بين دولتي المقارنة كوريا الجنوبية والسويد، بدى أن هناك تشابهاً كبيراً في الاهتمام من جانب دولتي المقارنة بتطبيق آليات تحقيق الرفاهية التعليمية، وبناء على ذلك ووفقاً لمنهج بيريداي يمكن صياغة **الفرض الحقيقي للبحث** والذي سيتم التأكد من صحته في المقارنة التفسيرية على النحو التالي:

قد يؤدي تطبيق آليات الرفاهية التعليمية في مصر استناداً إلى الدراسة المقارنة في دولتي المقارنة (كوريا الجنوبية والسويد)، إلى تحقيق الرفاهية التعليمية في مصر.

الخطوة الثانية: المقارنة التفسيرية:

في إطار هذه الخطوة، سوف يقوم البحث بعقد مقارنة تفسيرية بين دول المقارنة كوريا الجنوبية والسويد، في ضوء المحاور السابق عرضها، لرصد جوانب الشبه والاختلاف بينها وتفسيرها في ضوء مفاهيم بعض العلوم الاجتماعية المتعلقة بها، والخروج بأوجه الاستفادة من آليات تحقيق الرفاهية التعليمية في دول المقارنة، وتتضمن المقارنة التفسيرية المحاور التالية:

١-الإهتمام بمرحلة رياض الأطفال.

٢-توفير تعليم إلزامي مجاني عالي الجودة.

٣-نشر التعليم مدى الحياة.

٤-نشر العلم وتوظيف التكنولوجيا في التعليم.

٥-تطبيق اللامركزية والحكم الذاتي في التعليم.

٦-تحسين نظام تمويل التعليم.

وفيما يلي توضيح أوجه التشابه والاختلاف لكل محور وتفسيرها.

أولاً: الاهتمام بمرحلة رياض الأطفال في كل من كوريا الجنوبية والسويد:

١-تتشابه كوريا الجنوبية والسويد في الاهتمام بمرحلة رياض الأطفال من حيث:

- ارتفاع معدلات الالتحاق في خدمات الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة بشكل ملحوظ، ففي كوريا الجنوبية اصبح معدل التحاق اللأطفال من سن ٣ إلى ٥ سنوات هو ٩٠٪ تقريباً، وفي السويد وبالرغم من أن مرحلة التعليم ما قبل المدرسة غير إلزامية، نجد أن كل الأطفال السويديين تقريباً يلتحقوا بها، ويمكن تفسير ذلك التشابه في ضوء **مفهوم حقوق الطفل Child Rights** التي تعرف بأنها: "مبادئ معينة تحكم تمكين الأطفال من نيل حقهم، وأهم هذه المبادئ حاجة الطفل إلى التمتع بحماية خاصة، باتخاذ كل التدابير التشريعية وغير التشريعية، لاتاحة نموه العقلي والبدني والخلقي والروحي والاجتماعي نمواً طبيعياً سليماً في جو من الحرية والكرامة، وأن يكون للطفل منذ مولده اسم وجنسية، وأن يتمتع بفوائد الضمان الاجتماعي، وحقه

في الحصول على قدر كاف من الغذاء والمأوى واللهو والخدمات الطبية، والحق في تلقي التعليم، والحق في أولوية الإغاثة والحماية، وحق الحماية من جميع صور الاهمال والقسوة والاستغلال بحمله على العمل، أو تركه يعمل في أي مهنة تؤذي صحته، أو تعرقل نموه الجسمي أو العقلي أو الخلقي، أو الاتجار به بأي صور.(معجم مصطلحات التربية المقارنة والدولية، ٢٠١٩: ١٢)

- تعزيز نوعية الخدمات المقدمة لرياض الأطفال في العديد من الجوانب، ففي كوريا الجنوبية زادت الحكومة الكورية من الانفاق الاستثماري بشكل كبير على الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة، وفي السويد توفر البلديات في السويد التعليم ما قبل المدرسي Forskola للأطفال من سن سنة إلى خمس سنوات، ويختلف دعم الدولة مع مقدار الدعم المخصص من البلديات وأيضاً مع تفاوت عمر الطفل وحالة عمل الوالدين، وتمول مرحلة ما قبل التعليم في السويد من القطاع العام وتكون الرسوم مخفضة، وتغطي احتياجات الطفل بغض النظر عن الظروف المالية للوالدين. ويمكن تفسير ذلك التشابه في ضوء **مفهوم تكافؤ الفرص Equality of Opportunity** وهو معتقد سياسي يهدف إلى ايجاد نظام تعليمي مثالي، يحصل من خلاله كل الأطفال على فرص متكافئة لتطوير إمكاناتهم ومواهبهم، والوصول بهم إلى أعلى المراتب، بصرف النظر عن الخلفية الأسرية لهم أو المستوى الاجتماعي، ويعني أيضاً تحقيق المساواة في التعليم لجميع الأفراد، من خلال خلق فرص تعليمية لأكبر عدد ممكن، بصرف النظر عن اللون، أو الجنس، أو الدين، أو اللغة، أو المستوى الاقتصادي أو الاجتماعي.(معجم مصطلحات التربية المقارنة والدولية، ٢٠١٩: ٤٨) ففي كوريا الجنوبية أصبح تعليم ورعاية الأطفال في سن ٥ سنوات مجانياً في المناطق الريفية وذلك في عام ١٩٩٩، وتوسعت المجانية لتشمل الأطفال في سن ٣ و٤ سنوات في عام ٢٠١٣م، **و**في السويد يتمتع المواطنون بالمساواه في الوصول

إلى مجموعة من الحقوق الأساسية ومنها الالتحاق بخدمات الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة.

٢- تختلف كوريا الجنوبية والسويد في الاهتمام بمرحلة رياض الأطفال من حيث:

-في السويد عندما يصل الأطفال لسن السادسة فإن الحكومة والبلديات تضمن لكل الأطفال السويديين الحصول على مكان في مرحلة التعليم ما قبل المدرسي لمدة عام واحد فيما يسمى ب Forskoleklass قبل البدء في التعليم الإلزامي، ويسمى بالصف السادس حيث يعمل كجسر بين المدرسة التمهيدية والمدرسة، وهو صف مجاني يهدف إلى تشجيع تطوير وتعلم كل طفل وإعدادهم لمزيد من التعليم، ولا نرى مثل هذه السنة في كوريا الجنوبية، ويمكن تفسير ذلك في ضوء **مفهوم التعليم الإلزامي Compulsory Education** وهو التعليم الذي يجب أن يتلقاه جميع الطلاب بسلطة القانون في دولة أو ولاية ما، ويتطلب ذلك أن تكون هناك سن إلزامية لبداية هذا التعليم ا لإلزامي، لحين بلوغ مستوى معين أو سن معينة لانهائه، وهذا ما يحدده القانون، (معجم مصطلحات التربية المقارنة والدولية، ٢٠١٩: ٢٠) فنلاحظ أن قوة الإقتصاد السويدي وازدهاره، أدى إلى قدرة الدولة على توفير عام دراسي كامل مجاني إلزامي يحصل عليه كافة اطفال الدولة ليؤهلهم للالتحاق بالتعليم الابتدائي.

ثانياً: توفير تعليم إلزامي مجاني عالي الجودة في كل من كوريا الجنوبية والسويد:

١- تتشابه كوريا الجنوبية والسويد فيما يتعلق بتوفير تعليم إلزامي مجاني عالي الجودة، من حيث:

أن الحصول على التعليم الأساسي الجيد يكفله الدستور الوطني وقوانين التعليم في كلتا الدولتين بغض النظر عن الجنس، أو السكن أو الظروف الاجتماعية أو الظروف الاقتصادية، والحضور في المدرسة إلزامي ومجاني لجميع الأطفال، والحرص على مساعدة الفئات المحرومة من الطلبة من ذوي الاعاقة والطلبة ذوي الدخل المنخفض، وتعزيز دور المدارس الخاصة لمواجهة زيادة الطلب للالتحاق بالتعليم المدرسي الإلزامي، ولاستيعاب الأعداد المتزايدة من الطلبة، وبناء مرافق تعليمية جديدة وزيادة التمويل

لتوظيف المزيد من المعلمين. ويمكن تفسير ذلك في ضوء **مفهوم الرفاهية الإقتصادية/المالية Financial Well-being** وتعرف على أنها مقدار المنفعة والسعادة التي تمكن وتساعد الفرد على الشعور بالرضا والاكتفاء والإشباع من استهلاك مجموعة من السلع والخدمات التي تؤدي إلى إشباع رغباته المتنوعة والمتزايدة. (منى يونس حسين،٢٠١٠: ٤٠)، كما تعرف بأنها: "الحالة التي تمس حياة الفرد والجماعة والتي تعمل على إشباع الحاجات الأساسية للفرد من مأكل وملبس ومسكن والحاجات التي تتطلبها الحياة الاجتماعية، مثل الخدمات التعليمية والصحية والثقافية والأمنية والبيئية. (أحمد جاسم محمد ومحمد حسن عودة، ٢٠١١: ٨٥) ونلاحظ أنه تم زيادة التمويل التعليمي في كوريا من خلال تطبيق قانون المنح التعليمية المحلية، وفي السويد فإن جميع التعليم في النظام المدرسي العام الإلزامي مجاني فلا يدفع عادة الطلبة أو والديهم أي مصروفات للمواد التعليمية، او الواجبات المدرسية أو الخدمات الصحية أو النقل المدرسي، ولم تقتصر كوريا في تطبيق المجانية والإلزامية على التعليم الإبتدائي فقط، ولكنها استطاعت ان تحقق التعليم المجاني والإلزامي في مرحلة التعليم الثانوي، فالتعليم الأساسي ومدته ٩ سنوات تبدأ من سن ٦ إلى ١٥ سنة وهو تعليم مجاني والزامي لجميع الأطفال، وقد تم اضافة ٣ سنوات أخرى مجانية للمدرسة الثانوية العليا، وفي السويد فالتعليم الأساسي الإلزامي مدته ٩ سنوات تبدأ من سن ٧ إلى ١٦ سنة كما يحضر تقريباً جميع الأطفال في سن ٦ سنوات في رياض الأطفال كسنة تدريبية بالرغم من انها غير الزامية، هذا يعني أن جميع الطلبة في السويد يتلقوا عشر سنوات من التعليم في كل شيء.

٢- تختلف كوريا الجنوبية والسويد فيما يتعلق بتوفير تعليم إلزامي مجاني عالي الجودة، من حيث:

نظراً لطبيعة السويد وكونها أكبر ملتقى لطالبي اللجوء فإن قانون التعليم يضع حدود والتزامات للطلبة الوافدين الجدد، وهذا حق يكفله القانون السويدي لتيسير التعليم داخل أراضي السويد، ولذلك فإن جميع الطلاب الوافدين وطالبي اللجوء الشباب لديهم الحق لحضور التعليم ما قبل المدرسي والتعليم المدرسي فور وصولهم للبلاد، ويكون

للبلديات الحق في تمويل الدولة لتغطية تكاليف التعليم للطلاب الوافدين حديثاً، ويمكن تفسير ذلك في ضوء **مفهوم التعليم متعدد الثقافات Multicultural Education** والذي يعرف بأنه: التعليم الذي يهدف إلى تقديم فرص تعليمية متكافئة ومتساوية لجميع الطلاب، من بيئات وخلفيات ثقافية وعرقية ودينية متباينة، وذلك من أجل مساعدتهم على اكتساب المعرفة والاتجاهات اللازمة للعمل بفعالية بالمجتمع الديموقراطي، والتفاعل والاندماج والتواصل مع الشعوب المتباينة من أجل المساهمة في بناء مجتمع عالمي أخلاقي ديموقراطي، يسهم في خير البشرية بأكملها. (معجم مصطلحات التربية المقارنة والدولية، ٢٠١٩: ٧٩)

ثالثاً: نشر التعليم مدى الحياة في كل من كوريا الجنوبية والسويد:

١- تتشابه كوريا الجنوبية والسويد في فيما يتعلق بنشر التعليم مدى الحياة، من حيث:

- سن قوانين وتشريعات خاصة بالتعليم مدى الحياة، ففي كوريا الجنوبية تم سن قانون خاص بالتعليم مدى الحياة عام ١٩٩٩م، وتعديله عام ٢٠٠٧، كما نص الدستور المعدل في عام ١٩٨٠ على التزام الحكومة بالنشر والترويج للتعليم مدى الحياة، مع التركيز على ضمان حق المواطنين الكوريين في التعليم خلال حياتهم، وفي السويد سن قانون لانشاء المدارس الثانوية الشعبية وهو قانون غير رسمي خاص لتعليم الكبار، والذي يتم من قبل المجلس الوطني السويدي لتعليم الكبار، وهي جمعية غير هادفة للربح توكل اليها بعض المهام من قبل الحكومة والبرلمان، ويمكن تفسير ذلك في ضوء **مفهوم التعليم المستمر Continuing Education** وهو مصطلح شامل يشير إلى كل أشكال وأنواع التعليم، التي يسعى هؤلاء الذين غادروا التعليم الرسمي في أي مرحلة للحصول عليه، كما يسعى للحصول عليه هؤلاء الذين تولو مسئوليات البالغين، ولذلك يمكن للتعليم المستمر أن يسمح للفرد بإكمال مستوى أو مرحلة من مراحل التعليم، وأن يسمح لآخر باكتساب معرفة ومهارات في مجال جديد، ومن الممكن أن يتيح لآخر تجديد

وتحديث معارفه في مجال معين، ولآخر أن يقوم بتحسين مهاراته الوظيفية، وعلى الرغم من أن التعليم المستمر لا يرتبط بالضرورة بالاعتبارات الوظيفية، فإنه عادة ما يرتبط بهذا المجال في عقلية البشر، ومن الممكن أن ينظر إلى التعليم المستمر على أنه جزء من نظام التعليم الرسمي يعطى في هيئة برامج محددة تنظم خارج النظام الرسمي المعهود، أو يقدم على أساس غير رسمي. (معجم مصطلحات التربية المقارنة والدولية، ٢٠١٩: ٢٢)

حيث نلاحظ وجود سياسات متبعة لتشجيع ونشر ثقافة التعليم مدى الحياة، ففي كوريا يوجد ما يسمى بمشروع مدينة التعلم مدى الحياة عام ٢٠٠١، وهي مبادرة مبتكرة للبلديات والمدن التي تعزز مجتمعات التعلم لتشجيع الحكم الذاتي للمجتمع والمشاركة المدنية، وهناك أيضاً ما يسمى بمهرجانات التعليم مدى الحياة، فمنذ عام ٢٠٠١ شرعت الحكومة الكورية بعقد مهرجان سنوياً للتعلم من أجل تعزيز ثقافة التعلم بشكل عام، وفي السويد تعتبر مبادرة تعليم الكبار هي مصطلح شامل لسلسلة من المبادرات الحكومية الجارية في مجال تعليم الكبار، ويشمل ذلك تمويل أماكن الطلبة الدائمة في عدد من الأشكال المختلفة للتعليم والمدارس للبالغين.

- مسئولية الدولة والحكومات المحلية نحو تعزيز التعليم مدى الحياة، ففي كوريا تم انشاء المعهد الوطني للتعليم مدى الحياة National Institute for Lifelong NILE Education وهي وكالة مدعومة من الحكومة لها دور محوري في تخطيط وإدارة الهيكل التنظيمي للتعليم مدى الحياة، وعلى مستوى المحافظات بدأت الحكومات المحلية بتشغيل المعاهد الإقليمية للتعليم مدى الحياة، فسياسات التعليم مدى الحياة مخطط لها مركزياً وتنفيذها محلياً وفقاً للخطة الرئيسية، وفي السويد تم انشاء مكتب البرنامج للتعليم والتدريب وهو جهة مستقلة تحت اشراف وزارة التربية والبحث السويدية، وهو بمثابة الوكالة الوطنية لبرنامج التعليم مدى الحياة وإدارته، ويمكن تفسير ذلك في ضوء **مفهوم اقتصاديات التعليم Economics of Education** وهو العلم الذي ينظر إلى العمليات التعليمية من الزاوية الاقتصادية

ويبحث في دور التعليم في التنمة الاقتصادية، وتقدير العائد من التعليم ونصيبة في زيادة الدخل القومي أو الانتاج الكلي. (أحمد زكي بدوي، ١٩٨٢: ١٢٧) كما يعني العائد الاقتصادي والاجتماعي من الاستثمار في التعليم (الفردي والمجتمعي) .(حسن شحاته وزينب النجار، ٢٠٠٣: ٥٧) فالقدرة الإقتصادية لدى كوريا الجنوبية اتاحت الفرصة للإنفاق على تعليم الكبار والتعليم مدى الحياة بشكل كبير، كما أن قلة عدد السكان وارتفاع المستوى الاقتصادي والحرص على تحقيق العدالة والمساواه بين ابناء المجتمع السويدي والنظر الى جميع الافراد داخل المجتمع نظرة تقدير واحترام كان من اسباب قدرة السويد على الوصول بمحو الأمية إلى نسبة ١٠٠٪ وهذا يفسر الاهتمام الكبير ببرامج التعليم مدى الحياة داخل السويد.

٢- **تختلف كوريا الجنوبية والسويد في فيما يتعلق بنشر التعليم مدى الحياة، من حيث:**

- للجامعة في كوريا الجنوبية دور أساسي في التعليم مدى الحياة، فقد قدمت الجامعة الوطنية المفتوحة التي أصبحت مستقلة عن جامعة سيؤول الوطنية عام ١٩٨٢، فرص للتعليم مدى الحياة في التعليم الأولي لآولئك الذين لم يحصلوا على التعليم العالي، بالإضافة إلى ذلك الجامعات المفتوحه (الجامعات الصناعية) التي بدأت من عام ١٩٨٢، أعطت فرص للتعليم العالي للعمال الصناعيين والشباب العاملين، كما تم انشاء جامعات التعليم مدى الحياة حيث يمكن للمتعلمين الكبار متابعة التطوير الذاتي لأنفسهم وتحسين كفاءات العمل لديهم، ويمكن تفسير ذلك في ضوء **مفهوم الجامعة المفتوحة Open University** وهو مصطلح ظهر في بادئ الأمر بالمملكة المتحدة، ويصف تلك الهيئة المصممة لتقدم للبالغين فرصة للإلتحاق بالتعليم العالي، مع العلم أن هناك فرصاً متاحة للبالغين كافة للإلتحاق، بصرف النظر عن مهاراتهم الأكاديمية الرسمية، ويكون التدريس بها بالمراسلة، أو عن طريق الراديو، أو التلفزيون، ويمكن اكمال فرص التدريس بالجامعة عن طريق التواصل المباشر بين الطلاب والمعلمين. (معجم مصطلحات التربية المقارنة والدولية، ٢٠١٩: ٨٥) ونلاحظ أن تطبيق الحكومة الكورية لسياسة قاسية في العمل لزيادة التصنيع لتحقيق

النمو الاقتصادي انتج مواطنين كوريون لم يستطيعوا اكمال دراستهم المتوسطة والثانوية والعليا فكان هذا حافزا أمام الجامعات لتوفير فرص للتعليم مدى الحياة لهؤلاء الأشخاص الذين بنوا الحضارة الاقتصادية في كوريا.

- وفي السويد يوجد المدارس الثانوية العليا الشعبية وهي جزء مهم ومؤسس من نظام تعليم الكبار في السويد، وهي منتشرة في جميع أنحاء السويد، ١٠٧ من هذه المدارس يتم تشغيلها من قبل الحركات الشعبية المختلفة، مثل المنظمات غير الحكومية والجمعيات، في حين أن ما تبقى من ال٤٣ مدرسة تديرها مجالس المقاطعة أو المناطق. وتكون جميع الرسوم الدراسية مجانية ماعدا تكاليف الاقامة والسكن، ويتم مراقبة المدارس الثانوية الشعبية وتقييمها وفقاً لأحكام قانون غير رسمي خاص لتعليم الكبار ويمكن تفسير ذلك في ضوء **مفهوم التعليم المجتمعي Community Education** وهو العملية التي يتمكن من خلالها الأطفال والراشدون من تنمية شعورهم بالتطابق مع مجتمعهم، كما يمكنهم أن يشعروا ويتحسسوا بالعيوب ونقاط الضعف التي يعانيها هذا المجتمع، كما أنهم يستطيعون تنمية طرق المشاركة في الأنشطة الموجهة لتحسين جودة الحياة، وكذلك هو الخطط والبرامج التربوية التي تشمل الآباء والمعلمين والأطفال وأعضاء المجتمع المدني، ومدى إسهامهم في العملية التعليمية. (معجم مصطلحات التربية المقارنة والدولية، ٢٠١٩: ١٦) فنلاحظ أن حرص الشعب السويدي ووعيه بأهمية التعليم ومشاركته في الضرائب التعليمية واحساسه بالهوية والتضامن داخل الجماعه كان دافعا الى وجود المدارس الشعبية منتشرة في جميع أنحاء السويد.

رابعاً: نشر العلم وتوظيف التكنولوجيا في التعليم في كل من كوريا الجنوبية والسويد:

١- تتشابه كوريا الجنوبية والسويد فيما يتعلق بنشر العلم وتوظيف التكنولوجيا في التعليم من حيث:

- وضع خطط وسياسات وقوانين وقرارات لدعم التكنولوجيا في البلاد وتوظيف التكنولوجيا في التعليم فقد وضعت الحكومة الكورية خطة خمسية لتعليم العلوم

والتكنولوجيا في البلاد بالتوازي مع خطة التنمية الاقتصادية الخمسية الثانية في عام ١٩٦٧، كما بدأت كوريا حركة لتوظيف التكنولوجيا في التعليم في الثمانينيات وبذلت الجهود لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في النظام التعليمي الكوري بمبادرة اطلق عليها خطة لتجديد التعليم والتي اقترحتها لجنة تجديد التعليم في عام ١٩٩٥ وقد وضعت وزارة التعليم الكورية خطة رئيسية لخمس سنوات لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات لاستخدامها في التعليم، بدأت في عام ٢٠١٠، فتعليم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات محمية بموجب القوانين واللوائح المختلفة في كوريا الجنوبية وخاصة المادة ٢٣ من قانون التعليم الأساسي والتي نصت على تعزيز الهيئات الحكومية المستقلة والمحلية مشاريع المعلومات التعليمية ودعم استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم، وفي السويد سنت الدولة قرارا تعليمياً ينص على أنه: يجب أن يتاح لأطفال المدارس والمعلمين الوصول إلى أدوات التعلم الحديثة المطلوبة للتعليم المعاصر، ويجب على كل تلميذ عند اكمال المدرسة الابتدائية والاعدادية أن يكون قادراً على استخدام التكنولوجيا الحديثة كأداة للبحث عن المعرفة والتواصل والابتكار والتعلم، ويمكن تفسير هذا التشابه في ضوء **مفهوم التجديد التربوي Educational Innovation** وهو عملية منهجية منظمة تتضمن ادخال المعرفة العلمية الجديدة وإضافة التكنولوجيا المعاصرة إلى مدخلات وعمليات النظام التعليمي الراهن (فلسفة، أفكار، أهداف، سياسات، إدارة، نظم، خطط، برامج، تخصصات، تقنيات، طرق، أساليب، أنشطة، وسائل، مرافق، تجهيزات)، مما يمكن النظام التعليمي من الانتقال والتحول في مواجهتها إلى وضع جديد يحظى بالتوازن النسبيفي حركة مكوناته وأليات عملياته وجودة مخرجاته التربوية بما يمكنه من تحقيق وظائفه. (فاروق عبده فليه وأحمد عبد الفتاح الزكي، ٢٠٠٤: ٧١)

- انشاء مؤسسات تهتم بالعلم والتكنولوجيا وتوظيفهم داخل التعليم، فنجد أن كوريا ركزت على تطوير المؤسسات الأساسية لدعم التكيف مع التكنولوجيا الأجنبية، ومن هذه المؤسسات وزارة العلوم والتكنولوجيا Most، وهي جهاز حكومي مخصص للتطور

التكنولوجي، والمعهد الكوري للعلوم والتكنولوجيا KIST، وهو هيئة البحث والتطوير الحكومية المخصصة للتكنولوجيا التطبيقية، كما أنشأت الدولة المعهد الكوري المتقدم للعلوم KAIS وهو من جامعات العلوم والهندسة، واليوم فهو يعد الجامعة التقنية الرائدة في كوريا. كما أنشأت الحكومة جامعة بوهانج للعلوم والتكنولوجيا، والمعهد المتقدم للعلوم والتكنولوجيا، كما ركزت البرامج الاقليمية على بناء مدن العلوم في جميع أنحاء البلاد على غرار وادي العلوم دايديوك وهو منطقة مخصصة للعلوم الصناعية في تايجون بكوريا الجنوبية، وقد كلفت الحكومة الكورية الوكالة الوطنية للتعليم بمهمة تعزيز استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في رياض الأطفال والمدارس، بناء على احتياجات وظروف المجموعة المستهدفة، وفي السويد أنشئت الحكومة السويدية مؤسسة البنية التحتية للانترنت وهي المسئولة عن نطاق المستوى السويدي وتطوير الانترنت السويدي، وتقع على المدرسة مسئولية ضمان وصول التلاميذ إلى الأدوات التعليمية الحديثة في تعلمهم، كما أن المدرسة مسئولة عن التأكد من أن كل تلميذ، عند اكمال المدرسة الإلزامية يمكنه استخدام التكنولوجيا الحديثة كآداة في البحث عن المعرفة والاتصال والابداع والتعلم، ويمكن تفسير ذلك في ضوء **مفهوم التعلم الالكتروني E-Learning** الذي يشير إلى كل سبل التعليم والتعلم المدعومة بجميع صور الوسائل الإلكترونية، وبخاصة تلك التي تعتمد على أجهزة الحاسب الآلي والمواقع الالكترونية، وذات صلة بالمعارف والمهارات، ويمكن أن يحدث التعلم الالكتروني خارج الفصل، وهو مكون مهم للتعليم عن بعد، ومن الممكن كذلك أن يشمل بيانات التعلم الافتراضي، وهو أيضاً التعلم باستخدام المواد المتاحة على شبكات الانترنت العالمية، أو على الشبكات الداخلية، وهو اسلوب مرن يسمح للمتعلمين بالتقدم في الحصول على فرص التعلم بالطريقة التي تلائمهم، والتي يمكن تكييفها لتلائم الاحتياجات المتنوعة. (معجم مصطلحات التربية المقارنة والدولية، ٢٠١٩: ٤٤، ٤٥)

- توفير ونشر المعلومات العلمية من خلال المواقع والمكتبات الرقمية، ففي كوريا تؤكد اتفاقية (MOU) على التزام IET بجعل المعرفة العلمية عالية الجودة متاحة ويمكن للباحثين في جميع أنحاء العالم الوصول إليها بسهولة من خلال مكتبة ال IET الرقمية، وفي السويد تعد شبكة CAAST-Net Plus شبكة من ٢٦ شريكاً من افريقيا وأوروبا، يعملون معاً لتحسين التعاون بين المنطقتين في مجال البحث والابتكار وتشجيع المزيد من التعاون الإقليمي في مجال العلوم والتكنولوجيا، ويمكن تفسير ذلك في ضوء **مفهوم الفضاء المعلوماتي Information Space** وهو المكان حيث تكون المعلومات متاحة، خاصة بالمواقع الإلكترونية، وهو أيضاً إطار مفاخيمي، أو أداة لدراسة كيف يمكن تنظيم المعلومات ونشرها بشكل مجرد في النظام الاجتماعي. (معجم مصطلحات التربية المقارنة والدولية، ٢٠١٩: ٥٩)

٢- تختلف كوريا الجنوبية والسويد فيما يتعلق بنشر العلم وتوظيف التكنولوجيا في التعليم من حيث:

- المبادرات التي تتخذها كل دولة في توظيف التكنولوجيا في التعليم مختلفة حسب ظروف وامكانيات كل دولة ففي كوريا الجنوبية اعلنت وزارة التعليم والعلوم والتكنولوجيا عن خطة متقدمة تسمى ب SMART Education والهدف الرئيس من تنفيذ برنامج SMART هو رقمنة المناهج المدرسية بالكامل وعكس التغييرات الحديثة في القرن الحادي والعشرين، حيث لا تركز الحكومة الكورية على التعليم الأكثر كفاءة فحسب بل التعليم الأكثر ابداعاً من خلال استخدام التكنولوجيا، أما في السويد قامت الحكومة السويدية بمبادرات الحوسبة في التعليم من الروضة إلى الصف الثاني عشر، حيث استثمرت جميع البلديات البالغ عددهم ٢٩٠ بلدية في السويد، في الحوسبة بطريقة واحد لواحد بمعنى أن يكون لكل طالب في المدرسة جهاز كمبيوتر محمول أو الكمبيوتر اللوحي متاح للاستخدام الخاص، وشبكة لاسلكية في المباني المدرسية، والبرمجيات اللازمة للاستخدام داخل المدرسة، وتوفير الحوسبة السحابية لمشاركة المعلومات وتخزينها واسترجاعها كبيئة للحوسبة

الفردية، ويمكن تفسير ذلك في ضوء **مفهوم الريادة Entrepreneurship** ويقصد بالريادة خصائص وسلوكيات تتعلق بالابتداء بعمل والتخطيط له وتنظيمه وتحمل مخاطره والإبداع في إدارته. (صالح مهدي محسن العامري وطاهر محسن منصور الغالبي، ٢٠١٤: ٧٢٣)

خامساً: تطبيق اللامركزية والحكم الذاتي في كل من كوريا الجنوبية والسويد:

١- تتشابه كوريا الجنوبية والسويد فيما يتعلق بتطبيق اللامركزية والحكم الذاتي في التعليم من حيث:

- سن قوانين لتطبيق اللامركزية في البلاد، ففي كوريا الجنوبية تم سن قانون تعزيز اللامركزية وذلك عام ٢٠٠٤ ، والذي نقل القرار المركزي وجعل السلطة والوظائف إلى المحليات وإلغاء وكالات الإدارة الخاصة، ومكنت الحكومة لجنة الاصلاح واللامركزية من تقليل وظائف الحكومة المركزية بشكل كبير والتي تم تفويضها إلى الحكومات المحلية تحت اشراف من الحكومة المركزية، وحاولت توضيح المهام بين المحلية والمركزية، وفي السويد مرت عملية اصلاح المدارس والتحول إلى اللامركزية بثلاث فترات حكومية، الفترة الأولى تزامنت مع مشروع القانون الأول عام ١٩٨٨، والمرحلة الثانية تزامنت مع مشروع القانون الثاني ١٩٨٩، والفترة الثالثة تزامنت مع مشروع القانون الثالث عام ١٩٩٠، ويمكن تفسير ذلك في ضوء **مفهوم الديموقراطية Democracy** وهي كلمة مشتقة من الكلمة اليونانية (ديموس) تعني عامة الناس، والنصف الثاني (كراتوس) وتعني حكم عامة الشعب، والديموقراطية بمفهومها العام هي العملية السلمية لتداول السلطة بين الأفراد أو الجماعات التي تؤدي إلى ايجاد نظام اجتماعي مميز يؤمن به ويسير عليه المجتمع ككل على شكل أخلاقيات اجتماعية تتمحور حول الايمان بحرية الفرد وسيادة الشعب، والمساواة القانونية، والتعددية الحزبية، والمشاركة السياسية، والتداول السلمي للسلطة والانتخاب الحر.(معهد البحرين للتنمية السياسية، ٢٠١٤: ٣٧) وايضاً يمكن تفسير هذا التشابه في ضوء **مفهوم الإدارة اللامركزية Decentralized Administration** وهو

نظام للإدارة تترك فيه السلطات للوحدات المحلية فرصة توجيه البرامج والأنشطة بما يتفق مع ظروفها ويحقق متطلباتها.(حسن شحاته وزينب النجار، ٢٠٠٣: ٣٢)، **فاللامركزية** تشير إلى توزيع السلط من الإدارات المركزية إلى الأفراد بصورة مباشرة، وهي الاتجاه نحو تقسيم المقاطعات الكبيرة إلى وحدات أصغر، وذلك من خلال تفويض بعض الوظائف وبعض القرارات التي تتخذ من قبل سلطة مركزية إلى وحدات فرعية في النظام التعليمي، كل واحدة منها في منطقة جغرافية مختلفة. (معجم مصطلحات التربية المقارنة والدولية، ٢٠١٩: ٣١) فنلاحظ أن التعليم في كوريا الجنوبية يهدف إلى مساعدة جميع الناس في تحسين شخصياتهم الفردية والسعي نحو الديموقراطية والقدرة على المشاركة في بناء الدولة ولذلك عملت على تعزيز اللامركزية في نظام التعليم، كما أن نظام الحكم في السويد ملكي دستوري والبرلمان ديموقراطي، كما يوجد بالسويد اقليات عديدة ومتنوعة ولغات وثقافات مختلفة مما اوجب عليها اتباع النمط اللامركزي في التعليم، كما أن بها أكبر ملتقى لطالبي اللجوء مما يزيد من أعداد الطلبة الوافدين الجدد.

٢- تختلف كوريا الجنوبية والسويد فيما يتعلق بتطبيق اللامركزية والحكم الذاتي في التعليم من حيث:

- تراجعت كوريا عن اللامركزية في فترة من الفترات واحتاجت الى حكم قبضتها على الشؤون المحلية، ويمكن تفسير ذلك في ضوء **مفهوم المركزية Centralization** ويعني النظام اللذي يقضي بتبعية إدارة البلاد لمركز رئيسي واحد.(أحمد زكي بدوي، ١٩٨٢: ٥٥) **والإدارة المركزية هي Centralized administration** نظام للإدارة تتركز فيه سلطة التوجيه والضبط والتيسير في هيئة عليا.(حسن شحاته وزينب النجار، ٢٠٠٣: ٣٢)
- تتمتع جميع المدارس في كوريا الجنوبية باستقلاليه في تحديد أهداف المناهج الدراسية، وإدارة عملية التدريس ضمن الإطار الوطني، بينما تتمتع باستقلالية أقل في تخصيص الموارد وإدارة الموظفين، ويمكن تفسير ذلك في ضوء **مفهوم الاستقلال**

المؤسسي Organisational Autonomy ويقصد بالاستقلال في المجال الإداري استقلال المؤسسة، وحقها في أن تتخذ قراراتها دون تدخل أي جهة، كما يعني الاستقلال في الموسوعة الإدارية الدرجة التي تؤدي بها وظيفة ما، وتحديد وقت وطريقة أدائها. (معجم مصطلحات التربية المقارنة والدولية، ٢٠١٩: ٨٦)، ويوفر **استقلال المؤسسة التعليمية Educational Institution Autonomy** للمؤسسة التربوية المسئولية والمحاسبية، من أجل اتخاذ القرارات المطلوبة للوصول إلى مستوى مرتفع للأداء والمحاسبية. (معجم مصطلحات التربية المقارنة والدولية، ٢٠١٩: ٤٣)

- وجود وكالات وطنية مستقلة تم انشاؤها بموجب التشريع تتقاسم المسئوليات مع الحكومة المركزية في السويد وهي: أولاً: الوكالة الوطنية السويدية للتعليم، ثانياً: مديرية المدارس السويدية، ثالثاً: الوكالة الوطنية لتعليم ذوي الاحتياجات الخاصة، ويمكن تفسير ذلك في ضوء **مفهوم الحكم الذاتي Self-government** حيث تعد صيغة الحكم الذاتي أعلى مراحل اللامركزية، وذلك من خلال منحة إلى منطقة محدودة داخل الدولة بسبب تميز المنطقة بخصائص معينة كأن تكون قومية وجغرافية أو تاريخية، وصيغة الحكم الذاتي تمليها ظروف سياسية واجتماعية تعترف بها السلطة المركزية. (معهد البحرين للتنمية السياسية،٢٠١٤: ٣٣) فنلاحظ أن نظام التعليم في السويد نظاماً شديد اللامركزية، مما أوجد وكالات وطنية مستقلة تتقاسم المسئوليات مع الحكومة المركزية في السويد.

سادساً: تحسين نظام تمويل التعليم في كل من كوريا الجنوبية والسويد:

١- تتشابه كوريا الجنوبية والسويد فيما يتعلق بتحسين نظام تمويل التعليم من حيث:

- يمول التعليم في كوريا من حساب خاص لمصروفات التعليم، التي تديرها سلطات التعليم المحلية، والتي يتم تمويلها من خلال التحويلات من الحكومات المركزية والمحلية والدخل المحلي، والضرائب التعليمية، وفي السويد تقوم البلدية بتمويل التعليم من الضرائب بواقع ٧٠٪، والباقي يكون من خلال الرسوم والايجارات ومنح

الدولة، حيث يتم تمويل المدارس السويدية في الأساس من خلال الضرائب البلدية، في حين أن ١٥٪ من الميزانية تعتمد على المنح الحكومية، لذلك لا توجد مدارس ممولة من القطاع الخاص في السويد، فالبلدية التي يتبعها الطالب هي المسئولة عن التمويل المدرسي، بغض النظر عما إذا كان الطلبة ملتحقون بمدرسة عامة أو مدرسة مستقلة وتعتبر الميزانية المدرسية لمرحلة ما قبل المدرسة والمدارس الابتدائية والثانوية لامركزية بالكامل للبلديات، ويتم تمويلها من خلال الضرائب البلدية، حيث تقرر كل بلدية كيف يتم تخصيص/توزيع الموارد بين المدارس، ويمكن تفسير ذلك في ضوء **مفهوم استثمار التعليم Investment of Education** بمعنى أن التعليم ذو عائد مرتفع ولكن في حدود مخططاته وأن مزيداً من الانفاق عليه يمكن أن يؤدي إلى معدل سريع في التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية ويكون هذا العائد نابعاً من الاستغلال الحسن للموارد المتاحة بأقصى درجة من الكفاءة، ويعرف **الاستثمار التربوي Educational Investment** بأنه العملية الاقتصادية المأمولة والمتوقعة كعائد ومردود من مخرجات المؤسسات التربوية والتعليمية. (فاروق عبده فليه وأحمد عبد الفتاح الزكي، ٢٠٠٤: ٥٠، ٥١) حيث يرجع تمويل التعليم من الضرائب الى وعي الشعب الكوري بأهمية التعليم في بناء الدولة وانه حق مهم في المجتمع الكوري، حيث يحترم الكوريون التعليم ويرغبون به نتيجة التقاليد الكنفوشيوسية التي يؤمنون بها والتي تحث على احترام التعليم والرغبة الوطنية فيه.

- يوجد في الدولتين دعم مالي ومساعدات مالية من الحكومة المركزية والمجتمعات الدولية (مساعدات خارجية)، فقد وضعت كوريا الجنوبية خطة الضرائب التعليمية الكورية من خلال فرض ضرائب إضافية لزيادة الإيرادات من خلال الحساب الخاص لتحسين البيئة التعليمية، بالإضافة إلى ذلك هناك دعم مادي مقدم من المساعدات الخارجية والدولية، ساعد كوريا الى استعادة حيوية نظامها التعليمي في أعقاب الحرب الكورية، أما في السويد فتدعم الدولة السويدية غالبية الطلبة

بمساعدات مالية لتمويل دراستهم ومساعدتهم على تغطية نفقات معيشتهم، ويتمثل تمويل الطالب من مزيج من المنح الدراسية والقروض الدراسية ويمكن للطلبة الحصول على التمويل أو الدعم من الدولة من خلال CSN المجلس السويدي للدعم الدراسي إذا استوفوا الشروط والمتطلبات المنصوص عليها، ويمكن تفسير ذلك في ضوء مفهوم **تكافؤ الفرص التعليمية Equality of Educational Opportunity** ويعرف بأنه حصول كل فرد على فرص متكافئة مع أعضاء المجتمع الآخرين في الالتحاق بالتعليم المتاح في مجتمعه دون أن يكون هناك اختلاف في نوع الخدمة التعليمية المقدمة حتى يتمكن من أن يستفيد الاستفادة الحقيقية من برامج التعليم التي تقدمها الدولة (فاروق عبده فليه وأحمد عبد الفتاح الزكي، ٢٠٠٤: ١٢٤) فنلاحظ **أن** المساعدات المالية من الحكومات جاءت نتيجة حرص الحكومة لضمان فرص تعليمية متساويه.

٢- تختلف كوريا الجنوبية والسويد فيما يتعلق بتحسين نظام تمويل التعليم من حيث:

- التعليم الإلزامي في السويد مجاني باستثناء مرحلة ما قبل المدرسة والتعليم العالي الذان يمولان جزئياً من الحكومة، ويتمثل الدعم المالي الجامعي في المنح الدراسية والقروض الدراسية للطلبة لتغطية نفقات معيشتهم، وعادة ما يكون السكان غير السويديين مؤهلين للحصول على الدعم المالي إذا انتقلوا إلى السويد لسبب مختلف عن الدراسة، ويمكن تفسير ذلك في ضوء مفهوم **المنح الدراسية Grants** وهي أشكال المساعدات المالية كافة، غير القابلة للاسترداد، والتي تهدف إلى تخفيض تكلفة تعليم الطلاب، ويشمل المنح المقدمة إلى المؤسسات التعليمية في مختلف الدول، وذلك بهدف التقليل أو الاعفاء من الرسوم الدراسية التي يلتزم بها الطلاب، (معجم مصطلحات التربية المقارنة والدولية، ٢٠١٩: ٥٤) فنلاحظ ان السويد تتمتع بقلة عدد السكان والاقتصادي المزدهر والتمويل من الضرائب، وتخصيص السويد لنسبة عالية من الناتج القومي الاجمالي للتعليم والبحوث، يسر من مجانية التعليم

حتى الجامعه، لتحقيق المساواة بين ابناء المجتمع السويدي في الحصول على مجموعة من الحقوق الأساسية تحقيقاً لدولة الرفاهية في السويد.

- اهتمام الشعب الكوري بالمساهمة في تمويل التعليم الأساسي كمصدر رئيس في عملية التطوير، ويشارك كافة أفراد المجتمع المهتمين بشئون المدرسة بما يسمى بشبكة دعم المدرسة المكونة من P.A.T (الوالد– المعلم – الرابطة) بحيث يكملوا مادياً أي عجز في التمويل الحكومي، ويمكن تفسير ذلك في ضوء مفهوم **المشاركة الشعبية Public Participation** وهي عملية مشاركة أفراد المجتمع ومؤسساته وانخراطهم في تمويل التعليم، (أحمد محمد جاد حسين، ٢٠١٦ : ٢٩٠)، ويرجع ذلك الى التقاليد الكنفوشيوسية التي يؤمنون بها الشعب الكوري والتي تحث ومؤسساته وانخراطهم في تمويل التعليم على احترام التعليم والرغبة الوطنية فيه، كما ان بعد استقلال كوريا عن اليابان بدأ الناس يطالبون بالتعليم الى حد كبير للتغلب على الحزن الذي أصابهم، واصبح التعليم وسيلة للنجاح اجتماعيا واقتصاديا، فلاقى اهتمام وشغف وتضحية من أجل تعليم الأبناء وباع الأباء حقولهم وابقارهم من أجل دعم التعليم.

بناء على ما سبق يمكن القول بأنه تم **التأكد من صحة الفرض الحقيقي**، والذي ينص على أنه قد يؤدي تطبيق آليات الرفاهية التعليمة في مصر استناداً إلى الدراسة المقارنة، إلى تحقيق الرفاهية التعليمية في مصر.

وفي ضوء المقارنة التفسيرية لأوجه التشابه والاختلاف فقد تم التوصل إلى مجموعة من المعطيات التي تم استخلاصها من دولتي المقارنة يمكن الإفادة منها في مصر وهي:

١- ترتفع معدلات التحاق الأطفال بكوريا الجنوبية في خدمات الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة بشكل ملحوظ، نتيجة وجود العديد من سياسات الدعم المقدمة للتعليم في هذه المرحلة ومنها: تعزيز نوعية الخدمات المقدمة في العديد من الجوانب،

زيادة الحكومة الكورية من الانفاق الاستثماري بشكل كبير على الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة، جعل تعليم ورعاية الأطفال في سنوات الطفولة الأولى مجانياً في المناطق الريفية، توفير رعاية للأطفال من عمر صفر إلى سنتين في جميع أنحاء البلاد، صرفت بدلات تربية الأطفال للأباء الذين يربون أطفالهم في المنزل.

٢- يحصل كل الأطفال الذين بلغوا سن السادسة في السويد على مكان في مرحلة التعليم ما قبل المدرسي لمدة عام واحد مجاني قبل البدء في التعليم الإلزامي، ويسمى بالصف السادس حيث يعمل كجسر بين المدرسة التمهيدية والمدرسة، يهدف إلى تشجيع تطوير وتعلم كل طفل وإعدادهم لمزيد من التعليم ويزيد من ارتباط المرحلتين وتدعيم بعضها البعض، وهذا التكامل يهدف الى خلق نظام تعليم اكثر تماسكا.

٣- تواجه كوريا الجنوبية زيادة الطلب للالتحاق بالتعليم المدرسي المتوسط واستيعاب الأعداد المتزايدة من الطلبة، من خلال زيادة التمويل التعليمي بموجب تطبيق قانون المنح التعليمية المحلية، وتعزيز دور المدارس الخاصة وزيادة أعدادها، وبناء مرافق تعليمية جديدة، وزيادة التمويل لتوظيف المزيد من المعلمين، ولم تقتصر كوريا في تطبيق المجانية والإلزامية على التعليم الإبتدائي فقط، ولكنها استطاعت ان تحقق التعليم المجاني والإلزامي في مرحلة التعليم الثانوي.

٤- يحصل جميع الأطفال والشباب في السويد بموجب قانون التعليم السويدي على فرص متساوية في التعليم بغض النظر عن الجنس، أو السكن أو الظروف الاجتماعية أو الاقتصادية، ويلتزم جميع الأطفال بالحضور إلى المدرسة حتى العام التاسع، كما يحضر تقريباً جميع الأطفال في سن ٦ سنوات في رياض الأطفال كسنة تدريبية بالرغم من انها غير الزامية، هذا يعني أن جميع الطلبة في السويد يتلقوا عشر سنوات من التعليم في كل شيء.

٥- يتيح قانون التعليم مدى الحياة لجميع المواطنين في كوريا الجنوبية إمكانية الوصول إلى فرص التعليم المناسبة في أي وقت وأي مكان وبالتالي تحسين نوعية الحياة والتنمية الاجتماعية في البلاد.

٦- يوفر مكتب (البرنامج للتعليم والتدريب السويدي) العديد من البرامج الدولية والأنشطة المتعلقة بالتعليم مدى الحياة، وذلك جنباً إلى جنب مع بعض المبادرات الحكومية، حيث يعتبر جهة مستقلة تحت اشراف وزارة التربية والبحث السويدية، وهو بمثابة الوكالة الوطنية لبرنامج التعليم مدى الحياة وإدارته.

٧- قامت وزارة التعليم والعلوم والتكنولوجيا في كوريا الجنوبية بوضع خطة متقدمة تسمى ب SMART Education تتكون من خمس عناصر ضرورية تحملها حروف كلمة SMART وذلك لضمان عملية التعلم الناجحة والفعالة.

٨- يوجد مؤسسة مختصة للبنية التحتية للانترنت في السويد وهي المسئولة عن تطوير الانترنت السويدي في جميع أنحاء الدولة ووضع التقارير الخاصة بأعداد المستخدمين لشبكة الانترنت واعمارهم وفترات الاستخدام ومدى الانتشار وغيرها.

٩- تتوافق كل من كوريا الجنوبية والسويد في سن قوانين لتعزيز اللامركزية داخل البلاد، وهذه القوانين نقلت القرار المركزي وجعلت السلطة والوظائف إلى المحليات، ومكنت الحكومات اللجان المختصة من تقليل وظائف الحكومة المركزية بشكل كبير والتي تم تفويضها إلى الحكومات المحلية تحت اشراف من الحكومة المركزية، وحاولت توضيح المهام بين المحلية والمركزية.

١٠- تتنوع مصادر تمويل التعليم في كل من كوريا الجنوبية والسويد حيث اهتم الشعب الكوري بالمساهمة في تمويل التعليم الأساسي كمصدر رئيس في عملية التطوير، حيث شارك كافة أفراد المجتمع المهتمين بشئون المدرسة بما يسمى بشبكة دعم المدرسة المكونة من P.A.T (الوالد- المعلم – الرابطة) والمستفيدين من أفراد القطاع الخاص، بحيث يكملوا مادياً أي عجز في التمويل الحكومي، وفي السويد تمول البلدية التعليم من الضرائب بواقع ٧٠٪، والباقي يكون من خلال الرسوم والايجارات ومنح الدولة.

بناء على ما سبق يمكن القول بأنه تم التأكد من صحة الفرض الحقيقي، والذي ينص على أنه قد يؤدي تطبيق آليات الرفاهية التعليمية في مصر استناداً إلى

الدراسة المقارنة لآليات تطبيق الرفاهية التعليمية في كوريا الجنوبية والسويد، إلى تحقيق الرفاهية التعليمية في مصر.

القسم السابع: نتائج البحث والإجراءات المقترحة:

أولاً: نتائج البحث تشمل:

من خلال تناول آليات تحقيق الرفاهية التعليمية في كل من كوريا الجنوبية والسويد، توصل البحث إلى مجموعة من النتائج وذلك بغرض الوصول إلى إجراءات مقترحة لتطبيق آليات تحقيق الرفاهية التعليمية في جمهورية مصر العربية، من خلال الدراسة النظرية والمقارنة وبما يتناسب مع خصوصية الواقع المصري، ويمكن ايجاز أهم هذه النتائج فيما يلي:

(١) تضع مرحلة رياض الأطفال أساساً قوياً للتعلم مدى الحياة، فالتعليم مستمر وتراكمي يبدأ عند الولادة ويستمر مدى الحياة.

(٢) يعتبر التعليم الأساسي الإلزامي المجاني حق والتزام رئيسي من التزامات الدول بموجب المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان.

(٣) يعتبر التعليم مدى الحياة منظومة مستمرة ترافق الإنسان طوال حياته الاجتماعية والمهنية والثقافية ولا ينتهي بحصول المتعلم على شهادات عليا، فهو يغطي جميع مراحل التعليم والتدريب الذي يحصل عليها الفرد طوال حياته.

(٤) تؤدي زيادة المعرفة التكنولوجية واستخدامها في التعليم إلى زيادة الكفاءة والفاعلية في العملية التعليمية.

(٥) تعتبر استقلالية المدرسة ولامركزية التعليم، أداة يمكن استخدامها لتحسين جودة التعليم وتحقيق رفاهيته.

(٦) لا يمكن تحسين جودة التعليم وتحقيق رفاهيته وتحسين فرص الوصول لأعلى مستوياته، دون زيادة الحصة المخصصة للتعليم من ميزانية الدولة، وزيادة الانفاق على المجالات الحاسمة في التعليم.

(٧) طبقت كوريا الجنوبية جميع أهداف التعليم للجميع، من رعاية للطفولة المبكرة، ونشر التعليم الإبتدائي، والتعليم مدى الحياة، ومحو أمية الكبار، والمساواة بين الجنسين في التعليم، وجودة التعليم.

(٨) ارتفعت معدلات التحاق أطفال كوريا الجنوبية بمرحلة الطفولة المبكرة بسبب زيادة الانفاق الاستثماري المقدم من الحكومة الكورية لمرحلة الطفولة المبكرة.

(٩) حققت كوريا الجنوبية التعليم المجاني والإلزامي على مرحلة التعليم الأساسي ومدتها ٩ سنوات، وأيضاً استطاعت أن تحققه في مرحلة التعليم الثانوي ومدته ٣ سنوات.

(١٠) سنت كوريا الجنوبية قانون التعليم مدى الحياة عام ١٩٩٩م وتم تعديله عام ٢٠٠٧م، وذلك بهدف تزويد الجميع بإمكانية الوصول إلى فرص التعليم المناسبة في أي وقت وأي مكان.

(١١) قامت كوريا الجنوبية برقمنة المناهج الدراسية بالكامل من خلال وضع خطة متقدمة للتعليم الأكثر ابداعاً باستخدام التكنولوجيا تسمى ب SMART Education.

(١٢) سنت كوريا الجنوبية قانون لتعزيز اللامركزية عام ٢٠٠٤، والذي نقل القرار المركزي إلى المحليات وتقليل وظائف الحكومة المركزية.

(١٣) تتمتع كل من المدارس العامة والخاصة في كوريا الجنوبية بدرجة عالية من الاستقلالية من حيث تحديد الأهداف، وادارة عملية التدريس، وتخصيص الموارد وإدارة الموظفين وإدارة الموازنة المدرسية.

(١٤) استثمرت كوريا الجنوبية جزءاً كبيراً من ميزانية الدولة في التعليم وذلك من خلال وضع خطة للضرائب الإضافية وزيادة الإيرادات.

(١٥) اهتم الشعب الكوري الجنوبي بالمساهمة في تمويل التعليم كمصدر رئيس في عملية التطوير.

(١٦) مرحلة التعليم ما قبل المدرسي في السويد غير إلزامية ومع ذلك فإن كل الأطفال السويديين تقريباً يلتحقون بها.

(١٧) وفرت السويد أشكال أخرى من التعليم التربوي قبل المدرسة يسمى مرحلة ما قبل المدرسة المفتوحة وهي عبارة عن مراكز مفتوحه أثناء الفترات التي لا يتوفر فيها مركز رياض أطفال أو خارج المدرسة.

(١٨) سنت السويد قانون التعليم الذي يؤكد على أنه يحق لجميع الأطفال الخاضعين للتعليم المدرسي الإلزامي تلقي التعليم الأساسي في المدارس العامة.

(١٩) التعليم في السويد مجاني باستثناء مرحلة ما قبل المدرسة والتعليم العالي الذان يمولان جزئياً من الحكومة، فلا يدفع عادة الطلبة أو والديهم أي مصروفات للمواد التعليمية، أو الوجبات المدرسية أو الخدمات الصحية أو النقل المدرسي.

(٢٠) يوجد بالسويد المدارس الثانوية العليا الشعبية كجزء من نظام تعليم الكبار وهذه المدارس تعطي دورات عامة لمدة ٣ سنوات فهي مناسبة لأولئك الذين لم يكملوا تعليمهم الثانوي أو أولئك الذين يرغبون في التأهل للتعليم العالي.

(٢١) مشاركة البالغين في التعليم مدى الحياة في السويد مرتفعة.

(٢٢) حققت الحكومة السويدية الاستفادة القصوى من التطورات التكنولوجية في مجال التعليم من خلال خضوع نظام التعليم السويدي لاصلاح يسمى بالرقمنة المستمرة للمدارس السويدية.

(٢٣) نظام التعليم في السويد نظاماً شديد اللامركزية، حيث تتقاسم الحكومة المسئوليات على المستوى المركزي بين وزارة التعليم والبحوث و ثلاث وكالات وطنية مستقلة تم انشاؤها بموجب التشريع ووفقاً لقانون التعليم.

(٢٤) تدعم الدولة السويدية من خلال المجلس السويدي للدعم الدراسي، CSN غالبية الطلبة بمساعدات مالية لتمويل دراستهم ومساعدتهم على تغطية نفقات معيشتهم.

ثانياً: الإجراءات المقترحة وتشمل:

١- رفع معدلات التحاق الأطفال بجمهورية مصر العربية بمرحلة الطفولة المبكرة من خلال:

- زيادة الانفاق من قبل الحكومة المصرية على مرحلة رياض الأطفال، ومحاولة الوصول إلى مجانية التعليم في هذه المرحلة.
- زيادة جاذبية التعليم قبل المدرسي، من خلال تعزيز نوعية الخدمات المقدمة.
- توفير أشكال مختلفة من التعليم التربوي قبل المدرسي يتناسب مع احتياجات الشعب المصري مثل انشاء مراكز مفتوحه لاستقبال الأطفال أثناء الفترات التي لا يتوفر فيها مراكز رياض الأطفال، وتكون مفتوحه طوال العام، مع الأخذ فى الاعتبار احتياجات الأطفال ذوى الاحتياجات الخاصة تحقيقاً لمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية للموهوبين والأسوياء والمعوقين والمتأخرين دراسياً على السواء.
- التوسع في انشاء رياض الأطفال لاستيعاب جميع الأطفال في سن قبل المدرسة.
- انشاء أقسام لتدريب المعلمين في مرحلة الطفولة المبكرة على مستوى الكلية.
- التخطيط لجعل رياض الأطفال في مصر داخل نطاق السلم التعليمي الرسمي في البلاد.

٢- السعي لتحقيق التعليم الإلزامي والمجاني في جميع مراحل التعليم قبل الجامعي من خلال:

- استحداث معايير وصياغات وقوانين جديدة لتعميم التعليم الإلزامي المجاني ليقوم بدوره في تنمية المجتمع، ويكون الهدف التعليم الإلزامي للجميع حتى الجامعة.
- زيادة الإيرادات وتخصيص جزء أكبر من ميزانية الدولة للإنفاق على التعليم، عن طريق وضع قانون وخطة لفرض ضرائب تعليمية تتناسب مع المستوى الاقتصادي للشعب المصري، تستخدمها الحكومة لتحسين المرافق المدرسية وبناء مرافق تعليمية جديدة ومجهزة وتحسين نوعية المعلمين الحاليين والعمل على توظيف المزيد من المعلمين، وسن التشريعات واللوائح الكفيلة بضمان تحقيق المجانية والإلزامية، ومواكبة الواقع الاجتماعي المتغير.

- مشاركة الجهود الشعبية التطوعية والمنظمة والمؤسسات التي ستنتفع بالخريجين في تحمل عبء مسئولية تمويل التعليم.
- تعزيز دور المدارس الخاصة لمواجهة الأعداد المتزايدة من الطلبة بالتعليم المدرسي، وتخفيف كثافة الفصول.
- دمج تكنولوجيا المعلومات والاتصال في عملية التعليم بمدارس التعليم الإلزامي.
- البعد عن أي تمييز من حيث الجنس أو الدين أو اللغة أو المستوى الاجتماعي وغيرها في التحاق الطلبة بالتعليم الأساسي.

٣- تزويد جميع المواطنين في مصر بإمكانية الوصول إلى فرص التعليم مدى الحياة المناسبة في أي وقت وأي مكان من خلال:

- سن قانون للتعليم مدى الحياة في مصر.
- زيادة مشاركة البالغين في التعليم مدى الحياة من خلال تعزيز مجتمعات التعلم.
- انشاء مؤسسات ومراكز للتعليم مدى الحياة في مختلف المجالات.
- انشاء وحده إدارية في وزارة التربية والتعليم من شأنها توفير التعليم مدى الحياة.
- دعم التعليم مدى الحياه للمعاقين والمسنين والنساء والعمال والمهاجرين.
- تفعيل آلية (الدراسة المنظمة في مكان العمل) لتحقيق التعليم مدى الحياة.
- دفع الحكومة للأفراد تكاليف الدراسة وشراء الكتب وغيرها.
- وضع قانون للإعتراف واعتماد التعليم مدى الحياة ومساعدة المتعلمين للحصول على تراخيص لايجاد فرص عمل جديدة.
- تقديم الجامعات لفرص التعليم مدى الحياة، وانشاء جامعات متخصصة لذلك.
- القيام بمشروع مدن التعلم لتوفير المزيد من فرص التعليم للسكان والتعامل مع المشكلات المحلية.

- زيادة الوعي بأهمية مواصلة التعليم مدى الحياة وذلك باستخدام وسائل الاعلام والندوات والمؤتمرات وجلسات الحوار والمناقشة والصحف والمجلات، ووسائل التواصل الإجتماعي.

٤- استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم من خلال:

- تشجيع الوعي العام بأهمية العلوم واستخدام التكنولوجيا في جميع المجالات.
- نشر المعرفة المتعلقة بكيفية تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم من خلال الدورات التدريبية وورش العمل والإعلام.
- وضع خطة محدده لتجديد التعليم ورقمنة المناهج المدرسية بالكامل في مصر.
- اصدار قرار باستخدام المعلمين لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات كآداة في التعليم.
- توفير الدعم المالي من قبل الحكومة لشراء الأجهزة والبرامج التعليمية.
- اتاحة أجهزة كمبيوتر محمول أو كمبيوتر لوحي للاستخدام الخاص لكل طالب.
- توفير شبكات لاسلكية في المباني المدرسية.
- انشاء مؤسسة تكون مسئولة عن البنية التحتية للإنترنت في البلاد.
- بناء مدن للعلوم، والمدارس المهنية لتعزيز تعليم العلوم والتكنولوجيا.

٥- السعي إلى تحقيق اللامركزية في التعليم المصري، من خلال:

- سن قانون لتعزيز اللامركزية في قطاع التعليم المصري، ونشر ثقافة اللامركزية بين ابناء الشعب الذي ترسخت في نفوسه فكرة المركزية المطلقة.
- وضع خطة شاملة متعددة المراحل لتطبيق اللامركزية في التعليم المصري، تشمل اعطاء صلاحيات أكبر للإدارات التعليمية لاتخاذ ما يناسبها من قرارات تتوافق مع البيئات المصرية المختلفة.
- تقليل وظائف الحكومة المركزية وتفويضها للإدارات التعليمية المحلية، تحت اشراف وزارة التربية والتعليم.

- توضيح المهام بين المحلية والمركزية عن طريق تقسيم واضح للمسئوليات بين الدولة والمحليات.
- تفعيل دور مجالس الأباء والأمناء والمعلمين واعطائهم بعض الصلاحيات في اتخاذ قرارات بشأن تحديد أهداف المقررات، وادارة عملية التدريس وتعيين المدرسين ونقلهم، وإدارة موازنة المدارس، وذلك من خلال التشريعات والقوانين.
- تدريب القيادات المدرسية على المسئوليات الجديدة للإدارة المدرسية في ظل اللامركزية، وعمل وثيقة للمديرين توضح كيف يكون تنظيم العمل اليومي داخل المدرسة.
- دعم الاستقلالية في المدارس والجامعات مع الحفاظ على الجودة.

٦- زيادة المخصصات المالية للتعليم بمصر، من خلال:

- تخصيص جزء أكبر من موازنة الدولة لصالح التعليم.
- نشر الوعي لدى الشعب المصري نحو الاهتمام بالمساهمة في تمويل التعليم كالاستثمار بشري للتقدم والازدهار وتحقيق الرفاهية التعليمية.
- تنويع جهات الإنفاق على التعليم من ضرائب ومنح حكومية ورسوم وايجارات.
- وضع خطة لفرض الضرائب التعليمية بما يتناسب وامكانات الشعب المصري.
- الاستفادة من المعونات والمنح الدولية بما يخدم تطوير التعليم والارتقاء به.

٧- زيادة دعم الدولة المصرية للطلبة بالمساعدات المالية لتمويل دراستهم ومساعدتهم على تغطية نفقات معيشتهم، من خلال:

- زيادة الإيرادات بالاعتماد على الاستثمارات المختلفة.
- قيام السلطات التعليمية وقطاع التصنيع بتشجيع رجال الأعمال والمسؤولين عن الصناعة والزراعة على التفاعل حول احتياجات التعليم المجتمعية.

مراجع البحث

أولاً: المراجع العربية:

١- أحمد جاسم محمد ومحمد حسن عودة، (٢٠١١)، "دراسة وتحليل الرفاهية الاقتصادية في العراق للمدة ١٩٧٥-٢٠١١"، **مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية**، العدد الحادي والثلاثون، السنة العاشرة، المجلد الثامن، ص ص ٨٢- ١٠١.

٢- أحمد زكي بدوي، (١٩٨٢)، **معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، انجليزي فرنسي عربي**، مكتبة لبنان، القاهرة.

٣- أحمد عبد النبي عبد العال خلاف، (٢٠١٥)، "دراسة مقارنة لرياض الأطفال في كل من استراليا وهونج كونج وإمكان الإفادة منها في مصر"، **المجلة التربوية، كلية التربية، جامعة سوهاج**، جزء ٤١، ص ص ٣٢٦- ٥٢٠.

٤- أحمد عبد الوهاب، (٢٠١٨)، **الانفاق على قطاع التعليم: بين مطالب الشارع المصري والتطبيق**، المركز المصري لدراسات السياسات العامة، القاهرة.

٥- أحمد غنيمي مهناوى، (٢٠١٥)، "دور التعليم للجميع فى تحقيق جودة الحياة : دراسة نقدية"، **مجلة كلية التربية (جامعة بنها)**، عدد ١٠٢ ، مجلد ٢٦، ص ص ٤١١- ٤٦٦.

٦- أحمد فاروق علي الزميتي، (٢٠١٨)، "تصور مقترح لتطوير مؤسسات رياض الأطفال بجمهورية مصر العربية في ضوء بعض اتجاهات التطوير بانجلترا واليابان"، **مجلة كلية التربية، جامعة المنوفية**، العدد ٤، جزء ١، مجلد ٣٣، ص ص ٢- ٦٩.

٧- أحمد محمد جاد حسين، (٢٠١٦)، "المشاركة الشعبية في تمويل التعليم العالي في الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وإمكانية الإفادة منها في مصر"، **مجلة التربية المقارنة والدولية**، الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية، السنة الثانية، العدد ٤، ص ص ٢٦٥ – ٤٧٤.

٨- الأمم المتحدة والبنك الدولي، (٢٠٠٣)، "التعليم العالي في الدول النامية: الأخطار وبشائر المستقبل، العلم والتكنولوجيا"، ترجمة: أميمة عبد العزيز، **المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، معهد التخطيط القومي**، عدد٢، مجلد١١، ص ص ١٦٣- ١٩٠.

٩- الأمم المتحدة، اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، (٢٠١٢)، **تقرير عن الدورة الخامسة عشرة، ٢١- ٢٥ أيار/مايو ٢٠١٢**، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الوثائق الرسمية لعام ٢٠١٢، الملحق رقم ١١، الأمم المتحدة، نيويورك.

١٠- الأمم المتحدة، اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، (٢٠١٤)، **تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، تقرير الأمين العام**، الدورة السابعة عشرة، ١٢- ١٦ أيار/مايو ٢٠١٤، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، البند ٣/أ من جدول الأعمال المؤقت، الأمم المتحدة، جينيف.

١١- المؤتمر العالمي حول التربية للجميع، (١٩٩٠)، **الإعلان العالمي حول التربية للجميع، وهيكلية العمل لتأمين حاجات التعلم الأساسية**، جومتتين، تايلاند، اليونسكو، نيويورك.

١٢- أميرة خيري علي أحمد، (٢٠١٧)، "التوجهات المعاصرة للتنمية المهنية القائمة على المدرسة وإمكانية الإفادة منها بمؤسسات رياض الأطفال في مصر"، **دراسات في التعليم الجامعي، كلية التربية، جامعة عين شمس**، مركز تطوير التعليم الجامعي، عدد٣٥، ص ص ٩٨- ١٦١.

١٣- أولا كودمندسون، (٢٠٠٥)، "التجربة السويدية: دولة الرفاهية السويدية، مقاربة مواطنة ودبلوماسية"، **الندوة الفكرية: دولة الرفاهية الاجتماعية**، مركز دراسات الوحدة العربية والمعهد السويدى، الاسكندرية، مصر، ص ص٣٥٩- ٣٦٤.

١٤- إيهاب ابراهيم منجي الحو ووفاء ابراهيم الصادق علي، (٢٠١٧)، "تطوير إدارة رياض الأطفال على المستوى الإقليمي في ضوء مدخل الهندسة الإدارية"، **مجلة كلية التربية، جامعة طنطا**، عدد٢، مجلد٦٦، ص ص ١٧٩- ٢٥٢.

١٥- بشير هادى عودة، (٢٠٠٤)، "الرفاهية والتنمية: وجهة نظر كوزنتس: دراسة قياسية مقطعية لبلدان عربية مختارة"، **مجلة العلوم الاقتصادية، العراق، جامعة البصرة**، كلية الإدارة والاقتصاد، عدد ١٤، مجلد ٤، ص ص ٧٦-٩٥.

١٦- حسن شحاته وزينب النجار، (٢٠٠٣)، **معجم المصطلحات التربوية والنفسية**، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، جمهورية مصر العربية.

١٧- جامعة بيرزيت Birzeit University ٢٠١٨ دخول الموقع يوم ٢٠٢٠/١/١١ https://ontology.birzeit.edu/images/ao-logo.png

١٨- جريدة اليوم السابع الالكترونية دخول الموقع يوم ٢٠٢٠/٤/٢٩ https://www.youm7.com/story/2020/4/13

١٩- جمهورية مصر العربية، (٢٠١٥)، **استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠.**

٢٠- جمهورية مصر العربية، (٢٠١٤)، **دستور مصر الصادر عام ٢٠١٤.**

٢١- جمهورية مصر العربية: وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني، الإدارة العامة لنظم المعلومات ودعم اتخاذ القرار، **الكتاب السنوي، نسبة القيد الصافي والاجمالي جملة للعام الدراسي ٢٠١٨/٢٠١٩**، ما قبل الابتدائي.

٢٢- جمهورية مصر العربية: وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني، الإدارة العامة لنظم المعلومات ودعم اتخاذ القرار، **الكتاب السنوي، تطور كثافة الفصل حسب المرحلة، إجمالي عام، ٢٠١٨/٢٠١٩.**

٢٣- جمهورية مصر العربية: وزارة التربية والتعليم، **قانون التعليم رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١ وتعديلاته.**

٢٤- جمهورية مصر العربية: وزارة المالية، وحدة الشفافية والمشاركة المجتمعية، **الاصدار السادس، موازنة المواطن ٢٠١٩/٢٠٢٠.**

٢٥- جمهورية مصر العربية، وزارة التربية والتعليم، (٢٠١٤)، "**الخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعي (٢٠١٤/٢٠٣٠)**"، التعليم المشروع القومي لمصر، معا نستطيع تقديم تعليم جيد لكل طفل"، القاهرة.

٢٦- رئاسة الجمهورية، مجلس الشعب، (١٩٩١)، **قانون رقم ٨ لسنة ١٩٩١ في شأن محو الأمية وتعليم الكبار، المادة الرابعة،** الجريدة الرسمية في ٢١ مارس سنة ١٩٩١، العدد ١٢.

٢٧- رانيا السيد بيومي وجورجيت دميان جورج وراشد صبري محمد القصبي ومحمد ماهر حنفي، (٢٠١٧)، "واقع التمويل الأجنبي للتعليم قبل الجامعي في مصر"، **مجلة كلية التربية، جامعة بورسعيد**، عدد٢٢، ص ص ٨٥٨- ٨٨٩.

٢٨- سلوى مصطفى محمد أحمد، (٢٠١٦)، "الاتجاهات الإدارية المعاصرة بمؤسسات رياض الأطفال"، **مجلة الثقافة والتنمية، جمعية الثقافة من أجل التنمية**، عدد ١٠٤، سنة ١٦، ص ص ١- ١١٦.

٢٩- شاكر محمد فتحي أحمد وهمام بدراوي زيدان: **التربية المقارنة؛ المنهج- الأساليب- التطبيقات**، مجموعة النيل العربية، القاهرة.

٣٠- شاكر محمد فتحي أحمد وولاء السيد عبد الله صقر وأحمد رفعت علي الدغيدي، (٢٠١٩)، **معجم مصطلحات التربية المقارنة والدولية**، الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية، القاهرة.

٣١- شيرين عيد مرسي، (٢٠١٤)، "تطوير رياض الأطفال في ضوء مؤشرات أدائها طبقاً لمعايير الهيئة القومية لضمان الجودة والاعتماد"، **دراسات تربوية ونفسية، مجلة كلية التربية، جامعة الزقازيق**، العدد ٨٢، الجزء ٢، ص ص ١- ١١٥.

٣٢- صالح مهدي محسن العامري وطاهر محسن منصور الغالبي، (٢٠١٤)، **الإدارة والأعمال**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

٣٣- صفاء محمد صلاح الدين، (٢٠١٨)، "دور التعليم الالكتروني في تطوير التعليم بجمهورية مصر العربية"، **مجلة بحوث الشرق الأوسط، مركز بحوث الشرق الأوسط**، جامعة عين شمس، العدد ٤٥، ص ص ٥٩٦- ٦٤٦.

٣٤- عبد الوهاب الكيلاني، **موسوعة السياسة**- الجزء الثاني, ص ٧١٣.

٣٥- عبد الرزاق محمد صالح الساعدي، (٢٠١٢)، "الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية – الواقع والآفاق الدنمارك نموذجا"، **دكتوراه في العلوم الاقتصادية**، كلية الإدارة والإقتصاد، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، الدنمارك، ص ص ٣١٢- ٣٢٢.

٣٦- عزام عبد النبي أحمد ومروة عزت عبد الجواد، (٢٠١٢)، "آليات تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني في تعليم الكبار بمصر في ضوء معايير الولايات المتحدة الأمريكية"، **مجلة التربية، اللجنة الوطنية القطرية للتربية والثقافة والعلوم**، عدد ١٧٧، السنة٤١، ص ص ١٠١- ١٨٤.

٣٧- عزة أحمد محمد الحسيني، (٢٠١٣)، "اقتصاد المعرفة والتعلم مدى الحياة: دراسة إقليمية لخبرة الاتحاد الأوروبي وإمكانية الإفادة منها في مصر"، **دراسات تربوية واجتماعية، كلية التربية، جامعة حلوان**، عدد٢، مجلد١٩، ص ص ١٠١- ١٩٨.

٣٨- علي صالح جوهر ووفاء محمد محمد الملاحي وعماد حمدي محمود الزيات، (٢٠١٨)، "متطلبات تنويع مصادر تمويل التعليم في مصر في ضوء التوجهات المعاصرة"، **مجلة الثقافة والتنمية**، العدد١٣٠، السنة١٩، ص ص ٢٠٣- ٢٣٨.

٣٩- فاروق عبده فليه وأحمد عبد الفتاح الزكي، (٢٠٠٤)، **معجم مصطلحات التربية لفظاً واصطلاحاً**، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الاسكندرية، جمهورية مصر العربية.

٤٠- فيفي أحمد توفيق، (٢٠١٩)، "تصور مقترح لدعم مجانية التعليم الأساسي في مصر في ضوء التشريعات الدستورية، **المجلة التربوية، كلية التربية، جامعة سوهاج**، العدد التاسع والخمسون، ص ص ١٢٨- ٢٠٩.

٤١- طاهر حمدى كنعان ومى حنانية، (٢٠٠٥)، "أنظمة الرفاه فى شرق آسيا، حالات منتقاه: كوريا الجنوبية، ماليزيا، الصين"، **الندوة الفكرية دولة الرفاهية الإجتماعية، مركز دراسات الوحدة العربية**، مصر، الاسكندرية، ص ص ٢٩٣- ٣٢٣.

٤٢- محمد ابراهيم محمد أبو خليل، (٢٠١١)، "لامركزية التعليم في مصر بين النظرية والتطبيق دراسة ميدانية على محافظة البحيرة"، **مجلة مستقبل التربية العربية، يصدرها المركز العربية للتعليم والتنمية**، العدد ٦٩، مجلد ١٨، ص ص ٣٨٠- ٣٨٤.

٤٣- محمد جاد أحمد عبد النعيم ومحمد منصور أحمد عبد اللاه، (٢٠١٦)، "استراتيجية مقترحة لمتطلبات الاستقلال الذاتي لمدارس مرحلة التعليم الأساسي بجمهورية مصر العربية في ضوء تفعيل المشاركة المجتمعية"، **العلوم التربوية، كلية الدراسات العليا للتربية، جامعة القاهرة**، عدد٢، مجلد ٢٤، ص ص ٢٦٩- ٣٤١.

٤٤- محمد مصطفى زيدان، (١٩٧٩)، **معجم المصطلحات النفسية والتربوية**، دار الشروق للنشر والتوزيع والطباعة، جدة، المملكة العربية السعودية.

٤٥- معهد اليونسكو للتعلم مدى الحياة، (٢٠١٦)، **التقرير العالمي الثالث بشأن تعلم الكبار وتعليمهم، تأثير تعلّم الكبار وتعليمهم في الصحة والرفاه؛ وفي العمالة وسوق العمل؛ وفي الحياة الاجتماعية والمدنية وحياة المجتمعات المحلية، رسائل أساسية وملخص تنفيذي**، اليونسكو.

٤٦- معهد البحرين للتنمية السياسية، (٢٠١٤)، **معجم المصطلحات السياسية**، سلسلة كتب ٢٠١٤، أم الحصم، البحرين.

٤٧- منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة **(اليونسكو)**، (٢٠١٩): WWW.UNESCO.ORG ، مؤسسة سلطان بن عبد العزيز آل سعود الخيرية، المملكة العربية السعودية.(٢٠٢٠/٢/٢٧)

٤٨- منى يونس حسين، (٢٠١٠)، "الوصول إلى الرفاهية: علاقة بعض المكونات الاقتصادية بتوزيع الدخل والثروة الوطنية"، **الانطولوجيا العربية**، الطبعة الأولى، الدار العربية للعلوم ودار الخلود، بيروت ٢٠١٠م.

٤٩- مها عبد الباقي جويلي، (٢٠١٧)، "تصور مقترح لتطوير التعليم الأساسي في مصر على ضوء التوجهات العالمية"، **مجلة دراسات في التعليم الجامعي، كلية التربية، جامعة عين شمس**، مركز تطوير التعليم الجامعي، العدد٣٦، ص ص ٢٨٢- ٣٢٣.

٥٠- نادية حسن السيد ومحمد فتحي أحمد بيومي وصلاح السيد عبده رمضان، (٢٠١٨)، "تصور مقترح لتطبيق لامركزية التعليم لتحقيق الأهداف الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعي في مصر"، **مجلة المعرفة التربوية، الجمعية المصرية لأصول التربية**، عدد ١٢، مجلد ٦، ص ص ١٨٨- ٢١٤.

٥١- نجلاء سري محمد سعيد جابر، (٢٠١٧)، "النمو الاقتصادي وتمويل التعليم في بعض دول أمريكا اللاتينية وكيفية الاستفادة منهما في مصر، **مجلة كلية التربية، جامعة طنطا**، عدد٢، مجلد٦٦، ص ص ٤٤٦- ٤٧٧.

٥٢- نزار عبد المجيد رشيد البرواري، (٢٠١٠)، "تكامل دور المؤسسات المجتمعية فى ترسيخ قيم التعليم والمواطنة والرفاهية للجميع"، **المؤتمر العربى الثالث، الجامعات العربية التحديات والآفاق، المنظمة العربية للتنمية الإدارية**، شرم الشيخ ، مصر، ص ص ٧٣٥-٧٥٦.

٥٣- هشام محمد عمارة وأحمد عبد العليم العجمي، (٢٠١٢)، "دور المجتمع الأهلي في دعم وتمويل التعليم العالي والبحث العلمي (دراسة تطبيقية على مصر)"، **مجلة التجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا**، عدد٢، ص ص ٣٢٩- ٣٨٤.

٥٤- وضيئة محمد أبو سعدة وإلهام محمود مرسى إبراهيم وأمين مهرى دياب، (٢٠١٣)، "دور التعليم فى تحقيق جودة الحياة بالمجتمع المصرى: دراسة تحليلية"، **مجلة المعرفة التربوية، الجمعية المصرية لأصول التربية ببنها**، عدد ١، مجلد ١، ص ص ٧٩- ١١٩.

٥٥- وليد عبد مولاه و نواف محمود محمد أبو شماله، (٢٠١٧)، "آفاق تمويل وجودة التعليم في جمهورية مصر العربية"، **مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية**، المعهد العربي للتخطيط، مجلد ١٩، عدد٢، ص ص ٧- ٤٣.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

1- Ahmad Moosa & et al, (2017), "The Quality of Educational Services from Students' Viewpoint in Iran: A Systematic Review and Meta-analysis", **Iran J Public Health**, Vol. 46, No.4, P.P.447-455.

2- Ali Abdulssalam Kammur, (2017), "THE Quality of Educational Services And Its Effect On Students Satisfaction An Empirical Study On Students Of Alrifaq Private University In Libya", **Global Journal of Commerce & Management Perspective, (G.J.C.M.P.)**, Vol.6, No.1, P.P.1-10.

3- Ana Paula do Nascimento, (2017), **Funding Matters: A Study of Internationalization Programs in Science, Technology and Innovation**, Media-Tryck, Lund University, Sweden.

4- Aouatif El Fakir, (2016), **South Korean System of Innovation: From Imitation to Frontiers of Technology, Successes and Limitations**, HAL Id: hal-01347728, https://hal.archives-ouvertes.fr/hal-01347728, 21 Jul 2016.

5- B. Ece Şahin and Neslihan Dostoglu, (2012), "The Importance Of Preschoolers' Experience in Kindergarten Design", **METU Journal of the Faculty of Architecture**, (29:1) P.P.301-320.

6- Barros, Rosanna, (2012), "From lifelong education to lifelong learning. Discussion of some effects of today's neoliberal policies", **European journal for Research on the Education and Learning of Adults**, Vol.2, P.P. 134-119.

7- Education Learning and Development Module, (2017), **BASIC EDUCATION Practitioner Level**, **,** Australion Government Department of Foreign Affairs and Trade & Diplomatic Academy**.**

8- Eva Mårell-Olsson and Peter Bergström, (2018), "Digital transformation in Swedish schools: Principals' strategic leadership and organisation of

tablet-based one-to-one computing initiatives", **Seminar.net: Media, technology and lifelong learning**, 14 (2), P.P.174-187

9- Bocean Claudiu George, Popescu Daniela Victoria, Logofătu Monica, (2018), "Quality in Education - Approaches and Frameworks", "Ovidius" **University Annals, Economic Sciences Series**, Volume XVIII, Issue 2, p.p.199-204.

10- CAAST-Net Plus, (2013-2016) Communication and Dissemination in An AFRICA-EU Research and Innovation Cooperation Network, **A Reflective Report on the CAAST-Net Plus Experience**.

11- Cristi Iftenea, (2014), "Educational systems' autonomy. Facts and analysis", **Social and Behavioral Sciences,** No.142, Elsevier Ltd, Alexandru Ioan Cuza University, P.P.47-53.

12- Damian Hinds, (2019), **Realising the potential of technology in education: A strategy for education providers and the technology industry**, Department of Education, England.

13- Department of Education and Skills, (2015), **Advancing School Autonomy in the Irish School System, Research Paper**, Department of Education and Skills, Athlone, Dublin and Tullamore.

14- European Commission, (2007), **Education, Work, Guidance in Sweden, The International Programme Office for Education and Training**, Stockholm, Sweden.

15- European Union, (2015), **Education and Training Monitor, Sweden**, Office of the European Union.

16- European Union, (2016), **Education and Training Monitor, Sweden**, Office of the European Union.

17- Global Campaign for Education & Education International & Act:onaid, (2016), **Financing Matters A Toolkit On Domestic Financing For Education**, South Africa, www.campaignforeducation.org.

18- Government Offices of Sweden, (2016), **Towards an outstanding knowledge nation with equal education and world-class research,** Ministry of Education and Research, Stockholm.

19- Hrushikesh Senapaty, (2019), **The Preschool Curriculum,** Department of Elementary Education**,** National Council of Educational Research and Training, New Delhi.

20- Hulya Senol & Gokmen Dagli, (2017), "Increasing Service Quality in Education: Views of Principals and Teachers", **EURASIA Journal of Mathematics Science and Technology Education,** ISSN: 1305-8223 (online) 1305-8215 (print), p.p.4857-4871.

21- Hyo-Jeong Kim and Jeongmin Eom, (2017), **Advancing 21st Century Competencies in South Korea**, Asia-Pacific Centre of Education for International Understanding (APCEIU) under the auspices of UNESCO.

22- ICT for Inclusion Sweden Country Report, (2013), **INFORMATION AND COMMUNICATION TECHNOLOGY (ICT) FO INCLUSION**, Sweden.

23- International Labour Organization(ILO), (2019), **LIFELONG LEARNING: CONCEPTS, ISSUES AND ACTIONS,** ILO.

24- Jenny Berglund, (2017), **Education Policy, A Swedish Success Story Integration of Newly Arrived Students Into the Swedish School System**, Friedrich-Ebert-Stiftung, International Policy Analysis (IPA), Berlin, Germany.

25- Jochen Clasen, (1999), **Comparative Social Policy and the European Union**, Oxford: Blackwell.

26- Joel R. Campbell, (2012), " Building an IT Economy: South Korean Science and Technology Policy", **Issues in Technology Innovation**, Number 19, The Center for Technology Innovation at Brookings.

27- Johannes Conrads, Morten Rasmussen, Niall Winters, Anne Geniet, Laurenz Langer, (2017), "Digital Education Policies in Europe and Beyond, Key Design Principles for More Effective Policies", **Science for Policy report by the Joint Research Centre (JRC)**,European Commission, Joint Research Centre, European Union.

28- Judith Peterka, Diana Toledo Figueroa, Gillian Golden and Manon Giovinazzo,(2017), **Education Policy Outlook**, Sweden, OECD.

29- Jukka Pekka Jouhki, (2008), Korean Communication and Mass Media Research: Negotiating the West's Influence, **International Journal of Communication**, No. 2.

30- Jung Eun Lee, (2010), "Implementation of Lifelong Learning Policies in South Korea: A World Society Perspective", **Adult Education Research Conference**, Kansas State University Libraries, New Prairie Press.

31- Keith Courville, (2011), "Technology and its use in Education: Present Roles and Future Prospects", **Paper Presented at the 2011 Recovery School District Technology Summit,** June 6 -8 2011, Baton Rouge, Louisiana, Current Trends and Recommendations in Technology.

32- Kelsey Dalrymple for Save the Children & the Education Equity Research Initiative, (2016), **FAIR FINANCING: Education Finance Policy for Equity A Literature Review**, Washington, D.C.

33- Konstantina Vasilopoulou, Argyris Kyridis, Sofia Nalbantoglou and Zoe Konstantinidou, (2016), "The Ideal Kindergarten: Views of Undergraduate Students Studying At the Faculty of Early Childhood Education of Aristotle University of Thessaloniki", **International Journal of Learning and Development**, Vol. 6, No. 3, P.P.230-250.

34- Maciej Grzybowski, (2013), **Educational Technologies in SOUTH KOREA**, General and Professional Education.

35- Marko Šostar, Berislav Andrlić and Ana Marukić, (2017), "Conocimiento Del Estudiante Sobrellos Fondos Della UE: Importancia Del Aprendizajeppermanente", Pozega, Croatia.

36- Merriam-Webster Unabridged **Dictionary**, (2019), https://www.merriam-webster.com/dictionary/.

37- Marjan Laal, Peyman Salamati, (2012), "Lifelong learning; why do we need it?", **Social and Behavioral Sciences**, Vol.31, P.P. 399 – 403.

38- Michael Gessler and Iman K Ashmawy, (2016), "The effect of political decentralization on school leadership in German vocational schools", **Educational Management Administration & Leadership,** Vol 44, No.2, P.P.184-204.

39- Michel Vandenbroeck, Karolien Lenaerts and Miroslav Beblavý (2018), "Benefits of Early Childhood Education and Care and the conditions for obtaining them", **European Expert Network on Economics of Education (EENEE) Analytical Report**, No. 32, European Union, P.P.1-86.

40- Ministry of Education Republic of Korea, (2015), **Education, the driving force for the development of Korea, Land of the Morning Calm develops into a Prominent player in the global economy**, Korea.

41- Mónica María Novoa Gómez, Rochy M. Vargas Gutiérrez, Shirley Alexandra Obispo Castellanos, Máryori Pertuz Vergara & Yady Karina Rivera Pradilla, (2010), "Psychological well-being and quality of life in patients treated for thyroid cancer after surgery", **Terapia PsicolÓgica**, Vol. 28, Nº 1, 69-84.

42- OECD, (2014), "STRONG PERFORMERS AND SUCCESSFUL REFORMERS IN EDUCATION: LESSONS FROM PISA FOR KOREA", **Policy Lessons for Korea 8**, OECD.

43- Office of Educational Technology, (2017), **Reimagining the Role of Technology in Education:** 2017 National Education Technology Plan Update, Version 2.0, U.S. DEPARTMENT OF EDUCATION.

44- Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD), (2016), **Innovating Education and Educating for Innovation: The Power of Digital Technologies and Skills**, Education Innovation and Research, Centre for Educational Research and Innovation, Paris.

45- Paula Hennessey, (2016), **Full –Day Kindergarten Play-Based Learning: Promoting a Common Understanding**, New Foundland Labrador, Education and Early childhood Development.

46- Radhika Kapur, (2019), **Advantages of Technology**, California State University, Sacramento, from https://nau.edu/uploadedFiles/Academic/COE/About/Projects/Advantages%20of%20Educational%20Technology.pdf (8/3/2020)

47- Ray Rumsby, (2007), **Staff well-being: negotiating new organizational realities in schools facing challenging circumstances**

in Changes in teachers' work and the challenges facing teacher unions, edit by: Howard Stevenson, School of Education, University of Leicester.

48- Republic of Korea, Education for All (2015), **National Review Report** , 19/22 may 2015, UNESCO.

49- Rita Rezaee & Zahra Yazdani & Nahid Zarifsanaiey, (2019), "Quality of educational services: Students' point of view", **Journal of Advanced Pharmacy Education & Research**, Vol 8, Issue S2 Published by SPER Publication, p.p.161-169.

50- Romee LEE and Jinhee KIM, (2016), **Community-Based Lifelong Learning and Adult Education: Situations of Community Learning Centres in 7 Asian Countries**, UNESCO, Paris, France & UNESCO Bangkok Office.

51- Sang-Chul Park, (2013), **Decentralization Reform under the Economic Crisis in South Korea**, Graduate School of Knowledge based Technology and Energy, Korea Polytechnic University/ School of Business, Economics, and Law, Gothenburg University, Sweden.

52- SoongHee Han & SeonJoo Choi, (2014), "Adult Education in Korea: Key Issues and Current Challenges", **Andragoške studije**, issn 0354–5415, broj 2.

53- Soni Stella, (2012), **Lifelonglearning - Education and Training**, TS05I - Learning and Teaching Methodology, Rome, Italy.

54- Staffan Kling & Iwona Sobis, (2017), "Public reforms in upper secondary schools, Sweden 1991-2017**", NORKOM**, XXVI Kommunforskarkonferens i Reykjavik, den 1 - 2 december.

55- Swedish Higher Education Authority (UKÄ), (2016), **Higher education in Sweden**, Status Report, Edit by: Andrea Amft, Stockholm. www.uka.se.

56- The Information Service of the Swedish Folk High Schools, (2016), **Folk High Schools in Sweden**, Stockholm, Sweden. www.folkhogskola.nu

57- The Institution of Engineering and Technology, (2014), **IET and KISTI announce agreement to disseminate scientific information in Korea**, (www.theiet.org).

58- The Swedish Institute (SI), (2012), **Facts about sweden | E ducation**, sweden.se, Stockholm, Sweden.

59- Valamis Group, (2020), **Digital Transformation of the Workforce, Creating Human Touch for AI Revolution,** media@valamis.com

60- Verity Donnelly, Edda Óskarsdóttir and Amanda Watkins, (2017), **Decentralisation in Education Systems, Seminar Report**, European Agency for Special Needs and Inclusive Education, European Commission,Odense, Denmark.

61- Woochun Jun, (2009), **A Study on Development Plan of ICT Education in Korea**, Sogang University, Seoul, Korea.

62- Xiang QI, (2017), "Policy and Practice of the Decentralization of Basic Education in China: The Shanghai Case", **Educ. China**, Vol.12, No.4, Higher Education Press and Springer-Verlag GmbH Germany 2017, P.P. 445–467.

63- Zaid Yaseen Saud AL_Dulaimi, (2016), "Education, Educational Services and their Quality", **Journal of Marketing Management**, American Research Institute for Policy Development, Vol. 4, No. 1, pp. 58-66.

64- Zhiwei Chen, (2015), "THE ANALYSIS AND RESEARCHING ON THE ESSENCES OF THE LIFELONG EDUCATION, LIFELONG LEARNING AND LEARNING SOCIETY", **Scholarly Research Journal for Humanity Science & English Language**, VOL. 2/10, P.P.2348- 3083.